وزارة التـــــعليـــم العـــالي والبـــحـــث العـــلمـــي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الإجتماع السّياسي والعلاقات الدّولية

# تبعات انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على توجهات السياسة فوق القومية

مذكرة تخرّج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : تحليل السياسة الخارجية

**إعداد الطالبة:**
* زلاّط مريم

**إشراف الدكتور:**
* مغراوي لقمان

**لجنة المناقشة:**

| | |
|---|---|
| أ.د. مسيح الدّين تسعديت | رئيسة |
| أ.د. مغراوي لقمان | مشرفا مقرّرا |
| أ.د. جنوحات حسين | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية: 2016-2017

بسم الله الرحمان الرحيم

«يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات

والله بما تعملون خبير»

سورة المجادلة، الآية :11

قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم:

**« يَظَلُّ المرْءُ عالما ما طلب العلم**

**فإذا ظّن أنّه قد عَلِمَ، فقد جَهِل»**

# شكر وعرفان

بعد الحمد والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل ،

أتقدم بالشكر والتقدير إلى صاحب القلب الطيب والصبر الجميل أستاذي المشرف الدكتور **"مغراوي لقمان"** الذي لم يبخل عليّ بالنصائح والتوجيهات

والشكر موصول لكل الأستاذة الكرام ،

كما يسرني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى مدرائي في العمل الذين أتاحوا لي فرصة إتمام الدراسة رغم مشاغل العمل وضيق الوقت.

والشكر موصول لزملائي وزميلاتي في العمل والدراسة ، ولكل من ساعدني

من قريب أو من بعيد، ولو بإبتسامة أو دعاء

# إهـــــداء

*إلى روح جدّتي الطاهرة...*

*إلى صاحب القلب الحنون **أبي** عزتي وفخري...*

*إلى من حملتني وهنًا ووضعتني وهنًا **أمي** نبض قلبي...*

*إلى أخواتي وإخوتي وكل عائلتي فردا فردا...*

*إلى رفيقات دربي ياسمين، ريمة، أمينة ويسرى*

*إلى كل من يسكن قلبي، ولم تكتبه حروفي...*

*أهدي لكم ثمرة جهدي*

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| | | |
|---|---|---|
| **فهرس المحتويات** | | 2 |
| **الملخص** | | 4 |
| **المقدمة** | | 6 |
| **الفصل الأول** | **الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة** | 17-41 |
| تمهيد | | 18 |
| **المبحث الأول** | **ظاهرتي التكامل والإقليمية** | 19 |
| المطلب الأول | ماهية التكامل (تعريفه، المفاهيم المشابهة له، أنواعه، شروطه،أهدافه) | 19 |
| المطلب الثاني | مفهوم الإقليمية وأسباب انتشارها | 29 |
| المطلب الثاث | تأثير التكامل والإقليمية على الدول القومية | 32 |
| **المبحث الثاني** | **النظريات المفسرة للتكامل** | 34 |
| المطلب الأول | النظرية الفدرالية | 34 |
| المطلب الثاني | النظريات الوظيفية (الوظيفية، الوظيفية الجديدة، الوظيفية البنيوية) | 35 |
| المطلب الثالث | النظرية الإتصالية | 39 |
| خلاصة الفصل الأول | | 41 |
| **الفصل الثاني** | **الإتحاد الأوروبي كحتمية للتعامل** | 42-75 |
| تمهيد | | 43 |
| **المبحث الأول** | **مسار الدول الأوروبية لتحقيق التكامل** | 44 |
| المطلب الأول | الجذور التاريخية لتبلور فكرة الوحدة الأوروبية | 44 |
| المطلب الثاني | أوضاع أوروبا قبل الوحدة الأوروبية | 46 |
| المطلب الثالث | مراحل تكوين الإتحاد الأوروبي | 49 |
| **المبحث الثاني** | **الإتحاد الأوروبي والسياسة فوق القومية** | 59 |
| المطلب الأول | مؤسسات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي | 59 |
| المطلب الثاني | السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ومعوقاتها | 63 |
| المطلب الثالث | أزمات الإتحاد الأوروبي | 66 |
| خلاصة الفصل الثاني | | 73 |
| **الفصل الثالث** | **قرار انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي** | 76-105 |
| تمهيد | | 77 |

# فهرس المحتويات


| | | |
|---|---|---|
| **المبحث الأول** | **عضوية المملكة المتحدة في الإتحاد الأوروبي** | 79 |
| المطلب الأول | التحديد الجغرافي والتاريخي للمملكة المتحدة | 79 |
| المطلب الثاني | النظام السياسي والإقتصادي للمملكة المتحدة | 83 |
| المطلب الثالث | مسار عضوية المملكة المتحدة في الإتحاد الأوروبي | 86 |
| **المبحث الثاني** | **تبعات قرار انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي** | 89 |
| المطلب الأول | أسباب انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي | 89 |
| المطلب الثاني | تبعات قرار الإنسحاب على المملكة المتحدة | 96 |
| المطلب الثالث | تبعات قرار الإنسحاب على السياسة فوق القومية للإتحاد الأوروبي | 100 |
| خلاصة الفصل الثالث | | 105 |
| **الخاتمة** | | 106 |
| **الملاحق** | | |
| **قائمة المراجع** | | |
| **فهرس الجداول والخرائط والأشكال** | | |
| الشكل رقم 1 | مراحل التكامل الإقتصادي | 26 |
| الخريطة رقم 1 | الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بداية من تأسيس الإتحاد الجمركي | 57 |
| الجدول رقم 1 | الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (تاريخ الإنضمام–المساحة–عدد السكان) | 58 |
| الخريطة رقم 2 | التكوين الجغرافي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية | 82 |

**الملخّص:**

تعرّض موضوع المذكرة، بالبحث والتحليل ، لتبعات انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على توجهات السياسة فوق القومية.

وقد تناولت الدراسة المنجزة هذا الموضوع، من جوانب مختلفة، فبدأَتْ من المداخل النظرية التي أطّرت مشاريع التكامل الإقليمي والدولي، أين وجدت هذه النظريات في التعاون سبيل الخلاص من الحروب والإنقسامات.

ثمّ تطرّقَتْ الدراسة إلى الجذور التاريخية لفكرة وحدة الدول الأوروبية، والأوضاع التي سادت أوروبا قبل الوحدة، من حروب وصراعات وتنافس القوى العظمى على مناطق النفوذ ومصادر الطاقة.

ثمّ انتقلت الدراسة إلى مراحل تطور مسار التكامل إلى تأسيس الإتحاد الأوروبي كمؤسسة إقليمية قومية أكثر منها فوق قومية.

ووصلت الدراسة إلى قرار المملكة المتحدة الإنسحاب عن الإتحاد الأوروبي، بإنهاء عضويتها التي إمتازت من البداية بالتأزم وعدم الثقة، بتسليط الضوء على الأسباب المعلنة والخفية لهذا القرار، ودراسة التّداعيات الإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية، والأمنية، والجغرافية، على الطرفين معا، محاولة وضع استنتاجات حول مصير المملكة والإتحاد وشكل العلاقة بينهما بعد الإنسحاب، والتي وإن كان لا يزال الوقت مبكّرا لحسمِها، بحكم أن مفاوضات الإنسحاب ستسفر عن نتائجها خلال السنتين القادمتين أو أكثر، فإن ملامحها الاوّلية بدأت تتشكل، ويمكن إجمالها في انحسار البنية الجغرافية مساحة و تعدادًا سكانيا ، وكذا في ضعف القدرة التفاوضية لمؤسسات الإتحاد و صعوبة إعادة بنائها ، في ظل ضغوطات مطلبية داخلية و خارجية.

**الكلمات المفتاحية:** التكامل، الإتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، الإنسحاب، البريكسيت.

**Abstract :**

The theme of this thesis tackles with research and analysis the consequences of Britain's withdrawal from the European Union on the orientations of supranational politics.

The completed study has examined this issue in various aspects. It begins with the theoretical approaches that lays to the foundations for regional and international integration projects. These theories find cooperation as a way to avoid wars and divisions.

The study then touches upon the historical roots of the idea of the unity of the European countries and the conditions that prevailed in Europe before the European Unity was created such as the states of wars, conflicts and the rivalry of the world's powers for spheres of influence and sources of energy.

The study then moves on to the development stages of the integration process until the establishment of the European Union as supranational, regional institution but still unable to reach political and security unity as it was founded for national purposes more than supranational ones.

The study comes to the United Kingdom's decision to secede from the European Union by ending its membership which was characterized, from the beginning, by crises and mistrust through highlighting the stated and hidden reasons for this decision.

Besides, studying the economic political social security and geographic dependencies of the two parties with and on the international level. In addition, trying to draw conclusions on the fate of the United Kingdom and European Union and the shape of their relations afterwards which-although it is still too early to resolve them by virtue of the fact that the disengagement negotiations will announce the outcomes in the next two years or more, the initial features have begun to take shape, It can be summed up in the decline of the geographic structure of the area and the population census, as well as in the weak negotiating capacity of the institutions of the Union and the difficulty of reconstruction, under the pressures of internal and external demands.

**Key words**: integration, European Union, United Kingdom, pulling out, brexit.

# مقدّمـــــة

عرفت دول العالم خلال القرنين التاسع عشر(19) والعشرين (20) محطات حاسمة، غيّرَت من تشكيلها الجيوبوليتيكي وسياساتها الداخلية والخارجية، ومن بين هذه المحطات التي غيّرت معالم العلاقات الدولية هي الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945)، اللّتان كانت أوروبا مسرحا لهما متبوعتان بالحرب الباردة (1945-1989) التي قسّمت العالم إلى قطبين متصارعين على زعامته، متّخذتان من بقية الدول مسرحا لتنفيذ سياساتهما التوسعية. فكان لهذه الحروب بالغ الأثر على العالم عامة، وعلى قارة أوروبا بصفة خاصة، حيث دُمِّرت بُناها الإقتصادية والإجتماعية ، وانتُهكت فيها القيم الإنسانية وحقوق الإنسان، كما انهارت العلاقات الودية بين الدول.

وحتى تُجنِّب أوروبا نفسها والعالم حربا عالمية ثالثة، فكّرت في تشكيل اتحاد يضم مجموعة دول المنطقة الأوروبية، رغبة منهم في إعادة بناء أوروبا والحفاظ على الأمن والسلام داخل القارة والذي فشلت في تأمينه المحاولات السياسيّة للمجتمع المدني المنظمات العالمية كمنظمة عصبة الأمم.

فالوحدة الأوروبية كانت عبارة عن مشروع فكري، تبلور في أذهان المفكرين ورجال الدّين الأوروبيين قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي ومؤسساتي، وترسخت هذه الأفكار أكثر فأكثر بعد الدمار الذي لحق بأوروبا، والذي خَلَّفَ تراجعا في دور ومكانة الدول الأوروبية على الساحة الدولية، فبعدما كان مركز توازن القوى العالمي تتقاسمه كل من الإمبراطورية الفرنسية والإمبراطورية البريطانية ، تحوّلت موازين القوى إلى الولايات المتحدة الأمريكية (القطب الغربي) والإتحاد السوفياتي (القطب الشرقي)، هذا الأخير الذي أصبح يشكل على الدول الأوروبية تهديدا وخطرا كبيرين، حيث نجح في تقسيمها إلى شرقية شيوعية اشتراكية، وغربية ليبرالية رأسمالية. فتزايد الإقتناع بأن الوحدة الأوروبية هي السبيل الوحيد لإنقاذ أوروبا ، وليس فقط التحالفات الداخلية بل حتى التحالفات الخارجية مع دول تساعدها على التخلص من هذا الخطر، فوجدت في الحليف الأمريكي الخلاص الأمني (من خلال حلف الشمال الأطلسي) والسند الإقتصادي (من خلال مشروع مارشال) أين خرجت أمريكا

منتصرة من الحرب العالمية الثانية، وأصبحت قوة كبرى لا ينافسها على الزعامة العالمية إلاّ الإتحاد السوفياتي الّذي يُعتبر عدوا مشتركا لأمريكا ودول أوروبا، فبسببه أصبحت منقسمة.

و« لن تُصنع أوروبا دفعةً واحدةً، ولا وفقًا لخُطَّة عامة واحدة، بل ستُبنى من خلال إنجازات ملموس، تخلق أولًا تضامنًا واقعيا » وبهذه الكلمات تنبأ **إعلان شومان** لتأسيس اتحاد الدّول الأوروبية، بالطريقة التي تحولت بها الجماعة إلى الإتحاد الذي نراه اليوم، أين دعا وزير الخارجية الفرنسي **روبير شومان** في إعلانه إلى ضرورة شراكة بين فرنسا وألمانيا (النّدّيْن) ، ومن ثمّ ازدادت العضوية في الإتحاد، وتطورت عملية التكامل الأوروبي إلى أن أصبح على ما يُعرف اليوم باسم "الإتحاد الأوروبي"، وأصبح مؤسسة "فوق قومية" تُعنى بالشؤون السياسية والإقتصادية والأمنية والإجتماعية والثقافية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

وتعد المملكة المتحدة إحدى الدول الأعضاء الرئيسية في الإتحاد الأوروبي، فهي خامس قوة اقتصادية عالمية، وثاني قوة اقصادية أوروبية، بعد ألمانيا، ومركز أوروبا المالي، وصاحبة نصيب الأسد من الإستثمارات الأوروبية، كما أنها تتمتع فيه بوضع مميّز، وهذا نظرا لثقلها ودورها في العديد من القضايا السياسية والإقتصادية والعسكرية عبر التاريخ.

وأتى إنضمام المملكة المتحدة إلى الإتحاد الأوروبي متأخرا حتى عام 1973، حيث تَعتبِر المملكة المتحدة نفسها قارة بحد ذاتها، وأوروبا قارة أخرى، كما كان النمو الإقتصادي لالمملكة المتحدة في فترة الخمسينات والستينات، أي فترة تأسيس المجموعة الإقتصادية الأوروبية ، يفوق معدل النمو الإقتصادي لدول المجموعة الأوروبية مجتمعة، غير أن الحكومة البريطانية آنذاك كانت تطمح لتأسيس شكل من أشكال الحكومة العالمية لتخليص العالم من شبح الحروب، كما كان لالمملكة المتحدة دوافع أخرى للعضوية في هذه الجماعة، غير أن هذا الرأي لم يكن يمثل رأي كل الحكومة البريطانية وشعبها، بل هناك من كان يعارض دخول المملكة المتحدة ضمن هذا الإتحاد.

وما لبثت المملكة المتحدة أن إنضمت إلى السوق الأوروبية المشتركة، حتى تلت السنتين المتواليتين للإنضمام،أي سنتي 1974 و1975، أزمة ثقة بين المملكة المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة، وشهدت المملكة أول استفتاء للانسحاب من هذه السوق، ولكن الكفة رُجّحت للبقاء فيها بنسبة أصوات 67%، غير أن الرغبة في الإنسحاب ظلت قابعة في الوجدان، فرغم ما تحظى به المملكة المتحدة من إمتيازات في هذه السوق التي تحولت فيما بعد إلى اتحاد أوروبي بموجب معاهدة ماستريخت عام 1991، بقي الشعور الدفين بالإنفراد والتفوق وعدم الإنتماء حاضرا لدى البريطانيين، والدليل على ذلك رفض المملكة المتحدة الإنضمام إلى منطقة الأورو والتشبث بالعملة الوطنية (الجنيه الإسترليني)، كما رفضت الدخول في منطقة "شنغن" أو منطقة الحدود المفتوحة بين دول أوروبا.

ويشهد الحاضر استفتاء ثانيا لإنهاء المملكة المتحدة عضويتها في الإتحاد الأوروبي، والإنسحاب عنه نظرا لما يشهده الإتحاد الأوروبي من أزمات سياسية واقتصادية، كالأزمة المالية العالمية التي ولّدت أزمة منطقة الأورو، وأزمات إجتماعية كأزمة اللاجئين لأوروبا التي تُجبِر المملكة المتحدة على التعامل معها، ومعالجتها رغم أنها لم تمس حدودها الجغرافية، وكهذا الهجرة إلى المملكة المتحدة بحكم سلاسة العيش فيها(ابتداءً بتخفيف الإجراءات البيروقراطية، وكذا انخفاض نسبة الضرائب وسهولة خلق فرص العمل)، وغيرها من الأزمات التي وجدت المملكة المتحدة نفسها مجبَرة على التعامل معها بحكم أنها تنتمي لهذا الإتحاد، وهذا ما جعل الرغبة في الإنسحاب تطفو على السطح مرة أخرى وهذه المرة بتأييد أكثر من نصف المجتمع البريطاني 51,9%.

**أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية الدراسة في كون أن الموضوع حديث من حيث التطبيق والواقع ، رغم أن فكرة إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي هي فكرة وجدت منذ الدخول في الحاضنة الأوروبية.

والمفارقة في الموضوع، تكمن في أن "التجربة الأوروبية في التكامل " تعتبر من أكثر تجارب التكامل الإقليمي التي حققت عدة إنجازات في المجال الإقتصادي ، رغم تباين المستويات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للدول الأعضاء، ومع هذا، نرى أن الحكومة البريطانية قد وضعت مكانها داخل الإتحاد في كفة الميزان، بتنظيمها لاستفتاء شعبيّ للفصل في موضوع عضويتها داخل الإتحاد الأوروبي. وهذه الخطوة المصيرية تُحيلنا إلى محاولة فهم الأسباب الحقيقة "الضمنية" وراء اتخاذ المملكة المتحدة قرار الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي الذي أصبحت مصداقيته كذلك في كفة الميزان.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى اكتشاف الدوافع الحقيقية الكامنة وراء اتخاذ المملكة المتحدة خطوة الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي، بعد تنظيمها لاستفتاء شعبي، حُسمت فيه النتيجة لصالح الإنسحاب.

وتهدف الدراسة أيضا، إلى فهم أنماط التكامل داخل الإتحاد الأوروبي، التي جعلت من التجربة التكاملية "ناجحة" اقتصاديا، على الصعيد الإقليمي، ومنافسة قوية على الصعيد العالمي، غير أنها لم تستطع تحقيق ذات النجاح في مجال السياسة الخارجية والأمنية.

كما سنحاول فهم الآليات القانونية والتأسيسية للإتحاد الأوروبي وطبيعة تفاعلاته الداخلية، وتسليط الضوء على الثغرات والشروط التمييزية للعضوية والإنتماء ، وذلك لتبيان هشاشة وقصور الإتحاد الأوروبي كمؤسسة فوق قومية خيبت آمال الشعوب الأوروبية وتطلعاتها لبناء هوية مشتركة وحكومة عالمية، بدليل عدم تمكنها من تخليص الشعوب من النزعة القومية.

**أدبيات الدراسة:**

إن موضوع المذكرة المتمثل في "تبعات انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على توجهات السياسة فوق القومية" هو موضوع حديث، بحكم أن المملكة المتحدة هي أول دولة من دول الإتحاد تفعّل الإنسحاب عن الإتحاد الأوروبي بقرار حكومي، وتباشر التفاوض بشأن إنهاء عضويتها فيه منذ أشهر قليلة، ولهذا فلا يوجد دراسات سابقة من نفس المستوى الدراسي أي مذكرات ماستر، ولا حتى دراسات أعلى أي أطروحات دكتوراه في هذا الموضوع.

غير أننا نجد جملة من المقالات في الصحف والمجلات وخاصة باللغة الإنجليزية، وكذا دراسات حديثة لمراكز البحوث العالمية ولكنها ليست كثيرة، بينما باللغة العربية فنجد مقالات ودراسات أغلبها مترجمة عن اللغة الإنجليزية، كتبت عن انفصال المملكة المتحدة عن الإتحاد الأوروبي وتداعيات الانسحاب منه، ونذكر هنا كتيّب بعنوان "**ماذا يحدث في أوروبا؟ !**" عبارة عن سلسلة مقالات تحلل أزمة الإتحاد الأوروبي بعد الإستفتاء البريطاني، كتب هذه المقالات نخبة متميزة من الخبراء وصناع القرار ومسؤولين في الإتحاد الأوروبي، جمعها ورتبها أحمد ياسين من الموقع الإلكتروني: project syndicate

ونجد كذلك دراسة بعنوان: "**انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي:التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية**"، من إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان 2016.

**الإشكالية:**

إذا كان الواقع العملي قد حسم الأمور لصالح نظريات التكامل الإقتصادي والمناهج النظرية، بالقول أن أفضل وسيلة لتحقيق الأمن والسلم والرفاهية، هي التكتل فيما بين الدول، والتخصص في العمل والإنتاج، وإزالة الحواجز التي من شأنها أن تعرقل عملية التعاون والتكامل، سواء أكانت إقتصادية أم إجتماعية أم ثقافية، وحتى

سياسية، فإن تطور التجربة التكاملية الأوروبية قد أفرز أوضاعا جديدة تفتح أبوابا أخرى للتحليل ولاختلاف الرأي، والمتمثلة في تنامي النزعة القومية والرغبة في لعب أدوار إنفرادية مستقلة في الساحة الدولية.

ومن هنا فإن دراسة تبعات انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على توجهات السياسة فوق القومية، تعني محاولة فهم الأفكار والإنشغالات والأسباب التي دفعت بالمملكة المتحدة شعبا وحكومة باتخاذ مثل هذه الخطوة المصيرية ، وكذا محاولة دراسة نتائج هذه الخطوة على مصير الإتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية فوق قومية.

وانطلاقا من هذه النقطة، ستتركز دراستنا على الإجابة على الإشكالية الآتية:

**إلى أي مدى سيؤثر انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على مسار التكامل الإقليمي للدول الأوروبية ؟**

**التساؤلات الفرعية:**

ولأجل الإلمام بالموضوع ، سنطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

1 – هل يمثل الإتحاد الأوروبي "إتحادا" حقيقيا؟

2– كيف انضمت المملكة المتحدة للإتحاد الأوروبي؟ ولماذا تريد الانسحاب منه بعد أكثر من أربعة عقود ؟

3–ما هي الرهانات التي ستواجهها كل من المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي عند الإنسحاب؟

**فرضية الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم صياغة فرضية رئيسية وفرضيات فرعية.

**وتتمثل الفرضية الرئيسية فيما يلي:**

– يُعَدُّ قرار الشعب البريطاني في الانسحاب من الإتحاد الأوروبي، تعبيرا عن فشل الإتحاد الأوروبي كمؤسسة فوق قومية من تحقيق تطلعات الشعوب الأوروبية في مجال التكامل وتخليصها من نزعتها القومية.

**وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية ثلاثة فرضيات فرعية، هي كالآتي:**

– أصبحت المداخل النظرية لتحقيق التكامل والوحدة لا تفسر المعنى الحقيقي للإتحاد.

– أسباب انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، أبعد من أن تكون أسباب اقتصادية واجتماعية.

– سيؤثر قرار انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على البنية الفوق قومية للإتحاد ، وقد يكون مؤشرا على تفككه مستقبلا.

**صعوبة الدراسة:** تتمثل أساسا في:

– عدم توفر المراجع، خاصة في المحور المتعلّق بتبعات انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي كون أن الموضوع هو موضوع الساعة.

– ضيق الوقت الممنوح لإنجاز الدراسة، والذي لا يسمح بالإطلاع الكافي على مختلف أدبيات الدراسة وانتقاء ما يخدم أهدافها.

**الإقترابات والمناهج والأدوات:**

**1. الإقترابات:**

❖ **الاقتراب المؤسسي:**

قد اعتمدنا في دراستنا هذه على الإقتراب المؤسسي الذي يحدد أسلوب ممارسة السلطة داخل المؤسسات وكذا طبيعة الإختصاصات والتفاعلات الموجودة بين هذه المؤسسات[1]، من خلال دراستنا للإتحاد الأوروبي الذي يعتبر مؤسسة إقليمية فوق قومية ، ودراسة الواقع المؤسسي الذي بُني عليه الإتحاد الأوروبي والذي يتسم بالتعقيد لأجل بسط الإنسجام والتجانس وتحقيق الأهداف المرسومة، كون أن دول الإتحاد تتباين من حيث البنى الإقتصادية والإجتماعية والأنظمة السياسية، ومن بين هذه المؤسسات التي تطرقت لها الدراسة اعتمادا على هذا الإقتراب هي: الدستور والمؤسسات الرئيسية للإتحاد ممثَّلة بكل من المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، والمؤسسات المالية.

❖ **الاقتراب القانوني:**

اعتمدت الدراسة على الإقتراب القانوني الذي تكمن أهميته في دراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية، والعلاقة القانونية بينها، والبحث في الوضائف التي تقوم به المنظمة الدولية أوالإقليمية والإجراءات التي تحكُمُ عملها مثل قواعد التصويت (الأغلبية، الإجماع،...)، وشروط اكتساب العضوية فيها،[2] بحكم أن الإتحاد الأوروبي يتسم بالتعقيد المؤسساتي وتداخل الصلاحيات وتنوعها، وترابط مؤسسات صنع القرار فيه.

❖ **الإقتراب التاريخي:**

ينطلق هذا الإقتراب من مبدأ مفاده أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذور وامتدادات في الماضي، وعلى ذلك فالتأريخ يظل عنصرا مساعدا للتحليل السياسي .

---

[1] - طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، ***أصول البحث العلمي في العلوم السياسية***،(العراق: دار أوما)، ص 63

[2] - عبد العالي عبد القادر، ***محاضرات النظم السياسية المقارنة***،جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 19

ويعد هذا الإقتراب اقترابا وصفيا، لأنه يهتم بدراسة الوقائع والأحداث السياسية التي حصلت في الماضي، والأدوار التي قامت بها بعض الشخصيات البارزة، وصولا لبيان مدى تأثيرها في الأحداث وسياسات الدول المعنية ، وعلاقاتها في حينها، وكذا تأثيرها في الوقت الحاضر.[1]

وقد قمنا باستعماله للعودة إلى السياق التاريخي الذي يسمح لنا بمعرفة الظروف التي أحاطت بأوروبا والتي ولّدت فكرة التكامل الأوروبي ، وهذا بالإجابة على الأسئلة التالية : **ماذا** حدث في أوروبا وجعلها تفكر في تشكيل اتحاد فيما بين دولها ؟ **ومتى** حدث هذا الإتحاد؟ **وكيف** حدث ؟

❖ **الإقتراب الواقعي:**

يعد هذا الإقتراب بمثابة التعبير عن الواقع الدولي، إذ يقوم بتحليل الأحداث الجارية فيه بالإرتكاز على فكرتي القوة والمصلحة، فالسياسة هي مصالح ولا يمكن تحقيق المصالح من دون امتلاك مصادر القوة ومقوماتها، لذا فدعاة الإقتراب الواقعي، يرون أن المجتمع الدولي ما هو إلا ساحة للصراع بين الدول، الأمر الذي يحفزها نحو زيادة قوتها باستمرار بالشكل الذي يُلبي لها أكبر قدر ممكن من المصالح القومية، مما يقود إلى التأثير في مصالح الدول الأخرى. [2]

وهذا ما نلحظه في العلاقات الأوروبية فيما بينها والعالم الخارجي ، حيث وجدت أوروبا نفسها مهددة داخليا بالتناحرات والحروب وتكبد خسائر مادية وبشرية كبيرة، أما على الساحة الدولية، فكانت مهددة غربا بالإبتلاع من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية وأصبحت تتقاسم حكم العالم مع الإتحاد السوفياتي،الذي بدوره يهدد المصالح والأمن الأوروبي من الناحية الشرقية، أين كان الجزء الشرقي من أوروبا تحت المظلة السوفياتية الشيوعية.

[1] – طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، ***مرجع سابق***، ص 84

[2] - أ.د. طه حميد حسن العنبكي وأ.م. نرجس حسين زاير العقابي، ***مرجع سابق***، ص 88

وفي ظل انتقال مركز التأثير العالمي من أوروبا إلى أمريكا، كان على حكومات دول أوروبا الغربية إيجاد حل يضمن لها المحافظة على مصالحها القومية لأجل الإستمرار والبقاء.

**2. المناهج:**

❖ **منهج تحليل المضمون:** قمنا باستخدام هذا المنهج لتحليل طبيعة الأسباب التي دفعت بالمملكة المتحدة اتخاذ قرار الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي ، وذلك لمعرفة طبيعة ومستويات انعكاسها على توجهات السياسة فوق القومية لمؤسسات التكامل داخل الإتحاد من ناحية، وعلى المملكة المتحدة من ناحية أخرى.

كما اعتمدنا على هذا المنهج لمساعدتنا على تحليل مضمون المعلومات المستقاة من الكتب والمجلات والبحوث والرسائل والخطب، من خلال استنباط المدلول وما يمكن فهمه من هذه المراجع التي تصب في صلب الدراسة.

**تقسيم الدراسة:**

لقد تم معالجة موضوع الدراسة إستنادا إلى ثلاثة فصول:

**الفصل الأول** : الموسوم بـ"**الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة**" والذي خصصناه لدراسة المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة ، كما تناولنا فيه المداخل النظرية المفسرة للظاهرة التكاملية.

**الفصل الثاني:** الموسوم بـ "**دوافع وآليات التكامل الأوروبي**" ، تناولنا فيه التعريف بالإتحاد الأوروبي من خلال التعرف على جذور فكرة تأسيس هذا الإتحاد، والأوضاع التي ولّدت الرغبة في الإتحاد، ومع التطرق لمؤسساته والإنجازات التي حققها، وكذا التعرض للإخفاقات والعوائق والأزمات التي هدّدت وتهدد استقراره واستمراره.

**الفصل الثالث:** الموسوم بـ "**قرار انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي**"، فتطرقنا فيه إلى أسباب قرار انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي وتداعيات هذا القرار على الإتحاد من جهة وعلى المملكة المتحدة من جهة أخرى، مستخلصين نتائج هذه القرار على مستقبل الطرفين.

# الفصل الأول:

# الإطار المفاهيمي والنّظري للدراسة

**تمهيد:**

لكل دراسة مصطلحاتها ومفاهيمها ومناهجها وأدواتها التي تعتبر بمثابة مفاتيح لفهمها ، والتي ينبغي أن نتناولها بالشرح والتوضيح، فلا يخلو بحث علمي أو دراسة أكاديمية من مدخل نظري يؤسس للمدخل التطبيقي.

وارتأينا في الإطار المفاهيمي التعريف بمفهوم التكامل والنظريات المفسرة له، كون أن التكتلات الإقتصادية والمنظمات الإقليمية أو الدولية، قد تأسست على فكرة التكامل والتعاون فيما بينها، إذ أدركت أنه السبيل الوحيد لتحقيق مصالحها والحفاظ على أمنها.

ولأجل هذا قسمنا الفصل الأول المعنون بـ"**الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة**"، إلى مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان : ظاهرتي التكامل والإقليمية، والذي بدوره ينقسم إلى ثلاثة مطالب نتناول فيها تعريف التكامل من زواياه المختلفة،وكذا المفاهيم المشابهة له ، وأنواعه و شروطه وأهدافه، كما نتطرق إلى ظاهرة الإقليمية بتعريفها وذكر الظروف المحيطة لانتشارها ، وينتاول تأثير ظاهرتي التكامل والإقليمية على الدول القومية التي أنتجت ما اسطُلِح على تسميته بـ"الفوق قومية".

أما المبحث الثاني، فتناولنا فيه النظريات المفسرة للتكامل، والتي تم التطرق إليها في ثلاثة مطالب وهي : النظرية الفدرالية، نظريات الوظيفية (الوظيفية البنيوية، الوظيفية، الوظيفية الجديدة) ، والنظرية الإتصالية.

**المبحث الأول: ظاهرتي التكامل والإقليمية**

يتخذ مفهوم التكامل تعريفات متنوعة، كونه مفهوما مُرَكَّبا وديناميكيا، وهذه الطبيعة الديناميكية والمركبة ناتجة من تعدد الزوايا التي يمكن أن يتخذها التكامل، والتي ينطلق منها كل باحث حسب الدراسة التي هو بصددها، فكل زاوية تُنتِج تعريفا يختلف في المبنى غير أنه لا ينفي المعنى اللغوي العام للتكامل.

**المطلب الأول: ماهية التكامل (تعريفه والمفاهيم المشابهة له ، انواع، الشروط، الأهداف)**

وجب علينا التطرق للتعريفات المختلفة التي تَناوَلَهَا جملة من المفكرين من مختلف الزوايا، حتى يتكون لدينا تعريفا إجرائيا يشمل كل زوايا التكامل، إضافة أنواع التكامل وشروطه والأهداف التي جاء من أجلها.

**أولا: تعريف التكامل**

**أ- لغة:**

تكامَلَ ، يتكامل ، تَكامُلاً ، فهو مُتكامِل

تكاملتِ الأشياءُ : كمَّل بعضُها بعضًا بحيث لم تحتج إلى مايُكمِّلها من خارجها

تَكامَلَ عَمَلُهُ : كانَ كامِلاً وَتامّاً

تَكَامَلَ الشيءُ : كَمَلَ شيئًا فشيئًا[1]

أما المعنى الغربي لكلمة "**تكامل**" " **Integration**" في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، فهو يعتبر كمرادف لكلمة "اندماج". ويعتبر الإندماج درجة أعلى من التكامل في التعبير عن توحد الأجزاء في كل مشترك ، وهو ما يعتبر من الناحية الواقعية محض أمنية بعيدة المنال حتى بالنسبة لأكثر حالات التكامل استقراراً.[2]

[1]- ***قاموس المعاني، لكل رسم معنى،*** في: تكامل/**http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/** ( 2017/03/18)

[2] - "نظريات التكامل الدولي : دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية"،

في: **http://umranyat.blogspot.com/2007/09/blog-post_177.html** (2017/03/31)

**ب-اصطلاحا:**

يُعَرّف **ارسنت هاس E.hass*** التكامل على أنه :« العملية **process** التي من خلالها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والاجتماعية والثقافية، نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية.»

ويتقارب تعريف "**هاس**" مع تعريف " **ليون ليندبرغ**" **Leon Lindberg*** للتكامل إذ يعتبره «العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة».

ويقتبس" **موريس دوفرجيه** "من معجم" **لالاند** "معنى للتكامل بأنه" قيام ترابط متبادل أوثق بين الأجزاء التي يتألف منها كائن حي أو بين الأعضاء التي يتألف منها مجتمع ."فالتكامل إذن عملية توحد للمجتمع وتميل إلى جعله" مدينة "منسجمة قائمة على نظام يحس أعضاء المجتمع أنه نظام حقا. فالتكامل لا يفترض زوال التنازع فحسب، بل نمو التضامن أيضا[1].

في حين يرى **ديفيد متيراني** «أن تزايد التعقيد في النّظم الحكومية وفي مثل هذه الوظائف، لم تؤد فقط إلى زيادة الطلب على الإختصاصيين المدربين على المستوى الوطني، لكنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي، وإذا أصبح من الممكن إيلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي، فإنه من الممكن في هذه الحالة إنجاز التكامل الدولي» ،بحيث يَبرُز في رؤية **متراني** مبدأ الانتشار **ramification** الذي يُقرّ أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون مؤكد في باقي

[1] - أنور محمد فرج،" السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط،إعلان برشلونة أنوذجا"، ***دراسات دولية***، ع. 39، ص .7

***إرنست هاس:** مفكر واقتصادي وقانوني ألماني من أصول يهودية له عدة كتابات وأفكار نظرية في العلاقات الدولية، خاصة في مجال السياسات التكاملية، فهو من رواد المدرسة البنائية .توفي هاس سنة 2003.

***ليون ليندبرغ:** مفكر وسياسي أمريكي، اشتغل بالتدريس في جامعة Wisconsin–Madison، اهتم كثيرا بالإقتصاد السياسي والسياسة الأوروبية، ومن كتاباته نذكر: "Political Dynamics of European Integration," و "Europe's Would Be Polity "

الحقول الأخرى، إذ أن التعاون يخلق حاجات جديدة تؤدي محاولات تلبيتها إلى خلق الدافعية باتجاه المزيد من التعاون.

أما **كارل دويتش karl Deutsch***، فعرّف التكامل على أنه :«الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الإجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي».[1]

- **كما نجد مفاهيم مشابهة للتكامل**، تتقاطع معه في المعنى العام لكنها تختلف من حيث التفاصيل ، لهذا الغرض تعيّن علينا أن نوضح هذه المفاهيم حتى نحدّد معناها بالشكل الذي من شأنه أن يوضح الفرق بين مفهوم التكامل والمفاهيم المشابهة له والتي لا تؤدي نفس المعنى.

❖ **التعاون: COOPERATION**

يختلف التعاون عن التكامل من حيث النوع والكم، ففي حين أن التعاون يهدف إلى الحد من التمييز، فإن عملية التكامل تحدد الإجراءات والتدابير التي يمكن اتخاذها لقمع بعض أشكال التمييز، فمثلا إتفاقية التجارة الحرة **GATT** ، تنتمي إلى مجال التعاون الدولي، بينما رفع الحواجز الجمروكية عبارة عن فعل أو إجراء لتجسيد التكامل.[2]

---

[1]- حمدوش رياض، "محاضرات في نظرية التكامل والإندماج"، (جامعة قسنطينة: قسم العلوم السياسية) في:
**http :// hdl.handle.net/123456789/520** ( 2017/03/18)

* **كارل دويتش (1912–1992)**: مفكر اجتماعي وسياسي، ركز في أبحاثه على دراسة حالات الحرب والسلم، التعاون بين الدول كما أنه من أهم رواد النظرية الإتصالية.

[2] - Bela BALASSA**,** ***The Theory Of Economic Integration***,(Routledge revivals taylor and françis group,Oxon, 2011), p 2

❖ **الحلــف: ALLIANCE**

يعرفه قاموس العلوم السياسية بأنه «علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر، يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب» كما أن الحلف يعني «الإتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة لحماية أعضائه من قوة أخرى معينة تبدو مهددة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء»

فالهدف من إنشاء الحلف يكمن في ضرورة توفير الأمن الدفاعي للدول الأعضاء، يكون مؤقتا مرتبطا غالبا بوقت الحرب ، حيث تتولد مصلحة مشتركة بين مجموعة من الدول تدفعها إلى التحالف وكلما كانت أهداف الحلف واضحة ومحددة كلما كانت فرص نجاحه أكثر وفرص استمراره أكبر.

❖ **الكتلــة: BLOC**

إذا كان قيام الحلف يرتبط بحالة الحرب، فإن قيام الكتلة يرتبط بحالتي الحرب والسلم معا، فالكتلة هي: عصبة عسكرية واقتصادية وسياسية وإيديولوجية –فكرية– تتجه نحو تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والأمني، للدول المشكلة لها تحت زعامة دولة رائدة تكون بمثابة الدولة القطبية المؤثرة في قيادة وتوجيه سائر الدول المنضوية في الكتلة.

ويعود بروز مفهوم الكتلة إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية،حيث ساهم تعاظُم القوة التدميرية الهائلة التي كان يملكها العالم في القرن العشرين(20)، إلى ضرورة تشكيل كتل سياسية للحفاظ على توازن القوى الدولية وصيانة السلم والأمن الدوليين.

وقد تنشأ الكتل الدولية لدوافع اقتصادية تُمليها أزمات اقتصادية طارئة، أو لعدم تمكن بعض الدول من تحقيق الأهدافها والبرامج الإقتصادية التي سطّرتها، ومن هنا تبرز الحاجة عندها إلى تحقيق التكتل الاقتصادي فيما بينها.[1]

[1] - حمدوش رياض، ***مرجع سابق***

❖ **الشراكـــــة :PARTENARIAT**

يعرفها برونو بونسون **B.Ponson*** " أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة، تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها"، كما يمكن تعريف الشراكة على أنها تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال، العمل، التنظيم)، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة، مع محافظة الدول على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة.[1]

**ثانيا: أنواع التكامل**

**أ- التكامل الإقتصادي: Economic Integration:**

يُعَرِّف **بالا بالاسا Béla Balassa** * التكامل الإقتصادي في كتابه **نظرية الإندماج الإقتصادي** ، سنة 1961 أنه حالة وعملية، أما عن كونه عملية، فإنه يتضمن إلغاء كافة الحواجز التي من شأنها أن تعرقل العملية التبادلية بين الدول المشكلة للتكامل، وعن كونه حالة، فإنه يخلق نوعا من التعايش الإجتماعي والإقتصادي والسياسي بين الدول المشكلة للتكامل.[2]

---

[1] - ***ويكيبيديا الموسوعة الحرة***، في: https://ar.wikipedia.org/wiki/ (2017/03/29)

*** برونو بونسون:** إقتصادي وبروفيسور في قسم العلوم القانونية الإقتصادية والإجتماعية، في جامعة فرنسا تقلد مناصب عديدة منها منصب المدير العام للمدرسة العليا للشؤون الشؤون الجزائرية (ESAA) بين عامي 2004 و 2009 المدرسة التي أنشئت في إطار الشراكة بين الجزائر وفرنسا.

***بالا بالاسا:** إقتصادي هنجاري ، ولد في بوداباست عام 1928، درس الحقوق في بلاده ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الإقتصاد في جامعة "يال" أين تحصل على شهادة الدكتوراه في الإقتصاد، وأصبح مدرسا فيها.في عام 1966 شغل منصب مستشار في مجال السياسات الإقتصادية والتنمية بالبنك العالمي، وتوفي سنة 1991.

[2]-Bela BALASSA, ***op.cit*** , p. 1

أما **بندر Pender** في **كتابه problem of Europeen Integration** فيعرف التكامل الإقتصادي على أنه يشمل إلغاء التمييز بين الوحدات الإقتصادية للأقطار المتكاملة، وتطبيق سياسات مشتركة ومنسقة على نطاق كافٍ لتحقيق الأهداف الإقتصادية.[1]

كما يعرف التكامل الإقتصادي على أنه تكتل إقتصادي بين مجموعة من الدول، ويسمى في الأدبيات الإقتصادية بالتكامل الإقليمي أو تقسيم العمل والتبادل بين بلدان منطقة جغرافية واحدة، ويجب ألا يُنظر إليه كبديل للتنمية الإقتصادية الداخلية، با إنه استمرار ودرجة أعلى من التنمية.

ومن هنا نلاحظ أن للتكامل الإقتصادي تعريفات عديدة ، إلا أنه يمكن الإتفاق على أن التكامل الإقتصادي هو إلغاء القيود الجمروكية وغير الجمروكية بين مجموعة من الدول المتكاملة وتنسيق السياسات الإقتصادية والنقدية والمالية، الأمر الذي يخلق تكتلا إقتصاديا جديدا محل الإقتصاديات الوطنية لكل دولة من دول هذا التكامل.

ولكي يأخذ التكامل الإقتصادي شكله التام، هناك مراحل يجب أن يمر بها:

**المرحلة الأولى:** المنطقة التجارية الحرة (Free Trade Area)،وذلك بإزالة الحواجز الجمروكية بين دولتين متجاورتين وتسهيل تدفق السلع بينهما.

**المرحلة الثانية:** الإتحاد الجمركي (Customs Union)، وهو الذي تقوم فيه الدول الأعضاء بإزالة الحواجز الجمركية أمام تدفق التجارة وتنقل الأفراد، الأمر الذي يعزز المكانة التجارية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الإقتصادية الأخرى.

[1] - مداني لخضر، ***تطور سياسة التعريفة الجمروكية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الإقتصادية الإقليمية***،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي ، 2005 –2006 ، ص. 94

**المرحلة الثالثة**: السوق المشتركة (Common Market)، وهي التي تضيف إلى ماسبق حرية عناصر الإنتاج خاصة رأس المال والعمال بين الدول الأعضاء.

**المرحلة الرابعة**: الإتحاد الإقتصادي (Economic Union) ،وهنا تصبح جميع أسواق الدول الأعضاء سوقا واحدة، ويتم فيها توحيد العملة، وتنطلق الجهود نحو تكوين اتحاد سياسي بينها. [1]

**المرحلة الخامسة**: الإتحاد السياسي (political Union)، ويمثل الشكل الأكثر تقدما للتكامل، بتشكيل حكومة مشتركة أين تقل سيادة الدول ضمن هذا الإتحاد بصورة كبيرة.[2]

ويعني كذلك، عملية إدماج بعض المؤسسات السياسية القومية ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة دولية مشتركة.

والإتحاد السياسي لايعني بالضرورة إلغاء الحكومات الوطنية،ولكنه يقتصر على نقل سلطاتها في بعض المجالات وباستثناء نموذج الوحدة الفيديرالية الكاملة فإنه لا توجد حاجة إلى مباشرة السيادة الكاملة على السياسات الداخلية للدول الأعضاء.

[1] - طارق علي جماز ،*"إدارة الاعمال الدولية"*، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد،الدراسات العليا، ص ص.14،15

[2]- "Levels of Economic Integration ", in :
**https://people.hofstra.edu/geotrans/eng/ch5en/conc5en/economicintegration.html** (20/05/2017)

**الشكل رقم 1: مراحل التكامل الإقتصادي**

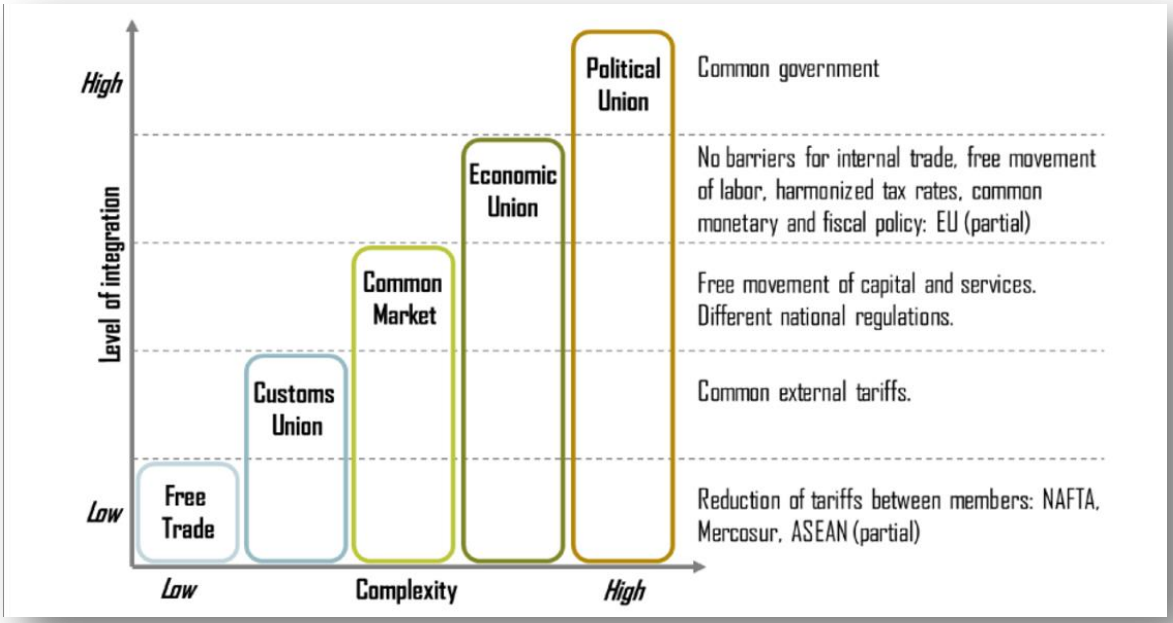


https://people.hofstra.edu/geotrans/eng/ch5en/conc5en/economicintegration.html

**ب- التكامل الاجتماعي: Social Integration**

ونعني به عملية نقل الولاءات القومية من مستوى الدولة إلى مستوى فوق الدولة وتنمية الاتجاهات فوق القومية، أي خلق الوعي فوق القومي.

كما يستخدم مفهوم التكامل الإجتماعي على نطاق واسع في علم الإجتماع، أين استخدمه المفكر الإجتماعي " دوركايم" لدراسة مدى ارتباط أفراد المجتمع (العمل، الديانة، العلاقات الإجتماعية، وغيرها)، انطلاقا من قاعدة " الإرادة لدى الأفراد للعيش معا" .[1]

1 - Catherine Rhein, "Intégration sociale, intégration spatiale" ,revue ***l'espace géographique***, n°3, 2002, p .193

وقد تكرس هذا المفهوم خاصة في الماركسية ، أين برزت ظاهرة الصراع الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا. ومن هنا فإن التعاون والإندماج الإجتماعي يعمل على فض الصراعات والعيش في سلام بتطبيق مبدأ "إرادة العيش معا".[1]

**ج . التكامل الأمني: Security Integration**

ويظهر في عملية الترتيبات الأمنية الجماعية، وينبني في افتراضه على أن الدول الأطراف في هذه الترتيبات تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ و القيادة المشتركة، والإعتقاد السائد هو أن التكامل الأمني لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والأخطار المشتركة.

**ثالثا: شروط التكامل**

إن التعاريف السابقة تعكس مجموعة من الشروط الواجب توفرها لتحقيق العملية التكاملية، فالإختلاف في التعاريف ولَّد التباين من حيث أساس التكامل ويمكن إجمال هذه الشروط فيما يلي:[2]

1- التجانس الاجتماعي.
2- الإرادة السياسية
3- تشابه القيم
4- المصلحة المشتركة.
5- أهمية موضوع التكامل في حد ذاته.
6- مسألة البيئة الخارجية في التكامل.
7- الإستقرار السياسي والأمني داخل الدول

هذا بالإضافة إلى شروط أخرى يمكن رصدها أثناء العملية التكاملية في حد ذاتها.

[1] - ***ibid***, p.194
[2] - Walter KENNES, "Quelques réflexions sur l'intégration économique régionale", P.191 ,dans : **http://www.gemdev.org/publications/cahiers/pdf/25/cah_25_kennes.pdf**

ووجب الأخذ بعين الاعتبار، أن توافر هذه الشروط، لا يعني مباشرة نجاح مؤكد للعملية التكاملية،كما أن غياب أحدهما لا يعني فشلها، حيث نجد أن التركيبة الإجتماعية للدول الأوروبية ليست متجانسة، من حيث الديانة واللغة، ونجد كذلك التباين في المجال الإقتصادي، فهناك دول ضعيفة ودول قوية، ودول صغيرة ودول كبيرة، دول غنية ودول فقيرة.

وإذا تحدثنا عن العلاقات التاريخية ، فالتاريخ يشهد على الحروب الأوروبية المسلحة، وآخراها الحرب العالمية الثانية، التي كادت أن تقضي على أوروبا. والمفارقة أن أول مبادرات تأسيس الإتحاد الأوروبي كانت بين ألدّ الأعداء (فرنسا وألمانيا)، فالأمر إذن مرهون بواقع التكامل أو بيئته وطبيعة وحداته ، فالدول الأوروبية بَنَتْ تكاملها على أساس هيكلة مؤسساتية تتسم بالديمقراطية والمساءلة واحترام الخصوصيات، وهذا لأجل تحقيق مصالحها.

**رابعا: أهداف التكامل**

يسعى التكامل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتبادلة عبر مختلف المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية تتمثل أهمها فيما يلي:

1- **أهداف اقتصادية:** ففي ظل الإقتصاد القوي للدول الكبرى، نجد العديد من الدول الصغيرة غير قادرة على المنافسة، وحتى تحتفظ بمكانتها على الساحة الدولية، وجدت الحل في الإنضواء تحت غطاء التكامل.

كما يكفل التكامل أسواقا تجارية جديدة لتصريف المنتوجات، وكذا الرفع من الإنتاجية والكفاءة الإقتصادية والقدرة التنافسية للشركات.

2- **أهداف سياسية:** بعض الدول الصغيرة القوية سياسيا، قد تكون صاحبة تأثير واضح في النظام العالمي وقد ظهر هذا جليا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بِيَد أنّ بعض الدول الصغيرة خرجت من الحرب وهي ضحية لها، والتجربة الأوربية تُظهر مدى أهمية الأهداف السياسية كدافع قوي للتكامل، فعلى الرغم من أن الأوربيين

رأو أن التكامل السياسي هو الطريق لاحتكار العالم سياسيا، يعتقد البعض أن لهذا التكامل ثمنا باهظا، إذ أن الإندماج من شأنه أن ينقص من سيادة الدول.

3- **حل النزاعات:** ويعتبر من أهم وأسمى أهداف التكامل، فحينما ينشب نزاع إقليمي داخل إطار التكامل تتكفل القطاعات الحيوية القائمة باحتواء وتصفية الصراع.

وبصفة خاصة يهدف التكامل، أو ينظر إليه على أنه أحسن طريقة تساعد على بناء السلم الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في النظام الدولي المتميز بالفوضى،على حد قول الواقعيين الذين يعتبرون أن اللعبة الدولية صفرية،أي فيها رابح وفيها خاسر، على عكس ما تراه الأدبيات النظرية حول التكامل التي ترى فيها لعبة إيجابية –غير صفرية– إلا أن مثل هذا القول لا يمنع من الحديث عن وجود الصفة النزاعية في العملية التكاملية والناتجة عن الوحدات السياسية المشَكِّلة للتكامل التي لا يمكن أن تُبعِدَ أنانيتَها ومصالحها الذاتية التي تهدف لتحقيقها بأقل الخسائر، وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى التصادم.

**المطلب الثاني : مفهوم الإقليمية وأسباب انتشارها**

**أولا : تعريف الإقليمية**

الإقليمية هي عملية تكثيف التعاون السياسي والإقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، وغالبا ما يكون هذا التعاون في مجال المبادلات التجارية. وتنتج الإقليمية من حركات تبادل السلع والخدمات والأفكار والأشخاص ضمن مساحة معينة لتحقيق التجانس والتماسك. [1]

كما نجد في كتابات أخرى أن الظاهرة الإقليمية تُعبّر عن موقف جماعي مستمد من عدة دول، من أجل تحقيق مصالحها وحل مشاكلها بسبب عجزها منفردة عن القيام بذلك.

[1] - مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*** ، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008) ص.67

وقد بدأت المعاملات التجارية الإقليمية منذ زمن بعيد، ونذكر هنا مثال "إتحاد الجمارك الألماني" الذي شمل 18 دويلة وذلك عام 1834، والذي مهّد لنشأة دولة ألمانيا فيما بعد.ونذكر كذلك المعاهدة التجارية الفرنسية–الإنجليزية عام 1860.

ولدخول الدول في مثل هذه المنظمات الإقليمية ، ينبغي لها أن تقدم تنازلات حسب ما تنص عليه اتفاقية الإنضمام.وينص المبدأ على أنه إذا أعطت إحدى الدول إمتيازات تجارية إلى شريك واحد، يتوجب عليها معاملة الآخرين بالمثل.[1]

وترتبط الإقليمية بمفهوم الإقليم كركن أساسي من أركان الدولة،باعتباره إطارا جغرافيا لممارسة اختصاصات يحددها القانون (هذا حسب الإقليمية التي انتشرت في ستينات القرن العشرين).

إضافة إلى بروز مفهوم الإقليمية ، نجد مفهوم المنظمات العالمية ، قد برز بقوة بعد الحرب العالمية الأولى (1914–1918)، بتأسيس عصبة الأمم عام 1919، أين بادر كل من قادة وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لفكرة إقامة منظمة عالمية تحفظ الأمن والسلم الدوليين، ثم وجدت لها انعكاسات في العديد من الدول منها فرنسا، وهولندا، وبلجيكا، وسويسرا، وألمانيا، وإيطاليا إلى اقتراح إنشاء منظمة دولية قصد تجنيب العالم حربا ثانية، وذلك بالعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية ، والحد من التنافس نحو التسلح، وتحقيق تعاون دولي في مجالات متعددة.[2]

ولما فشلت هذه المنظمة في منع العالم من دخول ميدان الحرب مرة أخرى ، تم تعويض هذه المنظمة بمنظمة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية (1939–1945) اصطلح على تسميتها "منظمة الأمم المتحدة ".

[1] - ***المرجع نفسه***، ص ص. 142.141

[2] - جعفر عبد السلام، ***المنظمات الدولية***، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط.6) ص ص. 161،163

**ثانيا: أسباب انتشارها**

يُرجع البعض انتشار ظاهرة الإقليمية، إلى الظروف التي تمخضت بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، ومن أهمها مسائل التحرر القومي، والتحرر من ظاهرة الإستعمار، حيث وُجدت هذه الظاهرة من إنشاء منظمات إقليمية، كتعبير عن الهوية القومية، أو كتعبير عن المصلحة الوطنية،أو لتجميع دول ذات ثقافة واحدة وتاريخ واحد ، الأمر الذي يوَلّد نوعا من الولاء بين المنظمة الإقليمية والدول الأعضاء.

ويرجع البعض الآخر سبب تزايد ونمو المنظمات الإقليمية إلى سهولة حل المشاكل الإقليمية، وذلك للتشابه الموضوعي للمشاكل، وكذا للمعرفة الحقيقية لأسباب النزاع. [1]

أما عن أهداف تأسيس هذه المنظمات، فنذكر على سبيل المثال لا الحصر: حفظ الأمن والسلم الدوليين،وتحقيق التعاون الإقليمي في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وتشجيع الإعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.

ومن بين عدة منظمات إقليمية ،"الإتحاد الأوروبي"، وهو المنظمة الحكومية الإقليمية الوحيدة التي وضعت هدف تحقيق تكامل إقليمي كامل يرقى إلى تحقيق وحدة سياسية وعسكرية، على خلاف **منظمة الدول الأمريكية*** التي أسست منظمة التجارة الحرة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، والمكسيك، **ورابطة أمم جنوب شرق آسيا*** التي تعبّر عن تجمّع اقتصادي .

---

[1] – مخلد عبيد المبيضين، ***الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة***، (المملكة الأردنية الهاشمية:الأكاديميون للنشر والتوزيع،2012 ) ص. ص 11-14

* **منظمة الدول الأمريكية:** منظمة إقليمية تضم أمريكا ودول أمريكا اللاتينية، مقرها واشنطن، تأسست عام 1948، غير أن جذورها الفكرية وتعود إلى عام 1826. هدفها تحقيق التعاون في المجال الإقتصادي وحماية القارتين الأمريكيتين من التدخل الأجنبي.

* **رابطة أمم جنوب شرق آسيا: يرمز لها بـ** "**ASIAN**" ، مقرها جاكارتا بأندونيسيا، وهي منظمة إقليمية، أُنشئت سنة 1967 من طرف خمسة دول: أندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند ، ثم التحقت كل من بروناي، الفيتنام، لاووس، ميانمار وكمبوديا. تهدف هذه المنظمة الإقليمية إلى تحقيق التنمية والتعاون الإقتصادي بين دول جنوب شرق آسيا وحل النزاعات بطرق سلمية، وكذا محاصرة المد الشيوعي الصيني. وحسب إحصائيات 2015 أصحت تحتل المرتبة السابعة عالميا كأكبر اقتصاد.

والإتحاد الأوروبي هو المنظمة الإقليمية الوحيدة التي تمكنت من تحقيق مستوى مرتفع نسبياً من التكامل الاقتصادي. وأكثر من نصف الأعضاء فيه ملتزمة الآن باستخدام العملة المشتركة (الأورو)[1].

**المطلب الثالث : تأثير التكامل والإقليمية على القومية**

القومية هي عقيدة أو أيدولوجية سياسية ،تدعو إلى تحسين وازدهار "الدولة القومية"، و أن تتلقى أقصى درجات الأسبقية.بمعنى آخر، فإن القومية تعمل على وضع المصالح الوطنية فوق المصالح الفردية، أوالإقليمية أو العالمية. والدولة القومية هي دولة ديمقراطية تقوم على إرادة الشعب ، وناتجة عن الشعور بالإشتراك في حياة اجتماعية اقتصادية واحدة. فالدولة هنا، أصبحت تمثل تلك الإرادة. [2]

واقترن مفهوم القومية بمعنى السيادة، وهي السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية باستقلال وحرّية.

وبتزايد ظاهرة التعاون الدولي والإعتماد المتبادل لحل النزاعات الداخلية، وتزايد مكانة الفرد في العلاقات الدولية،أدى إلى تراجع القرارات الكلاسيكية لأدوار ووضائف الدولة، فأصبح عالم ما بعد الحربين العالميتين، يتعدّى ما ترسمه الحدود الجغرافية السياسية، ويتجاوز ما هو وطني إلى ماهو غير وطني لأجل تأمين الحاجة الإنسانية للشعوب العالمية[3] ، فوجدت الدول القومية نفسها في حاجة إلى التعاون فيما بينها، والتوجه إلى التكامل سواء الإقليمي أو العالمي، لدحض النزعة العدائية، وتحقيق الرفاه لشعوبها.

واعتبرت الدول الأوروبية نفسها أولى بحماية مصالحها، وضمان الأمن والرفاه لشعوبها، فقررت أن تجد فيما بينها صيغ للتكامل والتعاون الإقليمي، باستحداث مؤسسات لا تخضع لسيادة دولة واحدة، بل تتنازل الدول

---

1 - بول ويلكينسون، ***العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا*** ، تر: لبنى عماد تركي،(القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2013) ص. 80

2 - جهاد نصري العقل،" السيادة القومية وسيادة الدولة"، شبكة المعلومات السورية القومية الإجتماعية، في: **http://www.ssnp.info/index.php?article=16221** (2017/05/01)

3 - ملاح السعيد، "التكامل الجهوي كآلية لتفكيك بنية النزاعات الدولية"، ***السياسة العالمية***، ع.1، 2017، ص.17.

المكونة لهذا التكتل عن جزء من سيادتها لهذه المؤسسة التي ستتخذ صفة "المؤسسة فوق القومية" وهذا لتجنب النزاعات والإنقسامات الداخلية حول الزعامة. فأوجدت السوق الأوروبية المشتركة التي تطورت بتوسيع رقعتها الإقليمية وازدياد صلاحياتها وأصبحت تُسمّى "الإتحاد الأوروبي" الذي يُعَدُّ كيانا سياسيا وقانونيا له بنية مستقلة عن الدول الأعضاء، بحيث تؤدي هذه البنية وظائف وأعمال ومهام تستهدف في المقام الأول تحقيق مصلحة الدول الأوروبية عامة، أي أن الإتحاد الأوروبي عبارة عن مؤسسة دولية إقليمية فوق قومية.

ومن هنا تقدم الوظيفية الجديدة تعريفا لمفهوم "**فوق القومية**" على أنه لا يعني نقل سيادة الدولة إلى مستوى فوق مستوى الدولة، ولكن يعني تجميع لسيادة الدول المختلفة في مستوى أعلى، وتتم ممارسة هذه السيادة بشكل مشترك وليس منفردا، من خلال المؤسسات فوق القومية.[1]

[1] – د. حسين طلال مقلد، "السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي في نظريات العلاقات الدولية–حالة تطبيقية–" ، ***مجلة الفكر***، ع.9، ص. 52

**المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتكامل**

هناك عدة مداخل نظرية، قام روادها،من خلالها، بتأسيس الأرضية المعرفية لتجسيد التكامل والتعاون عى أرض الواقع، والذي من شانه رسم معالم السلام بين الدول وتحقيق مصالح مشتركة. وسنتعرف في هذا المبحث على بعض هذه النظريات.

**المطلب الأول: النظرية الفدرالية : Federal Theory:** تنادي هذه النظرية بإقامة دولة إقليمية، تتخذ شكل وحدة فيدرالية، بحيث تتمتع فيها الفئات الإجتماعية بدرجة عالية من تشابك المصالح، وترى أن قيام كيان إقليمي اتحادي يحقق مصالحها على نحو أفضل مما تحققه الكيانات القُطْرية.

وتنفرد المدرسة الفدرالية في توجهها المباشر، إلى إقامة سلطة إقليمية كاملة الصلاحيات ، تتولى تلبية مطالب الفئات الإجتماعية في جميع أقطار التجمع التكاملي، وتقوم بمعالجة كافة شؤون الحياة، مع مراعاة الإختلافات الداخلية وفق نظام يقوم على المشاركة واللامركزية في اتخاذ القرارات. [1]

ويضع رواد النظرية الفدرالية قاعدتين لنجاح التجربة التكاملية، وهما كالآتي:

- ✓ **القاعدة الأول: قاعدة الكفاءة:** أي أن تشعر مختلف الفئات الإجتماعية، بأن التجمع الإقليمي قادر على خدمة المصالح، وتحقيق قدر من الرخاء يفوق ما تستطيع أن تحققه الدول بمفردها، إضافة إلى المشاركة في صناعة القرار الذي يخدم الوحدة الإقليمية.
- ✓ **القاعدة الثانية:** وهي رفض عدد من الفئات الإجتماعية خضوع حكومات دولتها لتسلط فئات أخرى تسعى لتعظيم مكاسبها على حساب باقي الفئات، وبالتالي ستكون الفئات المتسلطة في الأقطار المختلفة أو في

[1] - Antje Wiener and Thomas Diez, ***European Integration Theory*** (New York: Oxford University Press, E.2 ,2009),p.27

بعضها متصارعة فيما بينها أو مع باقي الفئات على مستوى الإقليم. وبالتالي ترى الفئات الإجتماعية الرافضة لهذا الأمر أنه من مصلحتها التحول من القطر إلى الإقليم. [1]

وقد كان لهذا الإعتبار أهميته في أوروبا، خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث احتدمت المعارك خاصة لدى الفئات الفرنسية بزعامة **مونييه** التي رأت في هذه النظرية نهاية لمحاولات ألمانيا المتكررة السيطرة على أوروبا غير أن الفئات الأخرى لم تشاطرها الرأي خاصة المؤيّدين لسياسة "ديغول"، وحبّذت حصر السلطات الإقليمية في نطاقات محدودة.

**المطلب الثاني: نظريات الوظيفية Functionalism Theories**

**أولا: النظرية الوظيفية البنيوية**

تُعدّ الوظيفية البنيوية اللبنة الأولى للنظرية الوظيفية، و هي في البداية نظرية عامة في المجتمع، ويعد العالم الاجتماع الأمريكي "**تالكوت بارسونز**" من أبرز المساهمين في بناء هذه النظرية التي هيمنت على الدراسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأميريكية بين 1940 إلى1960على الخصوص، وتسمية الوظيفية البنيوية ترجع إلى أعمال **بارسونز** الذي ربط في أعماله النظرية بين التحليل البنيوي والتحليل الوظيفي[2].

فمفهوم الوظيفة يشير إلى ثلاث معاني رئيسية : بمعنى المهمة، والعمل المنجز، والنشاط المتوقع،كما يشير إلى مفهوم بيولوجي من حيث الترابط الوظيفي بين العناصر والأعضاء الحيوية، وبالمفهوم السوسيولوجي التي أتى به" **بارسونز**" **فالوظيفة** يقصد بها ما يترتب على نشاط اجتماعي من نتائج تؤدي إلى تكيف ، أو تلازم هذا

[1] – محمد محمود الإمام، ***تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي***، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998)، ص ص .5 .7

[2] – محمد محمود الإمام، ***مرجع سابق*** ، ص . 12

النشاط مع بناء معين . أما **البنية** فيقصد بها مجموعة من العلاقات بين الوحدات الاجتماعية تتسم بالاستقرار والإعتماد المتبادل، حيث تتشكل البنية من مجموعة من الأدوار.

✓ **أصول البنيوية الوظيفية:**

ترجع الوظيفية البنيوية إلى الأعمال النظرية المبكرة **لمونتيسكيو**، ثم لعالم الاجتماع البريطاني **هربرت سبنسر**، ولرائد علم الاجتماع الفرنسي **دوركايم**، وكذلك إلى الاتجاه الوظيفي في الأنثوروبولوجي، والذي يعد كل من "**مالينوفسكي**" و"**راد كليف بروان**" أحد منظريه، والمَنْظَر المشترك بينهم هو رؤية المجتمع كنظام مترابط الأجزاء تعمل مكوناته سوية لتحقيق التوازن والاستقرار.

✓ **مبادئ النظرية:**

حاول رواد النظرية البنيوية الوظيفية الجمع بين ماهو اجتماعي وما هو سياسي ،حيث رأوا أن الحياة الاجتماعية لا يمكن فهمها إلا من خلال **المعايير**( تلك القواعد المقبولة اجتماعيا والتي يستخدمها الأفراد في تقرير أفعالهم) **والقيم**( ما يعتقده الأفراد حول ما يجب أن تكون عليه الحياة الاجتماعية)،التي يتبناها الأفراد داخل النظامين السياسي والإجتماعي، فالحياة الاجتماعية ، ومن ضمنها الحياة السياسية، تتم من خلال عملية توصيل المعاني بين الأفراد ( الرموز، الأفكار، المعلومات)، هذه العملية تتم بصفة مستمرة ومنتظمة، أي أن هناك مجموعة من الأفعال لها صفة الانتظام، يسميها " **تالكوت بارسونز**" نسق الفعل الذي يشمل النسق الإجتماعي، ونسق الشخصية،والنسق الثقافي المرتبط بالقيم والمعايير، والنسق العضوي المتعلق بالتكيف مع البيئة المادية.[1]

كل نسق فرعي من الأنساق المذكورة ينقسم إلى أنساق فرعية تؤدي الوظائف المطلوبة لاستمرار النسق، وقد ركز على النسق الاجتماعي الذي بدوره يتشكل من النسق الاقتصادي الذي يؤَمِّن وظيفة التكيف، والنسق السياسي الذي يقوم بوظيفة تحديد وبلوغ الهدف، ونسق ما يسميه **بارسونز** الجماعة المجتمعية والتي تحقق وظيفة التكامل، ونسق التضامن الذي يقوم بوظيفة الحفاظ على النمط التكاملي للجماعة.

[1] - د.عبد العالي عبد القادر، ***مرجع سابق***، ص. 31

ومن خلال دراستنا لتجربة التكامل الأوروبي ، نجد أن الدول الأوروبية فهمت مضمون هذه الأنساق وبدأت بتطبيقها على المجتمعات الأوروبية في سبيل تحقيق الأهداف المرسومة للمسار التكاملي الذي بدأ بالتكامل في النسق الإجتماعي ويواصل عمله تدريجيا لتحقيق التكامل في النسق السياسي للدول الأوروبية.

**ثانيا: النظرية الوظيفية**

تعود جذور النظرية الوظيفية إلى **دافيد ميتراني،** الذي جاء بنظريته الشهيرة (نظام السلام العالمي) عام 1943، إذ رأى أن النظرية الفدرالية ليست الإطار الأفضل للنظام الدولي ، لأنها لا تستطيع التغلب على القومية والعقيدة، كما أن الدول لن تتنازل عن سيادتها، وأعضاؤها سيستمرون في التنافس، فالحل هو البديل الوظيفي حيث تقوم النظرية الوظيفية على فكرة الفصل بين الجوانب السياسية والوظيفية في عملية الإندماج، والتركيز على الإندماج الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة، وهذا المبدأ كان انطلاقة التجربة التكاملية الأوروبية، فركزت في تكاملها على القطاع الإقتصادي ، وبعدها ستتدرج في العملية التكاملية إلى أن تصل إلى الوحدة.[1]

وقد استُعملت النظرية الوظيفية في علم الإجتماع أولا، حيث تتبني هذه النظرية على تشبيه المجتمع بالكائن العضوي الحي. بمعنى أن المجتمع يتكون من مجموعة من العناصر والبنيات والأنظمة. ويؤدي كل عنصر من هذه العناصر وظيفة معينة داخل هذا الجهاز المجتمعي.

وبهذا، يترابط كل عنصر في هذا الجهاز بوظيفة ما. ومن ثم، فالمجتمع عبارة عن نظام متكامل ومترابط ومتماسك، يهدف إلى تحقيق التوازن والحفاظ على المكتسبات المجتمعية. وأهم رواد هذه النظرية "**تلكوت بارسونز**" **Parsons Talcott** ، و"**روبرت ميرتون**" **Robert Merton.**

[1] - جميل حمداوي، ***نظريات علم الإجتماع***، شبكة الألوكة، (المغرب: 2015)، ص. 51

والنظرية الوظيفية للتكامل (الإندماج)،هي نظرية ذات صدى كبير في الواقع الدولي المعاصر، وتعني هذه النظرية تفويض الحكومات المشتركة في العملية الإندماجية بعض الأعمال المحددة إلى منظمة معينة (منظمة فوق قومية)، وقد تم تطبيق النظرية على الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في بداية الخمسينيات، من القرن العشرين من قبل "**إرنست هاس**"، كمحاولة منه لتطوير النظرية الوظيفية، الذي كان جوهرها تحقيق الإندماج الإقتصادي والرفاهية الإقتصادية وتأسيس سلطة فوق قومية.[1]

**ثالثا: الوظيفية الجديدة Neo- Functionalism**

سعت هذه النظرية التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية بقيادة "**إرنست هاس**" إلى معالجة القصور الذي شاب المدرسة الوظيفية، حيث أكدت على ضرورة توفر عدد من العناصر التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية وهي كالآتي: [2]

✓ توفر ثقافة مشتركة، تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الإجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقا عاما بينها على ما يرونه الأفضل لتحقيق عناصر رفاه في حياتهم، ووضعها تحت تصرف سلطة تكاملية، وهو ما يجعل التجمع يقع ضمن إقليم وليس ضمن نطاق عالمي كما نادى به الوظيفيون.

✓ تجاوز حدود الشؤون الداخلية في كل من الدول الأعضاء إلى ما تسعى إليه هذه الدول من خلال علاقاتها مع باقي العالم، الأمر الذي يتطلب توافقا في نظرة الدول المعنية إلى هذه العلاقات، وبوجه خاص طبيعة العلاقات الإقتصادية التي تتخذ وزنا كبيرا في الشؤون السياسية.

✓ ضرورة وجود أطر مؤسسية تحيل الإختيارات إلى قرارات توفر للبشر حظا أوفر من الرفاهية، وهو ما يستلزم إيكال حد أدنى من القرارات إلى مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود القطرية . أي أن البعد

[1] - محمد دحام كردي ، ***مرجع سابق***، ص ص.106 ، 107

[2] - محمد محمود الإمام، ***مرجع سابق***، ص ص. 8،10

المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا محوريا في هذه النظرية، الأمر الذي يجعله أقرب إلى مفهوم الوحدة والمنهج الإتحادي من غيره.

**المطلب الثالث: النظرية الإتصالية**

إن مفهوم الإتصال يعني عملية انتقال المعلومة أو الرسالة عبر قناة، من مرسل إلى مستقبل، عبر شيفرة خاصة، وذلك عبر ثلاث مراحل :إصدار، إرسال، تلقي .وتتأثر هذه المراحل بقدر من التشويش.

وفي إطار العملية السياسية، فإن الإتصال جزء هام من العملية السياسية، ولذا فقد انتبه إلى أهميته دارسو علم السياسة في إطار الأبحاث السلوكية، وفي إطار التحليل النسقي، فقد ركز" **كارل دويش**"، وهوأحد أهم رواد النظرية الإتصالية، على هذا البعد من العملية السياسية،إذ يرى أن النظام السياسي في جوهره هو نظام لتسيير المعلومات، يتكون من أبنية و أنساق فرعية متخصصة في الإتصال (استقبال المعلومات،تخزين المعلومات لإعادة استعمالها عند الحاجة) تؤدي وظائف اتصالية.

وقد ربط "**كارل دويتش** " في نموذجه الإتصالي كفاءة الأنظمة في المجتمعات السياسية بمدى كفاءة العملية الإتصالية داخلها، وعليه فإنه يرى بأن الأنظمة السياسية للأنظمة الديمقراطية الغربية ناجح، نتيجة تعقد وتعدد وكفاءة أنظمتها الإتصالية، وسهولة انتقال المعلومات عبر القنوات المتعددة .[1]

[1] - ***المرجع نفسه***، ص. 29

وبالتالي فهي تتمتع بقدرة عالية على توقع ومعالجة المطالب المجتمعية .أما المجتمعات الأخرى فهي أقل كفاءة، فالأنظمة الشمولية والتسلطية تبقى عاجزة عن التحول الذاتي نتيجة التشويش والتشويه المفرط في العملية الاتصالية، والتسييس المفرط لها.

كما أن من نتائج العملية الاتصالية هي تعزيز التكامل والاندماج داخل المجتمع الوطني، في دراسته لموضوع التنمية السياسية ودراسته للتكامل والاندماج في تجربة الإتحاد الأوروبي، ذلك أن العملية الإتصالية تؤدي إلى خلق مشاعر عدائية أو ودية بين الأفراد، وهذا مرتبط بتاريخ الإتصال بين الأفراد، والذاكرة الفردية والجماعية لهم، والتي إن كانت إيجابية فهي تساعد على تعزيز الاتصالات الودية.

ولأجل تحقيق التكامل ، ترى هذه النظرية أنه من غير المقبول القفز إلى خلق سلطة مركزية سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة، دون البدء بخلق تنظيمات تتولى عدد من الشؤون الفنية التي لا تثير حساسيات لدى الفئات الإجتماعية القائمة، ولا لدى الدول التي قد تنفر من عملية الإندماج خوفا من فقدانها لسيادتها.[1]

ولأجل تحقيق التكامل ، نرى أن الدول الأوروبية قد اعتمدت على مبادئ هذه النظرية حيث لم تقفز مباشرة إلى الإندماج والوحدة، بل تدرجت في مسار تكاملها خطوة بخطوة، وبعدد محدود من الدول، بدءًا من التكامل في المجال الإقتصادي الذي لا يستلزم شروط كثيرة وتنازلات كبيرة، وهذا ما جعلها تنجح في تحقيق نتائج إيجابية وتتقدم في تجربتها التكاملية، خاصة في المجال الإقتصادي.

[1] - **المرجع نفسه**، ص.7

**خلاصة الفصل الأول:**

من خلال ما تم توضيحه في هذا الفصل من مفاهيم وقواعد نظرية إتخذها روّادها ودارسو العلوم السياسية والمهتمون بتحليل وتفسير العلاقات الدولية، مرجعا يعتمدون عليه لفهم ورسم التكامل بين مجموعة من الدول، وكذا لأجل تقييم نتائج هذا التكامل في المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية والدبلوماسية وتقويمها. وبإسقاطنا لهذه المفاهيم والمداخل النظرية على الإتحاد الأوروبي، فمن المفيد أن ننظر بإمعان في أنماط التكامل الأوروبي الماضي والحديث والذي تشرح بعض النظريات تطوّره ، وهذا قصد تدارك أخطاء الماضي والحرص على تطوير هذه الأنماط أو إستحداث أنماط جديدة تحقق أهداف التكامل الأوروبي، حتى لا يتفاجأ العالم عموما ودول الإتحاد الأوروبي خصوصا، بمطالبة إحدى دوله الإنسحاب منه كما يحدث حاليا مع المملكة المتحدة وقرارها بمغادرة الإتحاد الأوروبي بعد 43 عام من مسيرة العضوية والعمل تحت مظلة الإتحاد الأوروبي.

وحسب التعريف الإصطلاحي للتكامل ، والمداخل النظرية المفسرة له، فإننا لا نستطيع الحديث عن تكامل أوروبي، لأنه لا يستوفي شروط التكامل والإندماج ، فإذا استطاع الإتحاد الأوروبي أن يحقق " نوعا" من الوحدة في المجال الإقتصادي من خلال توحيد السوق والعملة ، فقد عجز عن تحقيق الوحدة والإندماج في المجالات الأخرى، وهذا ما سنتعرف عليه في الفصلين القادمين من هذه الدراسة.

# الفصل الثاني:

# دوافع وآليات

# التكامل الأوروبي

**تمهيد:**

بعودتنا إلى التاريخ، نجد أن أوروبا قد عانت من ويلات الحروب التي غيرت الخارطة الجيوسياسية لدولها، فاتخذت من التعاون والإتحاد السبيل الوحيد للخلاص. وعملت جاهدة على تكريس مبادئ التعاون من خلال تكوين مؤسسات فوق قومية، لتسمو عن المصلحة القومية وتتمكن من تحقيق الأمن والرخاء الإقتصادي للشعوب،ولعب أدوار أساسية على الساحة الدّولية،في ظل الإختلافات الداخلية والمعوقات الخارجية.

وسنتطرق لكل ما سبق ، من خلال هذا الفصل الذي يحمل عنوان "**دوافع وآليات التكامل الأوروبي**"، والمقسم إلى مبحثين ،المبحث الأول بعنوان "**مسار الدول الأوروبية لتحقيق التكامل**" والذي قسمناه إلى ثلاثة مطالب، تناولنا في المطلب الأول الجذور التاريخية لتبلور مشروع الوحدة الأوروبية ،أما المطلب الثاني فتحدثنا فيه عن أوضاع أوروبا قبل الوحدة ، وفي المطلب الثالث، تطرقنا إلى مراحل تكوين الإتحاد الأوروبي.

أما المبحث الثاني الموسوم" **الإتحاد الأوروبي والسياسة فوق القومية**"، فسنتعرف في مطلبه الأول على أهم مؤسسات الإتحاد الأوروبي التي تُعنى بصناعة القرار فيه، ويليه المطلب الثاني الذي درسنا فيه مشروع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي والمعوقات التي تعترض قيام وحدة سياسة مشتركة في المجال الخارجي والأمني لدول الإتحاد ، وفي المطلب الثالث تعرضنا إلى الأزمات المختلفة والمتباينة المستوى التي واجهت الإتحاد الأوروبي في مسيرته التكاملية.

**المبحث الأول: مسار الدول الأوروبية لتحقيق التكامل**

يرتكز التنظيم الدولي الإقليمي، كفكرة، على المنطق الذي يقول أن الحل الفعّال للمشكلات ذات الطبيعة الإقليمية الواحدة، لا يُوفره ولا يضمنه إلا دخول الدول التي تعنيها هذه المشاكل في ترتيبات إقليمية محددة بشرط أن يتوافر لها القدر الملائم من إمكانات العمل الدولي المشترك. وسنتعرف في هذا المبحث على الظروف التي ساهمت في إنشاء تكتل الدول الأوروبية ، كما سنتعرف على آليات عمل هذا التكتل والنتائج التي حققها في سبيل حل المشكلات والقضاء على الإختلافات بين الدول الأوروبية.

**المطلب الأول: الجذور التاريخية لتبلور مشروع الوحدة الأوروبية**

تعود حركة الوحدة الأوروبية في إرهاصاتها الأولى إلى قرون سابقة (منذ القرن "13" )،وتدخُل في هذا الإطار، المحاولات السّلمية أو العسكرية لتوحيد أوروبا، والتي ازدادت كثافة بعد التجربة المريرة التي خاضتها أوروبا في الحرب العالمية الأولى. فالوحدة الأوروبية هي أولا وقبل كل شئ، مشروع فكري تبلور في أذهان مفكرين، وحكماء، وفلاسفة، ورجال قانون، ومصلحين اجتماعيين، قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تساهم في بنائه مؤسسات حكومية.[1]

ومن مشروعات الوحدة الأوروربية مشروع **ملك إنجلترا هنري الخامس (1386-1422)**، لإنشاء مجتمع دولي في أوروبا، وبعدها خرجت فكرة توحيد أوروبا، في عصر النهضة الأوروبية، في وثيقة حملت اسم **تراكتاتوس Tractatus** كتبها في عام 1464 ملك بوهيميا **بوديبراد Podiebrad** ، بعد11 عاما على سقوط القسطنطينية في أيدي الأتراك ، من أجل مواجهة الإمبراطورية العثمانية. وطالب الملك البوهيمي بوضع ميثاق عدم اعتداء بين الشعوب المسيحية ، وإقامة سلطة قضائية ذات صلاحيات، ونوع من البرلمان يضم الدول الأعضاء.

واقترح بعد ذلك ، القس **دو سان بيار De Saint Pierre** المفوض الفرنسي الذي كان له دورا كبيرا في وضع معاهدة أوترخت **Utrecht** (1713-1715 ) التي وضعت حدًّا لحرب الإنفصال الإسبانية ،" مشروعا لإقامة سلام دائم في أوروبا ومشروعا لإقامة سلام دائم بين الملوك المسيحيين."

[1] – د. إبراهيم مشورب،***المنظمات الدولية والإقليمية***، (بيروت: دار المنهل اللبناني )، ص 212

وجاء المفكر الفرنسي المعروف **جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau** ليكمل ما بدأه القس **دو سان بيار**، إذ دعا في كتابه " **الحكم في السلام الأبدي** " **Jugement sur la Paix Perpétuelle** الذي كتبه عام 1782، إلى إقامة فيدرالية أو كونفدرالية بين الأمراء الأوروبيين . وطرح بعده **إمانويل كانط Emmanauuel Kant** عام1795، فكرة السلام في رسالته بعنوان " **من أجل السلام الدائم** " **Pour la Paix Perpétuelle** وتحدث فيها عن فكرة وحدة الأنظمة الجمهورية في أوروبا لأجل تحقيق السلام.

وواصل المفكرون في أوروبا في القرن (19) ،وخاصة الفرنسيون، دعواتهم لإقامة أوروبا الموحدة ، فقد دعا **كلود هنري دو سان سيمون Claude Henri de Saint – Simon** في عام 1814 ، في رسالة وجهها إلى برلمانيو فرنسا وانجلترا تحت عنوان "**حول إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي** " اقترح فيها إقامة محور بين باريس ولندن، يكون على شكل كونفدرالية تعمل على توسيع نطاقها إلى أنظمة برلمانية أخرى ، مع برلمان أوروبي يكون له دور المحرك في إعادة توحيد القارة الأوروبية.

وجاء اقتراح الأديب الفرنسي المعروف **فيكتور هيجو Victor Hugo** ليكمل ما بدأه الآخرون ، فقد وجه **هيجو** خطابا في مؤتمر السلام المنعقد في باريس في شهر أوت عام 1849 دعوة لإقامة(الولايات المتحدة الأوروبية ) وإقامة مجلس شيوخ كبير مستقل يكون لأوروبا بمثابة ما هو البرلمان بالنسبة لإنجلترا.[1]

وبدأ التعاون بين الدول الأوروبية يتحقق في الفترة ما بين 1865و1871 ،عندما أُنشِئ لأول مرة بنك مركزي أوروبي ، الذي أَطلق عملة أوروبية موحدة باسم ( **أوروبا** )، وتحولت فكرة الوحدة الأوروبية من فكرة تلمع في عقول المفكرين والفلاسفة والأدباء إلى فكرة سياسية نشطة. وقد ساعد في ذلك طبيعة التقدم العلمي والتكنولوجي ، فقد بلغت أوروبا في القرن (19) أوجّ قوتها ، حيث اقتسمت دول العالم الثالث فيما بينها، وأنشأت إمبراطوريات إستعمارية، وأصبحت مصرف العالم ومركزه المالي والإقتصادي. [2]

---

[1]– د. أحمد سعيد نوفل، مقال ***الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة : الواقع والتحديات*** (الأردن:جامعة اليرموك) ، ص.2

[2] – د. إبراهيم مشورب ، ***مرجع سابق***، ص 214

لكن هذه القوة المتزايدة ساهمت في الإنقسام بما أثارته من منافسات إستعمارية واقتصادية، وكانت سببا في نشوب الحرب العالمية الأولى.

وعادت الفكرة من جديد بعد الحرب العالمية الأولى، لإقامة تعاون مشترك بين الدول الأوروبية ، عندما دعا الكونت النمساوي **ريتشارد كودنهوف كاليرجي Richard Coudenhove-Kalergi** عام 1923 إلى إنشاء **الولايات المتحدة الأوروبية** على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، ونشر كتابا أسماه" الأوروبانيةا" **Paneuropa**، وجال الأقطار الأوروبية ليُسَوقَ أفكاره التي جاءت في كتابه الداعي إلى إقامة الوحدة الأوروبية. ونتيجة لذلك، عُقد في فيينا عام 1926، المؤتمر الأول للإتحاد الأوروبي شارك فيه2000 مندوبا من 24 دولة أوروبية، ووافق المؤتمر على وضع الخطوط العريضة لتنظيم فيدرالي لأوروبا.

وبعد ثلاث سنوات ، دعا وزير الخارجية الفرنسي **أريستيد بريان Aristide Briand** في 5 سبتمبر 1929، في خطابه أمام الجمعية العمومية لعصبة الأمم في جنيف ، إلى إقامة اتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم، لتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع احتفاظها بسيادتها.

وردّت 26 حكومة أوروبية على الاقتراح الفرنسي بالايجاب، إلاّ أن صعود الأحزاب القومية في بعض الدول الأوروبية ( ألمانيا وايطاليا ) وتفاقُم الأزمة الاقتصادية في أوروبا ، قضى على المشروع الفرنسي .[1]

**المطلب الثاني: أوضاع أوروبا قبل الوحدة الأوروبية**

طبعت حالات التنافس والصراع العلاقات بين الدول الأوروبية،لأجل البقاء والسيادة والزعامة، وتجلى هذا الصراع خاصة في المظهر الإقتصادي، من خلال التنافس على الطرق التجارية البرية والبحرية الرابطة بين القارات، حيث من يسيطر عليها فقد سيطر على أوروبا، فأصبحت كل دولة تسعى إلى زيادة نفوذها مقابل تقليص نفوذ الدول الأخرى. وقد جسدت الإمبراطوريتان الفرنسية والبريطانية أهم مظاهر هذا التنافس، باعتبارهما

[1]– أحمد سعيد نوفل، ***مرجع سابق***، ص3

الأقوى في تلك الفترة،حيث كانت السياسة الخارجية البريطانية خلال القرن (19) تقوم على مبدأين أساسيين هما: حرية التجارة، وحرية البحار، ووجدت بريطانيا أن تحقيق هذين المبدأين يتطلبان الإحتفاظ بأسطول حربي قوي لدفع أخطار الدول الأوروبية عنها، وبما أن فرنسا كانت تمتلك ثاني قوة بحرية بعد بريطانيا، فقد حرصت هي الأخرى على تقويتها وزيادة عُدّتِها لتُنافِس القوية البحرية البريطانية. [1]

ومنذ سبعينيات القرن (19) ، وحتى نهايته، دخلت الدّول الأوروبية الكبرى في سباق كبير للتسلح البحري مثل الذي كان بين بريطانيا وفرنسا، وبين فرنسا وإيطاليا، وبين بريطانيا وألمانيا، و كادت الحرب أن تنشب بين بريطانيا وفرنسا عام 1898،نظرا لتأزم الأوضاع بين الدولتين، تبعا للتنافس الحاد بينهما على قناة السويس المصرية، ومضيق جبل طارق، وميناء طنجة (المغرب). فقد كانت مخاوف بريطانيا هي أن تسيطر دولة من الدّول على القارة الأوروبية، وهذا يؤدي إلى غلق القارة في وجه التجارة البريطانية، بعد أن تضع هذه الدولة يدها على المستعمرات الهامة، ففي تلك الفترة كانت أكثر من 16% من واردات بريطانيا، وما يقارب من 21 %من صادراتها يمر من قناة السويس، بينما كانت 10% من وارداتها و8,5% من صادراتها يقتصر على دول أوروبا الواقعة على البحر المتوسط، وبالتالي فضياع هذه التجارة سيكون خسارة كبيرة لبريطانيا، فعملت هذه الأخيرة على إضعاف قوة فرنسا في مصر حتى تبقى متحكمة في البوابة الكبرى لمعاملاتها التجارية، كما حالت دون تسلط فرنسا على الجزء الشمالي الغربي من مراكش حتى لا يتعرض مركزها في جبل طارق لأي خطر وفضلت أن تكون إسبانيا (الدولة الضعيفة نسبيا في تلك الفترة) هي صاحبة النفوذ في تلك المنطقة.[2]

[1] - مرفت أسعد عطا الله، ***التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس 1869-1904***_، (الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب، 2004)، ص. ي. ف

[2] -***المرجع نفسه***، ص ص . 437، 438

أما فرنسا فقد سعت إلى التوسع الإستعماري خارج أوروبا، وتقدمت كثيرا في هذه السياسة خاصة مع ازدياد الحاجة إلى المواد الأولية والأسواق التجارية في ظل الثورة الصناعية*.

كما شهدت هذه الفترة سباقا نحو التسلح بين كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا،ومن هنا ازدادت المشاكل بين بلدان أوروبا في مواجهة بعضها البعض، خاصة بعد تنامي النزعة الإستعمارية للسيطرة على المنافذ البحرية، والطرق التجارية التي تشكل شريان التطور الإقتصادي لمختلف الدول الأوروبية عامة، وفرنسا وبريطانيا بصفة خاصة، وكذا تنامي قوة دول غير أوروبية مثل روسيا واليابان والتي بدأت تنافس الإمبراطوريتين في مناطق نفوذهما، ومن هنا إرتأت فرنسا وبريطانيا عقد إتفاق ودي بينهما سنة 1904، لإنهاء حالة التنازع **الإنجليزي الفرنسي** في البحر المتوسط وشمال إفريقيا، كما انتهى العداء **الروسي البريطاني** بعقد الوفاق **البريطاني الروسي الفرنسي** عام 1907، فهذا يضمن لبريطانيا تطويق ألمانيا في القارة الأوروبية وما يترتب عن ذلك من إضعاف قوتها في منافسة **بريطانيا** ، فالخوف من المخطط الألماني البحري الذي يجعل من ألمانيا القوة الثانية في أوروبا هو الذي قاد إلى هذا الإتفاق، فشعرت ألمانيا بعزلتها في القارة الأوروبية بل وفي العالم، ما دفع ألمانيا إلى انتهاج سياسة معادية تتسم بالعنف والتحدي لدول الوفاق الثلاثي، وسعت إلى توثيق تحالفها مع النمسا الذي يضمن لها أن يبقى طريق البلقان مفتوحا إلى الشرق الأدنى والخليج العربي. [1]

وقد حرصت كل دولة على الإحتفاظ بمناطق نفوذها، وتعزيز مكاسبها إلى إغراق العالم في بحر من الدماء باندلاع الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، والحرب العالمية الثانية (1939-1945) ، ولم تَنَلْ

[1] -***المرجع نفسه***، ص ص .440. 444

* **ظهرت الثورة الصناعية** باختراع الآلة البخارية في إنجلترا في القرنين (18) و(19)، وانتقلت إلى دول غرب أوروبا ومن ثم إلى جميع أنحاء العالم . وقد كانت إنجلترا الدولة الأولى التي ظهرت فيها الثورة لعدة أسباب، منها أنها كانت قوية اقتصاديا، وأنها تتوفر على موقع جغرافي هام ولم تكن تعاني من مشاكل داخلية. وشمل التطور الصناعي العديد من الصناعات خاصة صناعة الغزل والنسيج . وظهرت المصانع والأفران عالية الحرارة لصهر الحديد.، كما أصبحت الآلات بحاجة إلى مصادر جديدة للطاقة فاستخدم الفحم الحجري ثم البخار في القرن (19)، ثم الكهرباء في القرن (20) التي انتشرت في تشغيل المحركات والآلات وفي تسيير البواخر. وقد أدت الثروة الكبيرة إلى تقدم إنجلترا وجعلها من أغنى دول العالم.

منهما أوروبا إلا الخراب والدمار، حيث خرجت الدول الأوروبية من الحربين منهكة القوى ومدمرة على جميع الأصعدة، وكانت حكومات هذه الدول جِدُّ متخوفة من إمكانية اندلاع حرب عالمية ثالثة، خاصة بين دولتي فرنسا وألمانيا، اللتان خاضتا الحربين العالميتين الأولى والثانية كل منها ضد الأخرى ومن هنا أضحى إيجاد سبيل للتعايش في ظل سلام دائم، أولوية سياسية للحكومات الأوروبية.[1]

**المطلب الثالث:مراحل تكوين الإتحاد الأوروبي**

**أولا: إنشاء الإتحاد الجمركي سنة 1947**

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي جلبت معاناة رهيبة لكل البلدان الأوروبية تقريبًا، كان هدف الدول الأوروبية هو إيجاد سبيل للتعايش في ظل سلام دائم، وكانت أول مرحلة من مراحل الإتحاد هي إتحاد جمركي بين بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا في 29 أكتوبر 1947، وسميت بدول البينيلوكس نسبة إلى الحروف الأولى لأسماء هاته البلدان، حيث أُلغيت بموجب هذا الإتفاق الرسوم الجمروكية بين بلجيكا ولوكسمبورغ من جهة، وهولندا من جهة أخرى، في حين طُبقت تعريفة جمركية واحدة على الواردات من الدول الأخرى.

وفي الأول من جويلية 1950، أزيلت القيود التجارية، ووُحدت السياسة الجمركية، واتبعت الدول الثلاث سياسة جمركية موحدة نحو العالم الخارجي.

وفي جويلية عام 1954، تحررت حركة انتقال رؤوس الأموال، ونجحت هذه التجربة التكاملية نجاحا كبيرا، ودخلت هذه الدول الثلاث في اتفاقيات التكامل الآتية مع الدول الأوروبية الأخرى كإتحاد وليس كدول مستقلة.[2]

[1]-ك.م. وورهاوس، ***السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية***، تر: حسين القباني( الدار القومية للطباعة والنشر، 1965)، ص.19

[2] – لبنة جديد ، ***السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج*** ، بحث علمي لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية (جامعة تشرين ،كلية الإقتصاد، قسم الإقتصاد والتخطيط، سنة 2004) ، ص. 11

**ثانيا: الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (معاهدة باريس 1951)**

عقد مؤتمر في مونترو **Montreux** (التي تقع في **كنتون فود** غرب سويسرا) في شهر أوت عام 1947، دعا فيه المؤتمرون إلى إقامة " ولايات متحدة أوروبية" . مهَّدَ مؤتمر مونترو ، إلى عقد مؤتمر آخر في لاهاي La Haye في شهر ماي1948 وكان من ضمن المشاركين **فرانسوا ميتيران François Mitterrand**الذي أصبح رئيسا لفرنسا عام 1981 والمفكر الفرنسي **ريمون آرون Raymond Aron** ، إذ يعود الفضل لهذا المؤتمر ، في إنشاء المجلس الأوروبي بعد عام من انعقاده ، والذي فتح الطريق أمام إنشاء **الجماعة الأوروبية للفحم والصلب European Goal and Steel Community** ، حيث ووُقِّعت معاهدة إنشائها في **باريس** في 18 أفريل 1951، ضمت فرنساوإيطاليا وألمانيا الغربية*، ودول البينيلوكس، ودخلت حيز التنفيذ في 10 أوت 1952، حيث دعا وزير خارجية فرنسا **روبرت شومان Schuman** لإنشائها ، بناء على اقتراح من قبل أحد مستشاريه وهو جان **مونيه Jean Monnet** رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية ، الذي اعتُبر **الأب الروحي** لفكرة الاندماج الأوروبي.[1]

والواقع أن رؤية "**مونيه**" في وضع **قطاع الفحم والصلب** في أوروبا تحت سلطة عليا مشتركة، لم تكن رؤية عشوائية، فهذا القطاع هو عصب الصناعات العسكرية، وبوضعِهِ تحت سلطة أوروبية مشتركة، سيضمن للطرفان مراقبة الصناعات العسكرية ، وضمان عدم عودة البلدين إلى التسابق نحو التسلح.

كما أن **قطاع الفحم والصلب** مرتبط بقطاعات اقتصادية أخرى مهمة، وبالتالي فنجاح التجربة التكاملية للفحم والصلب يمكن أن تحفز قطاعات أخرى للإنضمام.

---

[1]– د. أحمد سعيد نوفل، ***مرجع سابق***، ص3

* بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939–1945) قُسمت ألمانيا إلى شرقية تحت الراية السوفياتية ، وغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ويفصل بين الألمانيتين جدار سمي بـ جدار برلين برلين نسبة إلى عاصمة كلتا الألمانيتين الشرقية والغربية.

ومن الأسباب التي دفعت هذه الدّول لتأسيس هذه المجموعة ، نجد أن **فرنسا** كانت ترغب في تحقيق السلام وعدم اللجوء للحرب، فضلا لسعيها للحصول على أسواق لمنتجاتها الزراعية، وفرصة طبيعية للتوسع الصناعي، أما **ألمانيا الغربية**، فقد وجدت من انضمامها إلى الجماعة الأوروبية أنه يحقق لها هدفين: **الأول سياسي** يتمثل في إعادة تأهيلها السياسي في المجتمع الأوروبي، كما أنه يعيد لها سيادتها التي فقدتها نتيجة وقوعها تحت الإحتلال، **والهدف الثاني اقتصادي** وهو النهوض بنشاطها الصناعي،لا سيما أنها حققت تقدما صناعيا ملحوظا لدرجة وصفِها بالمعجزة الإقتصادية، إضافة إلى حاجتها للأسواق الأوروبية لتصدير منتجاتها.

أما **إيطاليا**، فوجدت في انضمامها للمجموعة الأوروربية، فرصة لتصحيح أوضاعها الإقتصادية والحصول على معونات من الصندوق الإجتماعي الأوروبي لتنمية المناطق المختلفة لتخفيف معدلات البطالة.

**ودول البينيلوكس** (هولندا،بلجيكا،لوكسمبورغ)،كان لها أكثر من دافع وراء الإنضمام، فقد كانت صادراتها تعتمد على الفحم والصلب فكانت ترغب في دفع جهود التصنيع إلى الأمام ، وكذا إنشاء صناعات جديدة تعزز نموها الإقتصادي.[1]

**ثالثا: الجماعة الإقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروربية للطاقة الذرية (معاهدة روما 1957)**

تسمى كذلك **معاهدة روما** ، وأُبرمت الإتفاقية في 25 مارس 1957، ودخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 1958، حيث أنشئ بموجبها جماعتين جديدتين وهما "الجماعة الإقتصادية الأوروبية " **European Economic Community** و"الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية" **European Energy Atomic Community (euratom)** وبإبرام هذه المعاهدة، بدأت معالم الوحدة الأوروبية تتبلور، حيث توسعت دول الإتحاد لتشمل المزيد من الدول الأوروبية، كما انتقل التعاون بين الدول الأوروبية ليشمل قطاعات أخرى على غرار الفحم والصلب.

[1] – محمد دحام كردي، ***مستقبل الإتحاد الأوروبي*** ( بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية)، ص. 70،71

وقد اتفقت هذه الدول ، التي أصبح يطلق عليها **السوق الأوروبية المشتركة**، على جملة من الأهداف تمثلت في إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء، وإلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق المشتركة، ووضع تعريفة جمركية موحدة اتجاه الدول غير الأعضاء [1]، ووضع سياسية زراعية مشتركة تشمل على جملة من القوانين، والتشريعات، والآليات المتبنّاة من طرف الدول الأعضاء قصد تحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وتنظيم الإنتاج والتجارة والتصنيع، ومن ثمّ ضمان استقرار أسواق المنتجات الزراعية،وتأمين مستوى معيشة عادل للسكان.[2]

أما بخصوص قطاع الطاقة الذرية، فقد حددت المادة 02 من **معاهدة روما** أنشطة هذه الجماعة، ونذكر منها: النهوض بالبحوث النووية وضمان انتشار المعلومات النووية الفنية، وتوحيد إجراءات السلامة والأمان النووية، وتسهيل الإستثمارات في البنيات الأساسية اللازمة لتطوير الطاقة الذرية، وكذا العمل على إقامة سوق مشتركة للمواد الإنشطارية المتخصصة. [3]

**رابعا: الجماعة الأوروبية ( سنة 1967)**

تشكلت عام 1967 من اتحاد "**الجماعة الأوربية للفحم والصلب**"، و"**الجماعة الأوربية للطاقة الذرية**"، و"**الجماعة الاقتصادية الأوربية**"، وتتكون الجماعة الأوروبية من ستة أعضاء مؤسِّسة هي ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا ودول البينيلوكس، دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 1 أوت 1968، وحدّدت الأهداف الآتية:

- ✓ إقامة اتحاد اقتصادي، استكمالا للسياسات المشتركة التي نصت عليها المعاهدات السابقة، والعمل تدريجيا على إحلال السياسات الجماعية محل الوطنية، وذلك من خلال إزالة الفوارق الضريبية حتى يتكمن

[1] – حسن نافعة، ***الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا*** ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)،ص.23

[2] – محمد على محمد، " لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الإتحاد الأوروبي"، ***المركز الوطني للسياسات الزراعية*** (سوريا: تشرين الثاني، 2016)، ص . 2

[3] – محمد محمود الإمام ، ***مرجع سابق*** ، ص. 110

الأفراد والسلع والخدمات من التحرك دون عوائق أو حدود، إضافة إلى إرساء وحدة نقدية بدءا بتنسيق السياسات النقدية وانتهاء بإيجاد عملة أوروبية واحدة.

- ✓ إقامة اتحاد سياسي، وذلك عن طريق بناء مؤسسات سياسية إلى جانب المؤسسات الإقتصادية.
- ✓ معالجة القضايا الإنسانية، كتنظيم الحياة الإجتماعية، وقضايا البيئة، وشؤون الإنسان من حرية وأمن وصحة، وغيرها .

وقد أخذ طلب انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، اهتماما كبيرا من الدول الأعضاء في هذه السوق، كما أثار انقسامات في وجهات النظر، حول انضمام المملكة المتحدة للجماعة الأوروبية أو عدم انضمامها،[1] حيث كان للمملكة المتحدة مواقف وآراء سلبية لمشاريع الإندماج الأوروبي سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية، وهذا ما جعل دول السوق الأوروبية المشتركة تتردد في قبول عضوية بريطانيا، وخاصة فرنسا بزعامة "الجنرال ديغول" الذي رفع الفيتو في وجه انضمام المملكة المتحدة.

وقد استمرت المفاوضات بين دول السوق الأوروبية بشأن هذه العضوية، وما زادها تعقيدا هو الشروط التي وضعتها المملكة المتحدة لأجل العضوية في السوق المشتركة، حيث كانت تبحث عن ضمانات للسياسة التجارية التي ستنفذها دول السوق الأوروبية تُجاه دول الكومنوالث (المستعمرات القديمة للإمبراطورية البريطانية) وتُجاه حلفائها في منطقة التجارة الأوروبية الحرة.[2]

وفي شهر جوان سنة 1971، تم التوقيع على الإتفاقية الخاصة بانضمام المملكة المتحدة إلى السوق المشتركة، إضافة إلى دولتي النرويج وإيرلندا. وقد دعت الإتفاقية إلى تسوية جميع المشاكل المطروحة بين المملكة المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة، والموافقة على طلبات المملكة المتحدة قصد دخولها هذه السوق.

[1] - اسماعيل صبري مقلّد، ***العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات*** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص. 493

[2] - ***المرجع نفسه***، ص . 494

فقرار ضم هذه الدول إلى الجماعة الأوروبية، جاء كتفضيل سياسي استهدف أمران يقعان في مجال السياسة الخارجية: أولهما تأمين الحدود الجنوبية للجماعة من الإضطرابات التي يثيرها تسلط الديكتاتوريات العسكرية، والثاني هو الإستفادة بما يربط هذه الدول من علاقات وثيقة بمناطق من العالم الثالث (الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية) وهي مناطق تسعى الجماعة لتوثيق علاقاتها بها، لما تملكه من ثروات طبيعية ومواد أولية خاصة النفط ، وأسواق استهلاكية كبيرة .[1]

وفي أواخر سنة 1969 ، قامت **الجماعة الأوروبية** بإعداد مشروع وحدة اقتصادية ونقدية والبدء بنظام للمساعدات قصيرة الأجل، وبعدها تم استحداث **النظام النقدي الأوروبي** ، ابتداء من 1 مارس 1979 ، قصد تحقيق أكبر قدر من استقرار أسعار الصرف، ويعمل هذا النظام على آلية إنتساب أسعار صرف العملات الوطنية إلى وحدة حسابية للنظام تسمى الأيكو ECU. وبينما حبذت ألمانيا التوجه لاستكمال التكامل النقدي والإقتصادي، للتوجه نحو التكامل السياسي، معتمدة في ذلك على تفوقها الصناعي، فإن بريطانيا عارضت هذا الإتجاه. [2]

**خامسا: تأسيس الإتحاد الأوروبي (سنة 1992)**

وقعت الدول الأوروبية في 07 فيفري 1992 اتفاقية ماستريخت Treaty Maastricht ، وسميت باسم المكان الذي وُقِّعَت فيه (ماستريخت: بلدة صغيرة في الجزء الجنوبي الشرقي لهولندا في الحدود مع ألمانيا وبلجيكا) ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1993 ، وأعطت للجماعة الأوروبية اسمها الجديد "**الإتحاد الأوروبي**". كما اعتُبِرت من أهم الإتفاقيات الأوروبية ، بسبب ما دعت إليه من وحدة سياسية واقتصادية أوروبية ، خاصة بعد توحيد ألمانيا، نتيجة انتهاء الحرب الباردة، وبروزها كقوة اقتصادية.

[1] – جهاد عودة، ***علم الإدارة الدولية البناء التحتي للعلاقات الدولية*** (منشورات المكتب العربي للمعارف)، ص .225

[2] – محمد محمود الإمام، ***مرجع سابق***، ص ص 143 ،144

واتفقت الأطراف الموقعة على المعاهدة على رسم خطة جديدة لتدعيم مسار الإندماج، تمثلت في التركيز على ثلاث مجالات رئيسية ، وهي: الوحدة الإقتصادية والنقدية لأوروبا، تحقيق الوحدة السياسية الداخلية الأوروبية، تحقيق الوحدة في مجال السياسة الخارجية والأمنية.

* **فعلى صعيد الوحدة الإقتصادية والنقدية** ، تم الإتفاق على انشاء منطقة تجارية أوروبية حرة ، تضم جميع أوروبا من دون استثناء وكذا تشجيع التجارة الحرة بين الدول من خلال إزالة القيود التجارية على المنتجات، وإنشاء بنك موحد للتنمية والإستثمار، والتوجه نحو توحيد العملة النقدية المستخدمة في الدول الأعضاء وحتى الدول غير الأعضاء. [1]

وقد استعرضنا فيما سبق، أن فكرة إعداد مشروع وحدة نقدية أوروبية تعود إلى الجماعة الأوروبية عام 1969، وكانت تسمى بالإيكو، وتبنت اللجنة الأوروبية تحت رئاسة **جاك ديـلور Jacques Delors*** ما يسمى بتقرير ديلور سنة 1988 ، وقد تَم الإتفاق على تسمية العملة الجديدة **بالأورو** أو **اليورو (Euro)** بدلا من الإسم القديم، حيث كانت هناك أسماء أخرى عديدة مقترحة، من بينها فرانك أوروبي، غولدن أوروبي، كرونا أوروبية، لكن اتفق المجتمعون على ألا تكون التسمية الجديدة للعملة المقترحة منسوبة لأي عملة متواجدة في أحد الدول الأعضاء.

ومنذ تاريخ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ في 1 جانفي 2002، أصبحت( 19 دولة)* من أصل 28 دولة تتعامل بالأورو.

[1] – موسوعة ويكيبيديا، في : **https://ar.wikipedia.org** (2017/03/31)

* **جاك ديلور**: إقتصادي فرنسي، تولى رئاسة المفوضية الأوروبية من 1985 إلى سنة 1995

* **سنة 1999**: إسبانيا، ألمانيا ، بلجيكا، فنلندا ،فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا ، النمسا، البرتغال **سنة 2001**: اليونان ، **سنة 2005**: مالطا وقبرص ، **سنة 2007**: سلوفينيا ، **سنة 2008**: سلوفاكيا **سنة 2010**: استونيا ، **سنة 2013**: لاتفيا ، **وسنة 2014**: ليتوانيا

***وعلى صعيد تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية** ، فقد اهتمت المعاهدة بفتح المجال لتنقل الأفراد بكل حرية داخل دول الإتحاد،من خلال توقيع **اتفاقية شنغن**[1]. والعمل على إبراز الهوية والثقافة الأوروبية المشتركة.

***أما في مجال السياسة الخارجية** ، فقد ركز الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت ، على قضايا السياسة الخارجية والأمنية ونذكر منها : إقامة سياسة أوروبية مشتركة للشؤون الخارجية والأمنية ، صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للإتحاد الأوروبي، وصيانة إستقلال الإتحاد والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية أمام أي اعتداء خارجي، وكذا تعزيز التعاون الدولي وخاصة مع دول الجوار.[2]

كما وضعت معاهدة ماستريخت عام 1992، مايسمى بشروط **كوبنهاجن** التي تفرض شروطا سياسية واقتصادية وتشريعية على الدولة التي ترغب في الانضمام إليه وهي كالآتي: [3]

–الشروط السياسية:على الدولة أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان والأقليات.

–الشروط الإقتصادية: وجود نظام اقتصادي يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على المنافسة.

–الشروط التشريعية: على الدولة الراغبة في الإنضمام أن تتنازل عن بعض الشؤون السيادية لصالح مؤسسات الإتحاد ، كما ينبغي عليها أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الإتحاد.

---

[1] - **اتفاقية شنغن:** سميت بهذا الإسم نسبة إلى قرية صغيرة في لوكسمبورغ تقع في المثلث الحدودي بين لوكسمبورغ ألمانيا وفرنسا، عقدت خمس دول من مجموع الدول الست المنشئة للجماعة الأوروبية (ما عدا إيطاليا) اتفاقية شنجن Schengen في 14 جوان 1985 وتلاها في 19 جوان 1990 توقيع ميثاق شنجن بغرض حرية انتقال الأشخاص داخل الإتحاد الأوروبي، ليدخل حيز التنفيذ بتاريخ 26 مارس 1995 ، وتنص هذه الإتفاقية على الإلغاء التدريجي للرقابة على الحدود المشتركة. وقد تعزز الإتفاق بجملة من الضوابط للحدود الخارجية وإجراءات محددة من تأشيرات موحدة وإنشاء نظام معلومات شنجن (SIS) والعمل على تكثيف التعاون بين أجهزة الشرطة على الحدود الداخلية ، وتحسين إجراءات الرقابة، أنظر:حفصة نجية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية بعنوان:" **تداعيات قانون وسياسة الإتحاد الأوروبي للهجرة واللجوء على النظام الدولي لحماية اللاجئين**"، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2016، ص 65

[2] - د.أحمد سعيد نوفل، ***مرجع سابق***، ص. 5

[3] – د. إبراهيم مشورب، ***مرجع سابق***، ص .220

وحاليا، يعدُّ الإتحاد الأوروبي أحد المحاور الإقتصادية والسياسية العالمية الأساسية، وكيانا يضم 28 دولة وتبلغ مساحته حوالي 03 ملايين و300 كلم2، وعدد سكان قدره حوالي 443 مليون نسمة. ويصل عدد الدول التي لم تنضم إلى الإتحاد 14 دولة: ألبانيا، أندورا، إيسلندا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، سان مارينو، سويسرا، صربيا، الفاتيكان، ليخنشتاين، مقدونيا، مولدوفا، موناكو، النرويج.

**خريطة رقم 1: تبين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بداية من تأسيس الإتحاد الجمركي**

http://www.touteleurope.eu/actualite/carte-de-l-union-europeenne-et-de-ses-elargissements-successifs-de-6-a-28-etats-membres.html

جدول رقم (1) الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (تاريخ الإنضمام –المساحة –عدد السكان)

| الدولة | العاصمة | تاريخ الإنضمام | المساحة (كم2) | عدد السكان (مليون نسمة) |
|---|---|---|---|---|
| بلجيكا | بروكسل | 1952 | 30.528 | 11,443,830 |
| فرنسا | باريس | 1952 | 543.965 | 64,938,716 |
| ألمانيا | برلين | 1952 | 356.97 | 80,636,124 |
| إيطاليا | روما | 1952 | 301.323 | 59,797,978 |
| لوكسمبورغ | لوكسمبورغ | 1952 | 2,586 | 584,103 |
| هولندا | أمستردام | 1952 | 41.526 | 17,032,845 |
| الدنمارك | كوبنهاجن | 1973 | 43.096 | 5,711,837 |
| إيرلندا | دبلن | 1973 | 70.273 | 4,749,153 |
| المملكة المتحدة | لندن | 1973 | 244.110 | 65,511,098 |
| اليونان | أثينا | 1981 | 131.957 | 10,892,931 |
| إسبانيا | مدريد | 1986 | 505.99 | 46,070,146 |
| البرتغال | لشبونة | 1986 | 92.345 | 10,264,797 |
| النمسا | فيينا | 1995 | 83.858 | 8,592,400 |
| فنلندا | هلنسكي | 1995 | 338.145 | 5,541,274 |
| السويد | سكوكهولم | 1995 | 449.964 | 9,920,624 |
| قبرص | نيقوسيا | 2004 | 9.251 | 1,187,575 |
| مالطا | فاليتا | 2004 | 316 | 420,521 |
| التشيك | منسك | 2004 | 207.595 | 10,555,130 |
| المجر | بودابست | 2004 | 93.03 | 9,787,905 |
| استونيا | تالين | 2004 | 45.227 | 1,305,755 |
| ليتوانيا | فيلينيوس | 2004 | 65.3 | 2,830,582 |
| لاتفيا | ريفا | 2004 | 63.7 | 1,944,565 |
| بولندا | وارسو | 2004 | 312.684 | 38,563,573 |
| سلوفاكيا | براتيسلافت | 2004 | 49.035 | 5,432,157 |
| سلوفينيا | لوبيليانا | 2004 | 20.253 | 2,071,252 |
| بلغاريا | صوفيا | 2007 | 110.994 | 7,045,259 |
| رومانيا | بوخارست | 2007 | 237.5 | 19,237,513 |
| كرواتيا | زغرب | 2013 | 55,982 | 4,209,815 |
| المجموع: | | | 3.284.277 | 442650898 |

**المرجع:** محمد دحام كردي، ***مرجع سابق***،ص83،84 –بتصرف–

**المبحث الثاني:الإتحاد الأوروبي والسياسة الفوق قومية**

يتّسم الإتحاد الأوروبي ببعض السمات والخصائص التي لا توجد في منظمات دولية أو إقليمية غيره إذ يُعتبر كيانا سياسيا وقانونيا، له طابع خاص جدّا، فهو مستقل عن الدول الأعضاء فيه، وهذا ما يجعله يتمتع بشخصية دولية،ويقوم بمهام وأعمال لتحقيق المصلحة الأوروبية، وهذا وبفضل بنية مؤسسية وتنظيمية (اعتمادا على مبادئ المدرسة الوظيفية البنيوية). ويرجع هذا التعقيد لتغطية الإختلافات الموجودة داخل الدول الأوروبية وفي مقدمتهااختلاف الأنظمة السياسية التي تحكم هذه الدول.

وسنتعرف من خلال هذا المبحث، على مؤسسات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي، وكذا الأزمات التي تعتبر معيقة له في مسار تحقيق التكامل السياسي والأمني الذي يطمح إليه.

**المطلب الأول: مؤسسات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي**

تُعتبَر المعاهدات الموقعة بين الدول الأعضاء، مصدرا للتشريع الرئيسي للإتحاد الأوروبي، كما تحدّد السياسات الرئيسية للإتحاد وتُنشئ هيكلية مؤسساته، ويحوي الإتحاد الأوروبي جملة من المؤسسات السياسية والمالية، وقد ارتأينا أن نذكر أهم المؤسسات المؤثرة في مخرجات السياسة الداخلية والخارجية للإتحاد الأوروبي.

**أولا: المؤسسات السياسية**

وقبل التطرق لها، ينبغي أن نتطرق إلى القانون الأول المؤسس للإتحاد الأوروبي وهو الدستور.

***الدستور:** في عام (2004) تمّ الموافقة على دستور الاتحاد الأوروبي من جانب حكومات الدول الأعضاء. تضمَّنَ الدستور تجسيد مبادئ الديمقراطية بإيجاد رئاسة للإتحاد تكون مهامها تنظيم العمل بين المجالس الأوروبية المختلفة وتمثيل الاتحاد الأوروبي في الساحات الدولية، كما أدخل الدستور منصب وزير خارجية للإتحاد ليُعنى بتشكيل سياسة خارجية تعبر عن توجهات الاتحاد في القضايا الإقليمية والدولية،[1] و يتولى كذلك منصب نائب

[1] - محمد المقداد وصايل سرحان،" الإتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي"، ***مجلة المنارة للبحوث والدراسات***، م. 19 ،ع. 2 (2013)، ص .18.

رئيس الاتحاد. وبيّن الدستور عملية اتخاذ القرار من خلال المجلس الوزاري الأوروبي بحيث يتم بطريقة الغالبية المطلقة، إضافة إلى تحويل صلاحيات البرلمان الأوروبي في صناعة القرار بطريقة يتساوى بها في التصويت على اتخاذ القرار المناسب مع المجلس الوزاري عند الاقتراع على القوانين.

***المجلس الأوروبي:** تأسس بموجب معاهدة بروكسل ، يضم ممثلا عن كل دولة عضو (معاهدة بروكسل المادة 2)، يعتبر أعلى مؤسسة في الإتحاد الأوروبي، يجتمع المجلس مرتين كل عام، وله جملة من المهام، نذكر منها: اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الهامة، رسم السياسة العامة للاتحاد ،التنسيق بين كافة الدول الأعضاء في مختلف المجالات. [1]

وتنص المادة 15 من معاهدة ماستريخت المعدلة بموجب معاهدة ليشبونة أن يعيّن رئيس المجلس الأوروبي بتصويت الأغلبية، مدة سنتين ونصف ، بعد أن كانت لمدة ستة أشهر، قابلة للتجديد لمرة واحدة[2]. (رئيس المجلس الأوروبي الحالي: البولوني دونالد توسك من ديسمبر 2014 إلى ماي 2017)

ويتم اتخاذ قرارات المجلس الأوروبي **بالإجماع** (المادة 148 الفقرة 2 من معاهدة الجماعة الأوروبية الإقتصادية) ويكون نظام التصويت كالآتي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة: **10 أصوات**،إسبانيا: **8 أصوات**، بلجيكا، هولندا، اليونان، **البرتغال:5** أصوات، الدنمارك، إيرلندا: **3 أصوات**، لوكسمبورغ : **صوتان**.[3]

وقد زادت عدد الأصوات بزيادة عدد الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وأصبح لبريطانيا مثلا 29 صوتا.

***البرلمان الأوروبي:** يقع مقره في مدينة ستراسبورغ. ويمثل السلطة التشريعية للإتحاد، رئيسه الحالي أنطونيو تاجاني (جانفي 2017 –جويلية 2019)، يضم (736) مقعداً موزعة على الدول الأعضاء حسب **نسبة السكان لكل دولة، ونسبة مساهمة كل دولة في ميزانية الإتحاد**، وتحوز بريطانيا فيه على **73 مقعدا**، ويتم اختيار أعضائه عن طريق **انتخابات مباشرة كل خمس سنوات** من قبل مواطني الدولة التي يمثلها العضو (الجريدة

[1] - ***المرجع نفسه***، ص.20

[2] - Maxime Lefebre, ***La Politique Etrangère Européenne*** (France :presse unviversitaires de France,2011 ) , P. 33

[3] -LOUIS CARTOU, ***L'Union Européenne traités de Paris –Rome-Maastricht***, (Paris : Editions Dalloz,1994) ,p.93

الرسمية للجماعة الإقتصادية العدد 278 بتاريخ 8 أكتوبر 1976)، ويتمتع أعضاؤه بحصانة شبيهة بالحصانات المعمول بها في الدول فيما يخص نوابها المحليين (المواد من 8 إلى 10 من بروتوكول الحصانات، ملحق لمعاهدة بروكسل). [1]

وبعد **اجتماع المجلس الأوروبي** في إيدنبورغ يوم 11 ديسمبر 1992، تم تعديل التمثيل في البرلمان على النحو التالي: ألمانيا: 99، فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة: 87، هولندا: 31، بلجيكا: 25، الدنمارك: 16 إسبانيا: 60، اليونان: 25، إيرلندا: 15، لكسمبورغ: 6، البرتغال: 25.[2]

ومن بين المهام الموكلة إلى البرلمان الأوروبي: الإشتراك مع مجلس الإتحاد الأوروبي في ممارسة السلطة التشريعية والتصديق على القوانين الأوروبية (توجيهات، تعليمات، قرارات)، الإشتراك مع مجلس الإتحاد الأوروبي في ممارسة السلطة المالية وشؤون الميزانية ، المصادقة على الميزانية والقيام بتغييرات في الإنفاق الأوروبي، الإشراف على أعمال المجلس الأوروبي مع صلاحية سحب الثقة منه، الإشراف السياسي على كل مؤسسات الإتحاد.

***المفوضية الأوروبية: The European Commision :**

***"ويمكن القول أن هذه المؤسسة لا تزال تشكل "المطبخ" الرئيسي لعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، وتمارس دورا يشبه الى حد كبير دور الحكومة في النظم السياسية الداخلية."*** [3]

وتضطلع المفوضية الأوروبية بالمهام الآتية: إعداد مشاريع القوانين الأوروبية وإحالتها إلى البرلمان الأوروبي والمجلس الوزاري، تنفيذ السياسات المشتركة لإتحاد الأوروبي، إدارة أموال وبرامج الإتحاد، مراقبة دول الإتحاد في مدى تقيدها بالمعاهدات والقوانين، إحالة كل من ينتهك القوانين إلى محكمة العدل الأوروبية.

كما تُعبّر هذه المؤسسة عن فضاء فوق قومي، تتكون من 28 مفوضا، أي ممثلا واحدا لكل دولة، ويتم اختيار رئيس المفوضية من قبل حكومات الإتحاد الأوروبي، (الرئيس الحالي للمفوضية الأوروبية جون كلود جنكر

[1] – محمد المقداد وصايل سرحان، ***مرجع سابق***، ص.21

[2] - LOUIS CARTOU , ***op.cit*** ,P .89

[3] – حسن نافعة، ***مرجع سابق***، ص.200

من نوفمبر 2014 إلى غاية أكتوبر 2019)، يساعده واحد أو إثنان من نوابه، وتتم الموافقة على التعيين من قبل البرلمان، أما المفوضين الآخرين، فيتم ترشيحهم من قبل حكوماتهم بالتشاور مع رئيس المفوضية الجديد، ومن تم يتم اعتمادهم من قبل البرلمان الأوروبي.[1]

***المجلس الوزاري:** يعتبر مؤسسة رئيسية من مؤسسات الإتحادالأوروبي، وخاصة لجهة اتخاذ القرار داخل الإتحاد الأوروبي ، مقره بروكسل (بلجيكا). يشارك المجلس الوزاري البرلمان مسؤولية إصدار قوانين الإتحاد الأوروبي، ويتكون من وزراء من الحكومات الوطنية للدول الأعضاء.وقد نصت المادة 203 من معاهدة ماستريخت 1992 ، على أن مجلس الوزراء يتشكل من "ممثل واحد عن كل دولة يتعين أن يكون على مستوى وزاري ومفوضا يملك صلاحية التحدث باسم حكومة الدولة التي يمثلها."[2]

تعتبر رئاسة المجلس الوزاري (أو مجلس الإتحاد الأوروبي) رئاسة دورية ، تتغيّر كل ستة أشهر، ويكون لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا (10) أصوات، ويكون الإجتماع في المجلس الوزاري على شكل ثلاثية أي رؤساء المؤسسات الثلاث: البرلمان، المجلس الأوروبي ، المفوضية) قصد متابعة سياسات ومشاريع الإتحاد.

***محكمة العدل الأوروبية:** هي أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي، اختصاصاتها الرئيسة النظر في كافة المسائل والخلافات بين الدول الأعضاء وبين دول الاتحاد والدول الأخرى، وكذلك بين مؤسسات الاتحاد، وفي الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن النظر من قبل محكمة العدل الأوروبية بأية قرارات صادرة عن المحاكم الوطنية إلا في المسائل المعلقة بقانون الاتحاد الأوروبي.

تتكون المحكمة من (27) قاضياً (قاضي من كل دولة) يتم تعيينهم بالاتفاق المشترك لحكومات الدول الأعضاء، على أن تتوفر لديهم المؤهلات المطلوبة للتعيين، مثل الكفاءة العلمية، والخبرة العملية، ويتم تعيين القضاة لست سنوات قابلة للتجديد، أما رئيس المحكمة يتم انتخابه من القضاة لمدة ثلاث سنوات. [3]

---

[1] – محمد دحام كردي، ***مستقبل الإحاد الأوروبي: دراسة التأثير السياسي الدولي*** (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013 )، ص.229

[2] - ***المرجع نفسه***، ص 229

[3] - محمد المقداد وصايل سرحان، ***مرجع سابق***، ص. 22

**ثانيا: المؤسسات المالية:** وهي كثيرة ومتعدّدة الإختصاصات، نذكر أهمَّها وهي البنك المركزي الأوروبي.

***البنك المركزي الأوروبي:**

من بين ما أسفرت عنه معاهدة ماستريخت لأجل المضي في درب التكامل،هو استحداث عملة نقدية موحدة، وإنشاء بنك يدير السياسة النقدية في منطقة اليورو ، فتمّ سنة1998 إنشاء البنك المركزي الأوروبي ومقره فرانكفورت (ألمانيا) ، رئيسه الحالي **ماريو دراغي Mario Draghi** .[1]

ويعمل البنك على رسم السياسات الإقتصادية والمالية للدول الإتحاد الأوروبي، ويُعدُّ المسؤول عن تحديد الخطوط العريضة للسياسة النقدية الخاصة بمنطقة اليورو ، مع اتخاذه للقرارات اللازمة لتنفيذها. كما يحرص على تأمين إستقرار أسعار منطقة "الأورو" (المادة 2 من النظام الأساسي للبنك المركزي الأوروبي)، وزيادة النمو الإقتصادي، وتثبيت سعر الفائدة ، مراقبة المؤسسات والأسواق المالية ، وحماية أمن البنوك الأوروبية، وبموجب المادة 16 من نظامه الأساسي من حق البنك المركزي الأوروبي إصدار الأوراق النقدية بالأورو، كما يمكن للدول الأعضاء أن تصدر عملاتها النقدية بالأورو ، ولكن بعد أن يأذن لها البنك المركزي الأوروبي مع تحديد المبلغ مسبقا.[2]

ورغم أن منطقة الأورو تتكون من 19 دولة عضو من أصل 28 دولة عضو في الإتحاد الأوروبي، إلا أن الـ 28 دولة تساهم في ميزانية البنك المركزي الأوروبي، وهذا ما أثار سخط بريطانيا والدول التي لا تنتمي لمنطقة اليورو، كون أنها لا تستفيد من صلاحيات البنك لأنه لا يحمي عملتها، ويميّز في تعاملاته وسياساته بين الدول التي تتعامل بالأورو والدول التي لا تتعامل بهذه العملة.

**المطلب الثاني: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ومعوقاتها**

أنشأت الدول الأوروبية بموجب معاهدة بروكسل عام 1948،إتحاد غرب أوروبا وهو حلف عسكري يتولى مهمة الدفاع عن أوروبا من الخطر السوفياتي خاصة ومن أي تهديد خارجي عموما. ضم هذا الحلف عشر دول هي ( ألمانيا، بلجيكا، إسبانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، بريطانيا) إضافة إلى 18 دولة منتسبة أو مراقبة. غير أن هذا الحلف لم يكن يتمتع بسلطة حقيقية خاصة بعد إشراك

[1] - محمد محمود الإمام، ***مرجع سابق***، ص 253

[2] - اسماء سعد الدين، "البنك المركزي الأوروبي في فرامكفورت–ألمانيا"، في: **http://www.almrsal.com/post/427091** (12/05/2017 )

الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المعاهدة. حيث من الصعوبة أن تتفق الدول الأوروبية على المسائل الأمنية في إطار الإتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية لا تزال خارج الإتحاد الأوروبي وخارج اتحاد غرب أوروبا. كما كانت دولة بريطانيا تعارض قيام سياسة دفاعية مشتركة، وتفضيل البقاء تحت مظلة حلف الشمال الأطلسي.

أما بخصوص السياسة الخارجية المشتركة ، فقد تم بموجب معاهدة ليشبونة عام 2009، إنشاء "المصلحة الأوروبية للعمل الخارجي « **Service européen pour l'action exterieure** »، وقد أقر تأسيسه المجلس الأوروبي في 2010، برئاسة ممثل أعلى للإتحاد الأوروبي يتولى قيادة السياسة الخارجية المشتركة، للإتحاد الأوروبي، تتشكل المصلحة من دبلوماسيي الدول الأعضاء ،ويترأس المصلحة أمين عام تنفيذي، ويساعده مساعدان إثنان ومدير العمليات الخارجية. [1]

وبمجرد إنشاء هذه المصلحة، أصبحت الممثليات الدبلوماسية للمفوضية الأوروبية في أكثر من 130 بلد ومنظمة دولية، عبارة عن ممثليات للإتحاد الأوروبي وتخضع لسلطته وليس لسلطة البلد المفوِّض.

ويحاول الإتحاد الأوروبي منذ تأسيسه كإتحاد بموجب معاهدة ماستريخت عام 1991،أن يعزز قدرته على تأدية دور فاعل في المجال الدبلوماسي والعسكري،خارج حدوده الإقليمية. وبدأت جهود مسؤوليات الإتحاد الأوروربي تظهر من خلال إبرام الإتفاقيات وتشريع القوانين وتوقيع المعاهدات ،غير أن هذه الجهود لم تعطي الثمار التي كان ينتظرها الأوروبيون سلطة وشعبا، بل أحيانا كانت تخيب الآمال المرجوة، وخاصة بعد فشل فكرة مجموعة الدفاع الأوروبية **(European Defense Community,EDC)** عام1954.[2]

ويرجع هذا الفشل إلى غياب هيئة تنظيمية داخل الإتحاد الأوروبي ، والتي تفرض من خلالها هذه الدول مواقفها المشتركة، سواء الدبلوماسية منها أو العسكرية. وكذا إلى رفض الدول الأعضاء التخلي لصالح هذه اللجنة عن حقها في اتخاذ المبادرات الوطنية في مجال السياسة الخارجية . (المملكة المتحدة مثلا)

[1] - Maxime Lefebvre, **op.cit**, p. 40

[2] - فيليب جوردون، ***سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة*** (أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة: سلسلة دراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع.25) ، ص. 18

كما يرجع غياب هيئة تنظيمية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة إلى الإختلافات الموجودة بين الزعماء الأوروبيين، اللذين يولي كل منهم اهتمامه الرئيسي للصعيد السياسي الداخلي، ويحاول توجيه الاتحاد الأوروبي نحو القضايا الخارجية التي تهم كل طرف لوحده. فغالبا ما تركز التوتر الرئيسي داخل الاتحاد الأوروبي بين الأولويات الوطنية والمصالح الجماعية ، حيث تتفوق الاعتبارات السياسية الوطنية على المصالح المشتركة، إذ تتحرك القيادات لحماية مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى.

وتتجلى هذه السمة خاصة في الدول القوية داخل الإتحاد الأوروبي،مثل فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا، باستخدام الإتحاد كمظلة لسياساتها ومصالحها القومية، فمثلا لعبت فرنسا دورا رئيسيا في إقناع وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي في جانفي 2013، بإرسال مدربين عسكريين إلى مالي يعملون على رفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة بها ، بالرغم من أن التدخل الفرنسي في مالي هو تدخل فرنسي بحت، ولأسباب ومصالح خاصة بفرنسا وحدها، لما تمثله مالي وشمال غرب إفريقيا كمورد لليورانيوم والنفط والغاز والذهب والؤلؤ، ولمخاوف فرنسا من إقامة دولة إرهابية تستهدف أمن مصالحها في مالي، وبالتالي فإن فرنسا نجحت في تحويل تدخلها في مالي من تدخل فرنسي لحماية مصالح فرنسية إلى تدخل أوروبي.كما استخدمت هولندا والبرتغال وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا الغطاء الأوروبي لتسوية الصراعات في مستعمراتها السابقة، حيث يكون رصيدها أكبر، واستخذت المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي غطاء في حربها على جزر الفوكلاند ضد الأرجنتين. [1]

ونجد أن دول الإتحاد الأوروبي تستخدم فترة رئاستها الدورية للإتحاد للدفع بمسائل هي أكثر أهمية لشؤونها المحلية، أو الإقليمية ولا تخدم المصلحة فوق القومية، وعلى سبيل المثال نذكر تركيز هنغاريا خلال فترة رئاستها في النصف الأول من سنة 2011، على مسائل تمس مصلحتها الوطنية كتوطيد علاقاتها مع دول الجوار من خلال مفاوضات الإتحاد الأوروبي مع كرواتيا بهدف العضوية، ووضع مسألة انضمام كل من بلغاريا ورومانيا إلى منطقة شنغن على قائمة أولويات الإتحاد خلال هذه الفترة. كما يتيح مبدأ الرئاسة الدورية للإتحاد الأوروبي للدول الصغرى أن تعزز دورها على الساحة الدولية. [2]

[1] – حسين طلال مقلد، "أوربة السياسة الخارجية: جدلية الوطنية والجماعة في السياسات الأوروبية" ،***السياسة الدولية*** ، ع.198(أكتوبر 2014)، ص. 32

[2] - ***المرجع نفسه***، ص. 31

ويعتبر اختلاف المصالح بين الدول الكبر، سبب من أسباب فشل قيام سياسة خارجية موحدة ونستحضر هنا دولتان قويتان تمثلان اختلاف المصالح أحسن تمثيل، وهما فرنسا وألمانيا، ومن بين أهم قضايا الخلاف بينهما في الإتحاد الأوروبي هي الإستراتيجيات المتناقضة بين فرنسا وألمانيا حول مناطق النفوذ، أين تفضل ألمانيا الاهتمام بأوروبا الشرقية التي تعتبرها منطقة نفوذ خاصة بها ، وتريد توسيع الإتحاد الأوروبي بانضمام هذه الدول ،أما فرنسا فإن تعاملاتها مكثفة مع الضفة الجنوبية للمتوسط، ولا سيما منطقة المغرب العربي ، فكل واحدة تريد توجيه الإتحاد الأوروبي لخدمة مصالحها بشكل إنفرادي في منطقة نفوذها الرئيسية[1].

**المطلب الثالث: أزمات الإتحاد الأوروبي**

من خلال تتبع مسيرة الإتحاد الأوروبي، نجد أنه استطاع أن يصبح قوة إقتصادية وسياسية في المجتمع الدولي تنافس قوة أمريكا، غير أن هذه المسيرة لم تكن سهلة إطلاقا، فقد تخللتها عدة نكسات و أزمات وصعوبات، بحكم التباينات الموجودة داخل الإتحاد الأوروبي والتي تشمل الأنظمة السياسية والثقافات والهويات وغيرها، كما يمكن أن تكون هذه الصعوبات من خارج البيت الأوروبي.

وفيما يلي بعض أزمات الإتحاد الأوروبي والتي ثبّطت من تحركاته للإستمرار في نهج التكامل.

[1] - فاطمة بيرم ، ***أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص. 183

**أولا: أزمات العضوية والتوسع الأفقي**

ظلت العملية التكاملية مقتصرة لفترة طويلة على الدول الست (فرنسا، ألمانيا الغربية ، إيطاليا، ودول البنلوكس)، والتي كانت بريطانيا قد رفضت الإنضمام إليها والإكتفاء **بمنطقة التجارة الحرة الأوروبية** * **European Free Trade Association (إفتا –EFTA)** وعندما بدأت العملية التكاملية تؤتي ثمارها، تَعين على الدول الست الإنفتاح على الدول الأوربية الأخرى لتوسيع الدائرة وتحقيق التكامل، ولأجل ذلك بدأت شروط العضوية تتبلور بشكل أوضح لإتاحة الفرصة لجميع الدول الأوروبية للإنضمام إلى العملية التكاملية. وهكذا بدأت هذه المجموعة تكبر وتنمو من خلال موجات متلاحقة من التوسع الأفقي، فأصبحت **تسعة** (9) عام1973، ثم عشرا (10) عام 1981، ثم اثني عشر (12) عام 1986، ثم خمسة عشر(15) عام 1995، وخمس وعشرون (25 ) عام 2004، وسبعة وعشرون (27) عام 2007، وثمانية وعشرون (28) عام 2013.[1]

وقد نجم عن هذا التوسع، عدد من الإشكاليات المتمثلة في تفاوت البنى والهياكل الإقتصادية للدول المنْضمّة، وكذا في حداثة التحول الديمقراطي وتباين درجة التقدم السياسي والإجتماعي في هذه الدول.

وقد حاولت دول الإتحاد حل هذه الإشكاليات عن طريق برامج مكثفة للمعونة، والتكيف مع التحولات الهيكلية المطلوبة على الصعيدين السياسي والإقتصادي، فنجحت في بعضها وأخفقت في البعض الآخر.

[1] - د. حسن نافعة، ***مرجع سابق***، ص .24

* تأسست **منطقة التجارة الحرة الأوروبية**، في 4 جانفي 1960 في ستوكهولم من قبل سبع دول: النمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة، ثم انضمت لختتشتاين عام 1991م . تهدف هذه المنظمة إلى إلغاء التعريفات وإزالة العقبات الأخرى أمام التجارة في أوروبا وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

تراجعت عضوية الإفتا في عام 1995، لتنحصر في آيسلندا والنرويج وسويسرا وذلك لتعاظم تأثير الاتحاد الأوروبي الذي كان يعرف بالمجموعة الأوروبية. فقد أعطى الاتحاد الأوروبي أعضاءه مجالات أرحب للتعاون وفتح له أسواقًا أكبر.وتعمل الإفتا على تمتين أواصر التعاون مع هيئات ومنظمات دولية عديدة أهمها الاتحاد الأوروبيأي تم توقيع اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية في جانفي 1994.

**ثانيا:** الخلافات بين الدول الأعضاء

❖مارست دول أوروبا الشرقية ضغوطات على دول أوروبا الغربية لإدخال إصلاحات على نظام عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، تُقَلص من هيمنة وسيطرة الاتحاد على الدول الأعضاء مقابل تعزيز سلطات المؤسسات والحكومات الوطنية في الدول الأعضاء، وهذا ما يتنافى مع مفهوم (الفوق قومية) ، كما حاول رئيس الوزراء البريطاني السابق، ديفيد كاميرون، التعاون مع دول أوروبا الشرقية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لتمرير الإصلاحات التي ينادي بها، في اتجاه عودة السيطرة إلى الحكومات والبرلمانات الوطنية على مقاليد الأمور في بلدانهم مقابل تقليص **صلاحيات الإتحاد والمفوضية الأوروبية**، كبديل لخروج المملكة المتحدة من عضوية الاتحاد الأوروبي. كما أن حكومتا المجر وبولندا تحاولان انتزاع جزء من سلطات الاتحاد الأوروبي لصالح الحكومات والبرلمانات الوطنية للدول الأعضاء. وغيرها من الأزمات التي منها ما تم حله بعد جهود مضنية ومنها ما ينتظر.

**ثالثا: أزمات الدول القومية المشكلة للإتحاد**

❖ **مطالبة إقليم كاتالونيا بالإستقلال عن إسبانيا** : أما استقلال إقليم كاتالونيا عن إسبانيا، فسيتسبب بخسارها 8% من مساحتها، وسيسمح لعدد من القوميات داخل دول الاتحاد الأوروبي في المطالبة بالاستفتاء من أجل الاستقلال. وسيؤدي هذا إلى صراع بين كل من إسبانيا وفرنسا، الدولتين العضوين في الاتحاد، كون فرنسا ستُرحّب بانضمام كاتالونيا إليها، في ظلّ اعتبار الاتحاد الأوروبي الانفصال "شأناً داخلياً إسبانياً". واستقلال كاتالونيا إذا تحقق، سيُضاعف من الأزمة الاقتصادية في إسبانيا، التي ستخسر ما نسبته 22% من صادراتها، وجزءاً كبيراً من الضرائب التي تجنيها. عدا عن أن برشلونة، إحدى أهم مدن كاتالونيا السياحية، ستصبح عاصمة الإقليم. وهو ما سيُكبّد الإتحاد الأوروبي مصاريف إضافية، عبر تقديم الدعم والمساعدات والقروض لإسبانيا التي تعاني أساساً. [1]

[1] – سميحة عبد الحليم، مقال بعنوان : " الإتحاد الأوروبي يواجه خطر التفكك"، في: **http://www.egynews.net/814414/**

في المحصلة، يرى الخبراء أن هذا التفكك، في حال حصوله، سيتسبب بخسائر سياسية واقتصادية كبيرة، ستظهر بحركة الأسواق المالية والتجارة الداخلية والخارجية وحرية التنقل، عبر فرض قواعد جديدة للتعامل.

**رابعا: أزمات توزيع الأعباء**

لقد تباينت نسب مساهمة الدول الأعضاء في ميزانية الإتحاد الأوروبي بصورة واضحة، فمثلا ألمانيا الموحدة تساهم وحدها بأكثر من ربع الميزانية،والدول الكبرى مجتمِعة (ألمانيا،فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا) بحوالي ثلاثة أرباع الميزانية، والربع الباقي تشترك فيه باقي الدول، أي أن أربعة دول تساهم بـ :ثلاثة أرباع الميزانية وأربع وعشرون دولة (24) تساهم بربع الميزانية . وهذا التباين ليس فقط في نسب المساهمات بل قد تتباين هذه النسب بالنسبة لكل دولة من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى تنوع مصادر الإرادات واللجوء إلى مصادر التمويل المباشرة. وأبرز مثال هو بريطانيا والتي كانت نسبة مساهمتها في الميزانية عام 1996 تبلغ حوالي 11%، ثم ارتفعت سنة 1998 لتصل إلى أكثر من 15 %، لتعود وتنخفض بعد سنة أي في 1999 إلى 13 %. والتباين ليس فقط في حصص مساهمة كل دولة بل كذلك في الإستفادة من البرامج والأنشطة التي يقوم بها الإتحاد، الأمر الذي يثير خلافات كبيرة داخل الإتحاد الأوروبي.

وتعد بريطانيا من أكثر الدول إثارة لقضايا التباين الصارخ في الإتحاد الأوروبي، ففي عام 1974، أي بعد مرور عام واحد على إنضمامها للجماعة الذي كان سنة 1973، وبينما كانت تقودها حكومة عمالية بقيادة **هارولد ويلسون**، طالبت بإعادة التفاوض حول شروط الإنضمام، وتم الإستجابة لطلبها، وتم حل المشكلة عام 1975، ثم عادت عام 1979 لتؤكد من جديد، ولكن باسم الحكومة المحافظة، أنها تدفع أكثر بكثير مما تحصل عليه، مطالبة باستعادة ما تدفعه من أموال زائدة. وهكذا دخلت الجماعة الأوروبية في دوامة جديدة لضبط الميزانية وتحقيق قدر من التوازن بين ما تدفعه الدول وما تحصل عليه في المقابل، وحسمت هذه المسألة سنة 1984، حين تم الإتفاق على إدخال بعض التعديلات على آليات إعداد الميزانية لضمان تحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الأعباء. [1]

[1] - د. حسن نافعة، ***مرجع سابق***، ص .25

كذلك عرفت مرحلة ما بعد الإتحاد الجمركي ، والتي اتخذت مدة طويلة للتمكن من إزالة الحواجز الجمروكية وتحرير التجارة ورؤوس الأموال والأفراد، تهديدين: الأول تقلبات سعر الصرف، والثاني اختلاف سعر الفائدة.

ومن المعروف أن معاهدة **روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة**، لم تتعرض للآليات والمؤسسات المتعلقة بتحديد سعر صرف العملات الوطنية أو أسعار الفائدة على الودائع والقروض وعمليات الإئتمان، وتركت هذه الآليات في يد الدول الأعضاء وليس في يد مؤسسات الإتحاد الأوروبي، لكن ومع مرور الزمن أصبح الوضع القائم غير قابل للإستمرار، والعملية التكاملية مهددة بالتوقف، فبعد انهيار نظام بروتن وودز* بسبب قرار الولايات المتحدة الأمريكية عام 1971 بالخروج من قاعدة الذهب وتعويم سعر الدولار، أعاد طرح المشكلة بكل أبعادها، وهكذا، أصبحت الجماعة الأوروبية في سباق مع الزمن لإنقاذ التجربة التكاملية، ومحاولة إيجاد آليات تستطيع من خلالها المحافظة على استقرار أسعار تبادل عملات الدول الأعضاء.

ولم يتم حسم التردد في هذا الشأن إلا بعد التحولات التي عرفتها الساحة الدولية، نهاية الحرب الباردة وانهيار نظام القطبية الثنائية، فالظروف الدولية حتمت على الدول الأوروبية إيجاد صيغ بديلة لتقوية التكامل، فتم التوصل إلى نظام نقدي أوروبي أقررته اتفاقية ماستريخت عام 1991 رغم معارضة بريطانيا، التي أجبرتهم على إرفاق المعاهدة ببروتوكول يسمح لبريطانيا، ومن يحذو حذوها من دول الإتحاد، بعدم المشاركة مؤقتا في نظام النقد الأوروبي الموحد، دون أن يؤثر على عضوتها.[1]

[1]- د. حسن نافعة، ، مرجع سابق، ص 26

* **نظام بروتن وودز** هو نظام قائم على قاعدة تثبيت سعر صرف العملات الرئيسية في مقابل الدولار، وتثبيت سعر صرف الدولار مقابل الذهب.

**خامسا: الأزمات المالية: وتتمثل في أزمة منطقة اليورو**

تعرف أزمة اليورو **بأزمة الدين العمومي**، ظهرت نتيجة لعدم قدرة بعض الدول المنتمية إلى منطقة اليورو، على الإلتزام بديونها اتجاه البنوك والمؤسسات المالية، وتمتد جذور هذه الأزمة إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 (أزمة الرهن العقاري)، حيث تسببت في انهيار مالي لكل من اليونان، البرتغال، جمهورية إيرلندا،إيطاليا وإسبانيا، وكانت تبعات هذه الأزمة خطيرة على الإتحاد الأوروبي حيث بينت هشاشة وضعف عملة "الأورو" وأصبحت تهدد الإقتصاد الأوروبي وتماسك بنائه[1]. ولأجل الخروج من هذه الأزمة ، شرعت حكومات الدول الأعضاء في عقد الإجتماعات والقمم الطارئة، قصد وضع مخططات لحل الأزمة والتقليل من مخلّفاتها. بينما المملكة المتحدة ، وقفت موقفا حياديا من هذه الأزمة، بما أن عملتها ليست "الأورو" فاقتصادها لم يتأثر من تداعيات الأزمة المالية، وزاد هذا من تمسكها بصواب موقفها بعدم الإنضمام للإتحاد النقدي "الأورو".

ولا يُستبعد أن تحدث أزمة أخرى في منطقة الأورو، فقد نجح الإتحاد الاوروبي في استحداث عملة موحدة لكنها لم تضع نظام تأمين يضمن استقرار أسعار الصرف وحماية اقتصاد الدول من الإنهيار، رغم محاولات بعض الخبراء الإقتصاديين وضع آليات تحمي الأورو من الصدمات الإقتصادية، ونذكر هنا الميكانيزمات التي أوجدها "فون هاجن von hagen" و "هاموند hammond"، ولكنها مستحيلة التنفيذ نظرا تعقيدها. [2]

[1] – إيمان تمرابط ، "رهانات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية"، ***جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية***، ع. 8 (يناير / كانون الثاني، 2017)،ص. 80

[2] - Etienne Farvaque et Gael Lagadec , ***intégration économique européenne : problèmes et analyses*** (bruxelles : De Boeck & Larcier s.a,2002) P .200

**سادسا: أزمات دول الجوار الأوروبي**

لم تقتصر مشاكل أوروبا على البعد الداخلي فقط، وإنما تعدتها ليشمل أغلب المحيط الجيوبوليتيكي، حيث مثلت فترة أول ماي 2004 ، تاريخ دخول 10 دول إلى الفضاء الأوروبي، فترة إلحاح على الأوربيين لإيجاد سياسة جوار متماسكة تحدد أهداف العلاقات المتميزة مع الدول المجاورة؛ لأن أوروبا الموسعة في جوارها المباشر 385 مليون نسمة موزعين بين روسيا والدول المستقلة حديثا ودول جنوب المتوسط.

فمن الجنوب الأوروبي، كانت الدول الأوروبية شديدة التخوف من توسع الحركة الإسلامية في شمال إفريقيا وامتدادها إلى أوروبا، أين شكلت جاليات شمال إفريقيا مجتمعات خاصة بها، إضافة إلى مشاكل الهجرة غير الشرعية والإرهاب، وعدم الإستقرار السياسي والإقتصادي، فتبنت دول الإتحاد الأوروبي سياسة حسن الجوار وتقديم المساعدات لدول الجنوب من أجل تنمية اقتصادياتها وإصلاح أنظمتها السياسية، لمواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها، ونذكر هنا مسار برشلونة سنة 1995، حيث تضمن هذا المسار ثلاثة أبعاد رئيسية للتعاون وهي: البعد الأمني والبعد الإقتصادي والبعد الثقافي.

وتعتبر هذه السياسة أحادية الجانب، فالإتحاد هو الذي يضع القواعد ويلزم دول الجوار بقبولها، وهو الذي يُنظم العمل ويحدد أطرافه، وهو الذي يتحكم في القدرة التنظيمية للوصول إلى الحلول المتطابقة مع أهدافه ، وهو الذي يملي المعايير ويحدد الوجهة الواجب اتباعها، كما أن المجالات التي تحظى بالأولوية في خطط العمل محددة مسبقا من طرف الاتحاد. [1]

ووفقا لما أشارت إليه تقارير شبكة المعاهد الاقتصادية الأورو–متوسطية، فإن النتائج المحققة مخيبة للآمال على المستويات الثلاثة. وتبقى الدول المجاورة للإتحاد خاصة دول ضفة المتوسط المتخلفة تتخبط دائما في مشاكلها التي تنقلها إلى أوروبا في ظل نظام دولي لا يعترف بالحدود الجغرافية.

[1] – سهام حروري، "سياسات الإتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية"، **مجلة المفكر** ، ع. 8، ص. 353.347

**خلاصة الفصل الثاني:**

ومن خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل بالدراسة والتحليل ، لاحظنا أن الدول الأعضاء في الإتحاد قد قاومت ضغوط وحوافز التكامل ونجحت في تحقيق التعاون **فقط عندما تكون للدول مصالح مشتركة في المجال الإقتصادي والسياسي،** حيث تكون مكاسب التكامل أكبر بكثير من تكاليف التنازل عن السيادة وعن المصالح القومية، فنتائج النجاح في المجال الإقتصادي ظاهرة للعيان، وخير دليل هو توحيد العملة، وفتح الحدود فيما بين دول الإتحاد لتبادل السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص بكل حرية ، ودون قيود أو شروط، وحتى بعض الدول الصغرى استفادت من السياسات المنتهجة في المجال الإقتصادي وخاصة في الفترة التي تتولى فيها هذه الدول الرئاسة الدورية للإتحاد الأوروبي، إذ تقوم بتقوية موقفها وصياغة قرارات تصب في خدمة مصالحها أولا، غير أن هذا لم يمنع حدوث أزمات نتيجة التباين الإقتصادي وخير دليل أزمة الأورو .

وأما في المجال السياسي ، نستنتج أن الوصول إلى إقامة اتحاد فيدرالي بتوحيد السياسات الوطنية لدول أوروبا، يعتبر من خلال ما تمّ طرحه من وقائع وحقائق واضحة، هو أقرب إلى الاستحالة من الصعوبة، وذلك كون العديد من القضايا السياسية والأمنية الدولية التي ظهرت بعد تشكل الإتحاد بصورته الحالية، تؤكد على وجود اختلاف في مسار التعامل وعدم الوصول إلى توجه سياسي موحد من الدول الأعضاء يستطيع أن يعبر عن موقف الإتحاد الأوروبي.

وأما عن السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة، فتتمّ في **حالة وجود مصالح متبادلة للدول الكبرى في الإتحاد،** ويتم الإلتزام بها في وقت الأزمات فقط . ومن هنا نستنتج أن الإتحاد الأوروبي **ليس كيانا ديبلوماسيا موحدا،** بل هو فقير التأهيل من حيث التعامل السريع والفعال مع الأزمات الخارجية، ولديه نقص كبير وواضح في قدراته العسكرية مقارنة بقدراته الإقتصادية، فمعاهدة ماستريخت التي طرحت مشروع توحيد السياسة الخارجية والأمنية، لم تطرح آليات ملزمة وصارمة لتجسيدها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الولايات المتحدة

الأمريكية تلعب دورا نشيطا في حماية الأمن الأوروبي من خلال حلف (الناتو) ، كما أنها تعتبر زعيمة الدبلوماسية والدعم العسكري في أوروبا، والعالم ككل.

ورغم التفاؤل الذي يسود دول الإتحاد الأوروبي عند كل اجتماع ،أو توقيع معاهدة أو إتفاق جديد، بتكريس روابط التكامل، نجد أن هذه المحاولات تبوء بالفشل، وهذا ربما راجع إلى نقص الثقة المتبادلة بين الدول الأوروبية، وكذا الإختلافات الموجودة فيما بينها، أو عدم شعورها بالإنتماء إلى الكيان الأوروبي، أو راجع إلى عدم وجود إرادة سياسية حقيقية تسعى للتكامل الجدّي والشامل في المجال السياسي والأمني. فكيف لهذا التكامل أن يتحقق، وقد أثبتت المواقف والأحداث أن داخل الإتحاد الأوروبي يوجد انقسامات واختلافات خاصة بين الدول الكبرى؟ ففي كل مرة تقوم فرنسا وألمانيا باقتراحات من شأنها تحسين أداء عمل الآليات الدفاعية مثلا، نجد في المقابل معارضة من طرف بريطانيا والدول المحايدة، ونستحضر هنا الإقتراح الفرنسي والألماني مدعوما بعدد من الدول ومنها إيطاليا وإسبانيا والذين اقترحوا في قمة أمستردام عام 1997، تحسين آليات الدفاع من خلال الإدماج التدريجي بين الإتحاد الأوروبي والإتحاد الأوروبي الغربي، غير أن هذا الإقتراح قوبل بالرفض المطلق من طرف بريطانيا والدول المحايدة التي رفضت تداخل المهمات بين الإتحادين وفضلت إبقاء المسائل العسكرية وشؤون الدفاع خارج الإتحاد الأوروبي وتحت مظلة الناتو والهيمنة الأمريكية.

وإذا رجعنا إلى المدخل النظري الذي انطلقنا منه لدراسة التجربة التكاملية الأوروبية،واعتبرنا أن السياسة الخارجية والأمنية عبارة عن وظيفة، يمكن القول أنها ستستغرق وقتا أطول لتتجسد على أرض الواقع، وتحقق نتائج كما في المجال الإقتصادي، هذا من جهة متغير **الزمن**، أما من متغير **المصلحة** ، فنجد أن المصلحة في السياسة الخارجية والأمنية قد تختلف أحيانا من دولة إلى أخرى خاصة وأن التنازل عن السيادة لصالح مؤسسات الإتحاد ليس تنازلا كاملا كما في المجال الإقتصادي ، وهذا يعني أن التكامل يتحقق إذا تماثلت مصالح دول الإتحاد الأوروبي، غير أن هذا لا يحدث دائما وفي كل المسائل خاصة بالنسبة للدول الكبرى التي تمتلك سياسة

خارجية وأمنية قوية، وهذا ما حدث لدولة المملكة المتحدة التي ورغم أنها لم تقدم تنازلات كبيرة للدخول في التجربة التكاملية الأوروبية، ورغم الإمتيازات التي تحضى بها داخل الإتحاد ، إلا أنها رفضت التنازل عن سيادتها البريطانية لأجل أن تكون لها سياسة خارجية وأمنية مشتركة مع دول الإتحاد، لأن تحقيق ذلك يمس بسيادتها وهويتها ويحد من هامش حركتها، وهذا ليس المتغير الوحيد الذي جعل دولة المملكة المتحدة تتخذ قرار الإنسحاب من الإتحاد الأوربي، وسنتطرق في الفصل الثالث لتفاصيل هذا القرار والمتغيرات التي دفعت ببريطانيا إلى إعلان انسحابها من الإتحاد الأوروبي، وما هي آثار هذا القرار على الطرفين : بريطانيا والإتحاد الأوروبي.

# الفصل الثالث:

# قرار إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي

**تمهيد:**

لم يكن لدى البريطانيين، الذين لم يمروا بتجربة الهزيمة والاحتلال، ذلك الدافع الأساسي نحو تقاسم السيادة مع الشعوب الأوروبية الأخرى، وكانوا يرون أن الإعتماد على الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي كافٍ، للدفاع العسكري عن أوروبا في حال حصول اعتداء خارجي، غير أن قدرة الجماعة الأوروبية الإقتصادية على المساهمة في حفظ السلام وضمان الأمن داخل أوروبا وكذلك سياساته الإقتصادية التي حققت نتائج جيدة، جعل القادة البريطانيين يركزون على الجوانب الإقتصادية للتكامل، ما جعلهم يغيّرون موقفهم بخصوص عضويتهم في هذه السوق.

ولكن، وبعد أربعة عقود(43 سنة) نُسجت خلالها علاقات متداخلة ومتشعبة بين الطرفين، فإن مسار المملكة المتحدة داخل الإتحاد الأوروبي لم يتسم بالإتحاد والإنسجام والتكامل. وبما أن المملكة المتحدة ثاني قوة اقتصادية داخل الإتحاد الأوروبي ومركز أوروبا المالي، وخامس قوة اقتصادية عالميا، فإنها لم تحبذ مطلقا سياسات وقوانين الإتحاد، ولم تساهم في جعله يصل إلى مرحلة الإندماج السياسي والعسكري( كما نصت عليه معاهدة الإتحاد الأوروبي) بل وعارضت ذلك بشدة، حيث أنها لم تعتبر نفسها مطلقا واحدة من أهل البيت الأوروبي. ومن هنا نجد أن رغبة الخروج منه، ليست وليدة ظروف حديثة، وإنما وُجدت منذ توقيع معاهدة الإنضمام، حيث تم تنظيم أول استفتاء شعبي بشأن البقاء في الإتحاد أو الخروج منه عام 1975، أي بعد عامين من الإنضمام للجماعة الإقتصادية الأوروبية، وتم التصويت بنسبة 67%، لصالح البقاء.

واستمر الوضع بين التأزم والإنفراج حتى الإنتخابات البرلمانية البريطانية لسنة 2015 ، أين انتهج رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كامرون" **David Cameron** خطة تكتيكية اتخذ فيها من رغبة البريطانيين في إعادة النظر بشأن بقائهم في الإتحاد الأوروبي،ورقة رابحة في حملته الإنتخابية للفوز بعهدة ثانية في انتخابات 2015 ، حيث وعد الشعب البريطاني باستفتاء ثان حول بقاء المملكة المتحدة في الإتحاد الأوروبي أو الإنسحاب منه.

وعندما فاز في الإنتخابات، أكّد ديفيد كامرون **David Cameron** أن الإستفتاء سينظم في السنة الموالية أوالسنة التي تليها، أي سنة 2016 أو سنة 2017. وقبل تنظيمه للإستفتاء، سيسعى لتقديم شروطه للإتحاد الأوروبي من أجل بقاء المملكة المتحدة ضمن دول الإتحاد. غير أن مطالب **جيمس كامرون** لم تُقبَل، فما كان على رئيس الوزراء البريطاني إلا تنفيذ وعده بتنظيم الإستفتاء الذي جاءت نتيجته لمصلحة الخروج ، وأطلق على هذه العملية تسمية "البريكسيت" **BREXIT** وهو اختصار لكلمة **Britain Exit** التي تعني خروج بريطانيا.

وسنرى من خلال هذا الفصل، الأسباب الكامنة وراء رغبة المملكة المتحدة مغادرة الإتحاد الأوروبي، ولكن في البداية سنتعرف على المملكة المتحدة من خلال التعرف على جغرافيتها، وتاريخها ونظامها السياسي والإقتصادي. وسنتطرق لتداعيات قرار الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة وعلى توجهات السياسة فوق القومية للإتحاد الأوروبي.

**المبحث الأول: مسار عضوية المملكة المتحدة في الإتحاد الأوروبي**

اتّسمت فترة عضوية المملكة المتحدة في الإتحاد الأوروبي، بالفتور والتأزم حينا والإنفراج حينا آخر،وتعبّر عم وجود علاقات ثنائية متميّزة ، حيث كانت المملكة المتحدة تحظى بامتيازات لا يحظى بها غيرها، ومن خلا لهذا المبحث، سنتعرف على مسار عضوية المملكة في الإتحاد بعد التعرف الطبيعة الجيو سياسية للمملكة المتحدة.

**المطلب الأول: التحديد الجغرافي و التاريخي للمملكة المتحدة**

عندما نقول المملكة المتحدة ، أو المملكة المتحدة العظمى ،أو المملكة المتحدة، أو إنجلترا، يتبادر إلى الذهن أنها تسميات مختلفة لمكان واحد، غير أن هذه التسميات هي تسميات لأماكن مختلفة فمعظم الناس قد يخطئون في إطلاق التسمية الصحيحة، وسنزيل هذا الخلط في التسميات من خلال تحديدها إبتداء من الأصغر إلى الأكبر على النحو الآتي:

♦ **المملكة المتحدة:** تضم المملكة المتحدة كل من **إقليم إنجلترا وإقليم بلاد الغال (ويسمى كذلك ويلز)**، وتعد **إنجلترا** أكبر دولة في المملكة المتحدة والمملكة المتحدة ككل، يحدها شمالا اسكتلندا وغربا بلاد الغال، وعاصمتها **لندن.**

أما نظام الحكم فيها فهو ملكي دستوري، تُتبع للعرش البريطاني ولغتها الرئيسية هي الإنجليزية، وعدد سكانها حوالي 60 مليون نسمة.

ويعود إسم "إنجلترا" إلى قبيلة "إنجل" وهي إحدى القبائل الجرمانية التي استقرت في إنجلترا خلال أوائل العصور الوسطى، وقد وصل هؤلاء القوم إلى المملكة المتحدة من شبه جزيرة أنغلن الواقعة في منطقة خليج كييل في بحر البلطيق. [1]

[1] – ***Atlas géopolitique du royaume –Uni***, Mark Bailoni et Delphine Papin,(Paris : Editions Autrement,2009), « un état, plusieurs nations »,p .8

أما **إقليم ويلز**Wiles أو بلاد الغال **Pays de Galles**، **فعاصمتها** مدينة **كارديف** واللغات الرسمية فيها الأنجليزية والولزية ويبلغ عدد سكان ويلز 3.063.456 مليون نسمة ، ومساحة هذه الدولة (20.779 كم 2) ونظام الحكم فيها ملكي دستوري يُتبع للعرش البريطاني .

♦ **المملكة المتحدة العظمى:** وتعد أكبر جزيرة مكونة للجزر البريطانية،" **Great Britain"** وتضم المملكة المتحدة واسكتلندا، وقد انضم الإسكتلنديون إلى المملكة المتحدة العظمى بمحض إرادتهم ، وتم التصويت على عقد الإتحاد عام 1707 من قبل البرلمان الإسكتلندي، حيث أن اسكتلندا لم تتعرض لأي غزو بل اختارت الإتحاد مع المملكة المتحدة العظمى بحيث تم الإعتراف دوما لإسكتلندا بمكانتها القانونية وهويتها الوطنية .[1]

♦ **المملكة المتحدة:** وتسمى رسميا بـ"**المملكة المتحدة لالمملكة المتحدة العظمى وإيرلندا الشمالية**"، وأصبحت تعرف بهذا الإسم بعد انفصال إيرلندا الجنوبية عن إيرلندا الشمالية سنة 1921. وتضم إنجلترا وبلاد الغال (ويلز) واسكتلندا وإيرلندا الشمالية، أي إتحاد كل من المملكة المتحدة والمملكة المتحدة العظمى وإيرلندا الشمالية. فالمملكة المتحدة عبارة عن بناء جغرافي فريد من نوعه، هو دولة متعددة الجنسيات تجمع بين أقاليمها الديانة البروتستانتية والتاج الريطاني.

وتقع المملكة المتحدة بين خطي العرض ْ49 من الجنوب وخط ْ61 من الشمال، وتتشارك في حدودها البرية الوحيدة مع جمهورية ايرلندا، وتبلغ مساحة المملكة المتحدة حوالي (243,610) كم2 ويبلغ عدد سكانها (63,742,977) مليون نسمة .

وبداخل المملكة المُتحدة هُناك برلمان ذو سيادة، ولكن في كل دولة مُنفردة هُناك أيضاً حكم ذاتي إلى حد ما، حيث ترجع برلمانات أسكتلندا وويلز (بلاد الغال)، وإيرلندا الشمالية إلى برلمان المملكة المُتحدة في "مسائل

[1] - " مسار الإنتقال نحو الديمقراطية،حالة المملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية" ، ***مجلة إنتقالية واستشفاف***،أشغال محاضرات من جانفي إلى جوان 1996، (الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة ، 1997)، ص .26

محددة" للتعامل مع قضايا مثل السياسة الخارجية وعضوية الاتحاد الأوروبي، ولكنها تحتفظ بسلطتها في تسيير شؤونها الداخلية.

- **الجزر البريطانية:** تشمل جزيرتان كبيرتان تقعان في الساحل الشمالي الغربي للقارة الأوروبية، بين بحر الشمال وبحر المانش، تلك المنطقة التي يفصل بينها والقارة الأوروبية في أقرب نقطة حوالي 20 ميلاً، إضافة إلى مجموعة جزر مجاورة لهما. تتضمن هذه الجزر المملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا (قبل الإنقسام إلى جمهورية إيرلندا وإيرلندا الشمالية)، إضافة إلى جزر ساحلية قارية تتمتع بحكم ذاتي مثل جزيرة "مان" و"جزر نورماند".[1]

ويشهد التاريخ أن الإمبراطورية البريطانية من أهم الإمبراطوريات في العالم. وحتى عام 1922، أصبحت تضم المملكة المتحدة ربع سكان العالم، أي حوالي 458 مليون نسمة في مساحة تقدر بحوالي 6, 36 مليون كلم مربع.

كانت القاعدة الصناعية هي النسيج والنشاطات التجارية، وقد استفادت المملكة المتحدة كثيرا من فترة الحملات الإستعمارية من خلال السيطرة على البحار والطرق التجارية.

وفي نهاية القرن الثامن عشر (18)، ظهرت في المملكة المتحدة الثورة الصناعية، ومن متطلباتها احتياج المملكة المتحدة للمواد الأولية. واليد العاملة، وهذا ما دفعها إلى احتلال الأراضي .

وقد قام البريطانيون بتطوير الإقتصاد، وأصبح حجم المبادلات كبير جدا. وازدهرت الصناعة ونَمَا الإقتصاد نتيجة تحكم الإمبراطورية البريطانية في الطرق التجارية والمضايق البحرية من أوروبا إلى إفريقيا إلى آسيا.

[1] - ***"Angleterre, Grande Bretagne et royaume uni. Quelle est la différence ? ",*** *dans* : **http://angleterre.org.uk/definition** ,(07/04/2017)

وخلال عامي 1821 و 1911 السكان الإنجليز وبلاد الغال واسكتلندا وإيرلندا انتقلوا من 20,9 مليون نسمة إلى 45,2 مليون نسمة. وفي نفس الوقت هاجر حوالي 17 مليون بريطاني إلى الولات المتحدة الأمريكية، كندا وأستراليا ونيوزيلندا. "[1]

بعد الحرب العالمية الثانية وانتشار الموجات التحررية، خرجت المملكة المتحدة من مستعمراتها لكنها أبقت على علاقات براغماتية معها ، على عكس الإستعمار الفرنسي، ولم تنفصل عنها نهائيا بل قامت بإنشاء منظمة لمستعمراتها السابقة والتي سميت ب"الكومنوالث*.

**خريطة رقم 2 : التكوين الجغرافي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية**

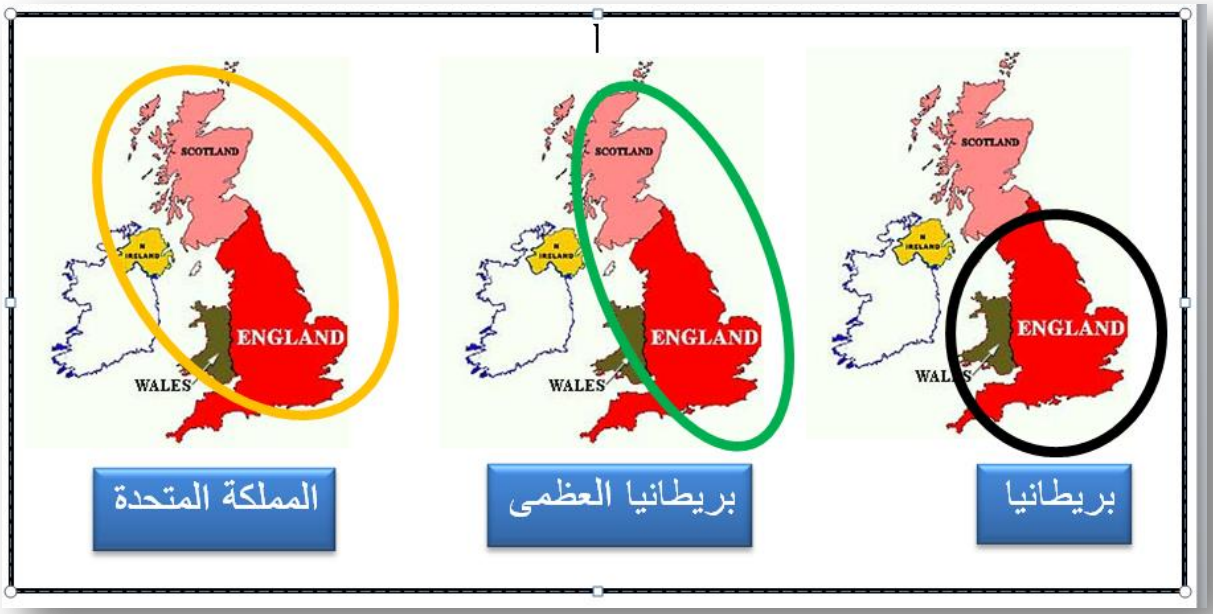


**المصدر: الباحثة إعتمادا على مراجع الدراسة**

[1] - Atlas géopolitique du royaume –Uni,***op .cit*** ,P.30 .31

* **دول الكومنوالث:** وهي بلدان تقبل التاج الملكي وولي العهد والملكة إليزابيث باعتبارهم الحكام الدستوريين، وبالنسبة للدول الأعضاء في الكومنولث، فإن كل دولة تحكم نفسها بنفسها، وتتخذ قراراتها وتُرسي سياستها الخارجية، ولكنها تحتفظ بروابط مع المملكة المُتحدة، ومع بعضها البعض، وذلك يُبسط العلاقات الدبلوماسية، ويُعزز التواصل المُجتمعي بين الدول التي طالما كانت جزءاً من إمبراطورية المملكة المتحدة الهائلة.

وتلك الدول هي: أنتيغوا وبربودا،أستراليا، جزر الباهاما، بربادوس، بليز، كندا، غرينادا، جامايكا، نيوزيلاندا، بابوا غينيا الجديدة، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين،جزر سليمان، توفالو. ومن الناحية التقنية؛ فإن المملكة المُتحدة في حد ذاتها تُعتبر جزءاً من الكومنولث.

**المطلب الثاني: النظام السياسي والإقتصادي للمملكة المتحدة**

**أولا: النظام السياسي**

النظام الرسمي للملكة المتحدة هو الملكية الدستورية البرلمانية، مع حكومة تتمتع بسلطات تنفيذية تحكم باسم الملك، ويتم مساءلتها من طرف البرلمان عن طريق الشعب، ومدينة لندن هي مقر الهيئات الحكومية.

وتعتبر إليزابيث الثانية، الحاكم الأول ورأس الدولة في المملكة المتحدة ، تولت المُلك منذ 6 فيفري 1952 م، وتشكل الجوانب البرتوكولية أكثر أعمال الملكة اليوم .أما البرلمان فيعتبر المرجع القانوني الأعلى في البلاد.[1] ونجد حزبان كبيران يتداولان على السلطة في المملكة المتحدة هما حزب المحافظين وحزب العمال، بالإضافة إلى أحزاب صغيرة ليس لها تأثير على الحياة السياسية والحزب الذي يحوز على أغلبية أصوات الناخبين يمارس السلطة التنفيذية والتشريعية وهذا ما يقرره النظام من قيام التعاون بين السلطتين[2].

وينقسم البرلمان الإنجليزي إلى مجلسين هما : مجلس اللوردات، مجلس العموم.

**أ- مجلس اللوردات: House of Lords**

يمثل هذا المجلس الطبقة الأرستقراطية البريطانية، وهو يتكوّن من حوالي 1000 عضو، 500 عضو بالوراثة والباقي بعضهم معيّن من طرف الملك والبعض الآخر منتخب من طرف زملائهم.

وقد كانت مهام هذا المجلس هي نفس مهام مجلس العموم إذ لابد من موافقة المجلسين على مشاريع القوانين والميزانية ، لكن بعد صدور قانوني 1911 و1944 تضاءلت مهام هذا المجلس وأصبح إختصاصه منحصرا في الإعتراض التوفيقي للقوانين.

وشهد المجلس تعديلا آخر عام 1999، يلغي العضوية بالوراثة، ويبقي على العضوية بالتعيين فقط.[3]

---

[1] - محمد لطفي زكريا الشيمي، ***النظام البرلماني: البرلمان الإنجليزي نموذجا*** ( القاهرة، شبكة الألوكة، 2009)، ص.2

[2] - "ما يجب أن تعرفه عن النظام البرلماني (مثال النظام البريطاني)" ، ***الشروق*** ، 25 فيفري 2011، في : **http://www.turess.com/alchourouk/182614** (2017/04/07 )

[3] - ***المرجع نفسه***

**ب**- مجلس العموم: **House of Commons**

يتكون مجلس العموم من 650 عضوا منتخبين لمدة خمس سنوات متصلة، واعتبارا من عام 1826 سُمح للكاثوليك بالانضمام لهذا المجلس، كما مُنح هذا الحق لليهود اعتبارا من عام 1859 . ويتم انتخاب أعضاء مجلس العموم بالاقتراع العام المباشر الفردي،و ينتخب المجلس رئيسا له دون الأخذ بالإعتبارات الحزبية، وكل مواطن إنجليزي بالغ من العمر 21 عاما، من حقه الترشيح لعضوية هذا المجلس رجلاً كان أم امرأة.

ومن اختصاصات المجلس ما يلي: إقتراح القوانين ومناقشة القوانين التي تتقدم بها الحكومة، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، واعتماد الميزانية وإقرار الضرائب.[1]

**ثانيا: النظام الإقتصادي**

خلال القرن الثامن عشر (18)، وتزامنا مع قيام الثورة الصناعية،اعتمدت المملكة المتحدة على **القطاع الصناعي** كقطاع رئيسي ذو أهمية نسبية مرتفعة وأحد القطاعات الرئيسية المحركة للنمو الاقتصادي فيها. واتخذت التغيرات في الهيكل الاقتصادي البريطاني ثلاثة أشكال: ففي الفترة من 1700م إلى 1850م كان هناك تحول من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي و تحقيق نمو اقتصادي من خلال هذا القطاع، بينما في الفترة من 1850م إلى 1955م كان هناك ازدهار و نمو للقطاع الصناعي. أما الشكل الثالث الذي اتخذه اقتصاد المملكة المتحدة فكان بداية من منتصف عام 1955م حيث انخفض الوزن النسبي للقطاع الصناعي تدريجيا ومن ثم أصبح القطاع الخدماتي يُعد قطاعا رئيسيا في تحقيق النمو، حيث أصبح **الاقتصاد البريطاني** يعتمد بشكل كبير على القطاع الخدماتي، والذي بات يمثل 75% من الناتج المحلي الإجمالي البريطاني. [2]

[1]- محمد لطفي زكريا الشيمي، ***مرجع سابق***، ص 7

2 - محمد جلال، "قصة تحول الإقتصاد البريطاني"، في: **http://blogs.mubasher.info/** (2017/04/23 )

ومع تقدم **قطاع الخدمات** باتت المملكة المتحدة تضم أكبر الأسواق المالية حول العالم متضمناً ذلك وجود أكبر المؤسسات و المصارف العالمية و أيضا مقراً لأهم الشركات العالمية في معظم المجالات ولنا أن ننوه هنا إلى أن حجم الصادرات الخدمية البريطانية في عام 2005 وصل إلى 21 مليار جنيه إسترليني.

وفي مجال الطاقة، تمتلك المملكة المتحدة احتياطات كبيرة من الفحم والغاز الطبيعي والنفط، غير أن احتياطي النفط والغاز الطبيعي قد انخفض، وأصبحت المملكة المتحدة مستوردة للطاقة منذ عام 2005.[1]

وينتهج الإقتصاد البريطاني النهج الليبرالي القائم على العدالة والحرية والفرص، ولكنه لم يسلم من الأزمات، حيث عانى الإقتصاد البريطاني في أواخر السبعينات من العجز المتنامي والبطالة والصراعات الإجتماعية، والتضخم. وكانت المملكة المتحدة "رجل أوروبا المريض". ثم جاءت مارغريت تاتشر، "المرأة الحديدية"، أين قامت بتصحيح هياكل الإقتصاد البريطاني وتخليص المملكة من ديونها، ومن هياكلها القديمة، وبيروقراطيتها، فخفضت نسبة الضرائب، وقامت بتطبيق نظام الخصخصة ورفع الدعم عن بعض الهياكل ، ورغم أن نتائج هذه السياسة كانت سيئة على المجتمع البريطاني حيث أدت إلى تفشي البطالة والفقر وانفجار الحركات الإجتماعية، إلا أنها استطاعت إنقاذ الإقتصاد البريطاني.[2]

ولكن ورغم مشاكل الإقتصاد البريطاني في فترات متقطعة من مسار انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، إلا أن هذه المشاكل كانت أقل بكثير من مشاكل جل دول الإتحاد الأوروبي، وهذا يدل على أن عضويتها في الإتحاد لم تزد من تطور الإقتصاد البريطاني .

---

[1] - ***موسوعة مقاتل من الصحراء***، ع. الثامن عشر (سنة 2017) ، ،" بيانات اقتصادية" في:
**http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/United-Kin/Sec05.doc_cvt.htm** (2017/04/24)

[2] - **l'Economie de l'Angleterre et du Royaume Uni, dans** *:*
**http://angleterre.org.uk/economie.htm#synthese** (26/05/2017)

**المطلب الثالث: مسار عضوية المملكة المتحدة في الإتحاد الأوروبي**

نظرا لقوة اقتصاد المملكة المتحدة ، وكذا مكانته وثقل وزنه على الساحة الدولية ، لم ترغب في الإنظمام إلى الجماعة الإقتصادية الأوروبية التي تأسست عام 1957، خصوصا وأنها ستضطر للتنازل عن جزء من سيادتها كدولة عظمى لها هيبتها ، وبدلا من ومن ذلك، كان لها خيار إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية (**EFTA**)* عام 1959، مع ست دول أوروربية أخرى هي (السويد،النرويج،النمسا، سويسرا، الدانمارك،البرتغال) [1]

غير أن التاريخ يشهد أن المملكة المتحدة كان لها مشاريع اتفاقيات لأجل اتحاد سياسي واقتصادي في سنوات الثلاثينات مع فرنسا حيث اعتبر رئيس قسم التخطيط الاقتصادي ومستشار وزير الخارجية الفرنسي "**جون مونيه**" أن اتحاد هذين البلدين هو نواة لإتحاد بقية الدول الأوروبية مستقبلا.

وفي سنة 1940، وقبل الهجوم النازي على فرنسا، صرح رئيس الوزراء البريطاني "**تشرشل**" **CHURCHIL** أن "فرنسا والمملكة المتحدة أصبحتا أمة واحدة، فكل مواطن فرنسي تمنح له الجنسية البريطانية وكل مواطن بريطاني تمنح له الجنسية الفرنسية"، كما أعلن تشرشل في مجلس أوروبا عام 1949، أنه "ليس هناك أسباب تحول دون الوصول إلى اتحاد أوروبا"، غير أن التردد وُجد في مجال تقليص السيادة الوطنية، والتنازل عنها لصالح مؤسسة فوق قومية.

---

[1]- محمد دحام كردي، ***مرجع سابق***، ص73

* **الإفتا**: هي منظمة تأسست عام 1960 لإلغاء التعريفات وإزالة العقبات الأخرى أمام التجارة في أوروبا وتحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء. والأعضاء المؤسسون للإفتا هم: النمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة، وظلت لختنشتاين عضوًا منتسبًا من عام 1960م إلى عام 1991م عندما أصبحت عضوًا كاملاً

تراجعت عضوية الإفتا في عام 1995، لتنحصر في آيسلندا والنرويج وسويسرا وذلك لتعاظم تأثير الاتحاد الأوروبي الذي كان يعرف بالمجموعة الأوروبية. فقد أعطى الاتحاد الأوروبي أعضاءه مجالات أرحب للتعاون وفتح له أسواقًا أكبر.

يعتبر مجلس الإفتا الهيئة الإدارية العليا فيه وتساعده عدد من اللجان. ويعمل الإفتا على تمتين أواصر التعاون مع هيئات ومنظمات دولية عديدة أهما الاتحاد الأوروبي. وتمخض عن هذا التعاون توقيع اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية في يناير 1994م. ظلت سويسرا، حتى نهاية عام 1997م، عضو الإفتا الوحيد الذي لم ينتم إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية

وبعد رحيل تشرشل من السلطة عام 1955، تأزم الوضع بين فرنسا والمملكة المتحدة،حيث اقترح الوزير الأول الفرنسي **Guy Mollet** عام 1956 مشروع وحدة مع **الملكة إليزابيث الثانية Elisabeth II** ، ولكن الوزير الأول البريطاني أنطوني إيدن **Anthony Eden** رفضه. وبعد عام من ذلك تم تأسيس السوق الأوروبية المشتركة ، وهنا بدأ أول انقسام داخل المملكة المتحدة، بين اعتبار أن قرار عدم الدخول في هذه السوق قرار عقلاني ، وبين اعتباره قرارا غير عقلاني. وقد ظهر هذا الإنقسام خاصة داخل الأحزاب السياسية ، حيث كان حزب العمال رافضا لهذا الإتحاد للمحافظة على السيادة الوطنية بينما غلبت في حزب المحافظين الأصوات المنادية بالإتحاد على الأصوات الرافضة له.[1]

ونتيجة للنجاحات التي حققتها الجماعة الإقتصادية الأوروربية ، دفع المملكة المتحدة إلى إعادة النظر في موقفها الرافض للإنضمام، من أجل الإستفادة من الأسواق الواسعة. فتقدم رئيس الوزراء البريطاني المحافظ "**هارولد ماك ميلان**" **Harold MacMilan** بطلب الإنضمام إلى السوق المشتركة وكان ذلك في 9 أوت 1961، فأجمعت الدول الخمسة على قبول الطلب ما عدا فرنسا وبالتحديد "**الجنرال ديغول**" وذلك لأسباب سياسية وثقافية وشخصية، لكون فرنسا تخشى من منافسة المملكة المتحدة لها، فضلا عن علاقة هذه الأخيرة الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، في وقت تأثرت فيه العلاقات الفرنسية الأمريكية بالسلب في زمن الرئيس الفرنسي **ديغول**، فخلال الحرب العالمية الثانية، كان ديغول ينظم ويقود القوات الفرنسية الحرة من المملكة المتحدة، ولكنه وجد في معاملة "**تشرشل**" و"**إيزنهاور**" معاملة تمييزية لم تَرُق له، فظل يُكِنّ نوعا من الإزدراء وعدم الثقة اتجاه الدول الأنجلوساكسونية التي تريد أن تفرض نموذجها على أوروبا.[2]

[1] - Andrew Rossiter, " Pourquoi ce référendum, et pourquoi les Britanniques ont-ils voté pour le "Brexit" et contre le maintien du RU au sein de l'Union ? **"** ,dans: **http://angleterre.org.uk/civi/referendum-europe.htm** (07 /04/2017)

[2] - ***ibid***,

قدمت المملكة المتحدة طلبا ثانيا للإنضمام عام 1967،من طرف حكومة هارولد ويلسون **Harold Wilson** إلا أنه رُفِضَ للأسباب نفسها، وتقدمت بطلب ثالث عام 1971،من طرف رئيس الوزراء "**إدوارد هيث**" **Edward heath** وبالفعل تم قبول الطلب في جانفي 1972، بعد وصول **الرئيس جورج بومبيدو** إلى سدة الرئاسة الفرنسية، الذي غيّر سياسته تُجاه المملكة المتحدة، وتم التوقيع على الإتفاق في جانفي من عام 1973 .

غير أن الشعب البريطاني رفض القوانين التأسيسية لهذه السوق، ولم يقبل التنازل عن السيادة الوطنية لصالح المؤسسة الأوروبية التي رفضت انضمامه ورفعت في وجهه "الفيتو" لمرتين،وبقيت العلاقات متوترة بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي.[1]

وقد تمتعت المملكة المتحدة، على خلاف غيرها من الدول الأعضاء ، بامتيازات داخل الإتحاد الأوروبي ونذكر منها: [2]

– إعفاء المملكة المتحدة من المبادئ التأسيسية للإتحاد، فبعض قوانين الاتحاد الأوروبي لا تُفرض بالضرورة في المملكة المتحدة، بل هي تختار ما ترغب في تطبيقه، فمثلا لم توقع على القانون الأساسي للإتحاد الأوروبي.

– إحتفاظ المملكة المتحدة بعملتها النقدية وهي "الجنيه الإسترليني" ورمزه "£"، علما بأنه قد تم وضع عملة موحدة بموجب اتفاقية بين الدول الأعضاء، وذلك بتاريخ 1 جانفي 2002 ،اصطلح على تسميتها بـ "الأورو"، حيث وافقت 12 دولة من أصل 15 دولة على التنازل عن العملة الوطنية والدخول ضمن "منطقة الأورو"، وتمثلت الدول الثلاث الرافضة لهذه الإتفاقية في كل من المملكة المتحدة ، السويد والدنمارك. وحاليا وبعد توسع دول الإتحاد أصبحت منطقة الأورو تضم 19 دولة.

---

[1] - ***ibid***

[2] - سميحة عبد الحليم، ***مرجع سابق***

- المملكة المتحدة لا تنتمي إلى منطقة "شنغن"، فقد رفضت التوقيع على الإتفاقية سنة 1985، والتي تُجيز بحرية انتقال الأشخاص داخل المجال الجغرافي للدول الأعضاء.

- إستفادة المملكة المتحدة من خصم عن مساهمتها في ميزانية الإتحاد الأوروبي، وكان ذلك نتيجة الحملة التي قادتها رئيسة الوزراء البريطانية "مارغريت تاتشر" سنة 1988، تحتج فيها عن تكلفة مساهمة المملكة المتحدة في ميزانية الإتحاد الأوروبي المرتفعة مقارنة بمكاسب المملكة المتحدة.[1]

**المبحث الثاني: تبعات انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي**

كانت نتيجة استفتاء الشعب البريطاني حول خروج بلاده من الإتحاد أو البقاء فيه ، مرجحة لصالح "البريكسيت Brexit" بنسبة 51,9% بينما 48,1 %من الشعب حبّذوا بقاء بلادهم ضمن دول الإتحاد.

وسنتحدث في هذا المبحث، عن أسباب قرار الإنفصال عن الإتحاد أي "البريكست"، وتبعات هذا القرار على المملكة المتحدة وعلى السياسة فوق القومية للإتحاد الأوروبي.

**المطلب الأول : أسباب انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي**

على إثر نتيجة الإستفتاء التي حسمت القرار لصالح الخروج من الإتحاد، استقال رئيس الوزراء البريطاني "**دفيد كامرون**" **David Cameron**، وتم تعيين "**تريزا ماي**"* **Theresa May** في منصبه،والتي أُسنِدت لها مهمة قيادة المفاوضات مع المجلس الأوروبي ومحاولة التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين حتى لا تضطر المملكة المتحدة إلى تفعيل **المادة 50 من معاهدة ليشبونة (تم التوقيع على معاهدة ليشبونة في 13**

[1] – تمرابط إيمان ، ***مرجع سابق***، ص 81

***تيريزا ماي Theresa May** : ولدت عام 1956، تشغل منصب رئيسة الوزراء البريطانية منذ يوم 13جويلية 2016، وتنتمي إلى حزب المحافظين وتعد ثاني إمراة تشغل هذا المنصب بعد مارغريت تاتشر.

**ديسمبر 2007 كاتفاقية معدلة ومتمّمة لاتفاقية ماستريخت)**، حيث تحدد هذه المادة كيفية انسحاب إحدى الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بشكل طوعي ومن طرف واحد "وفقا للمتطلبات الدستورية الخاصة بها".

وهو حق للأعضاء لا يتطلب استخدامه تقديم أي تبرير له، وتتضمن المادة ما يلي: [1]

1- التفاوض بشأن "اتفاق انسحاب" يقره مجلس الاتحاد الأوروبي (يضم الدول الأعضاء الـ28) بـ"الأغلبية المؤهلة" (تحددها المادة 3/238- ب من "معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي") بعد موافقة البرلمان الأوروبي، وذلك بعد إخطار الدولة المنسحبة للإتحاد بعزمها مغادرته.

2- ينتهي مفعول تطبيق المعاهدات الأوروبية على الدولة المنسحبة اعتبارا من تاريخ دخول "اتفاق الانسحاب" حيز التنفيذ، أو بعد سنتين من تسلم الإتحاد رسميا قرار الإنسحاب،إذا لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق في هذه الأثناء. وبوسع الإتحاد والدولة المنسحبة منه أن يُقررا تمديد هذه المهلة بالتوافق بينهما، بشرط تصويت دول الإتحاد على ذلك بـ"الإجماع".

3- يجب أن يتفاوض الإتحاد مع الدولة المنسحبة للتوصل إلى اتفاق يحدد ترتيبات انسحابها، مع الوضع في الإعتبار البحث عن "إطار" لعلاقتها المستقبلية بالإتحاد. ويُجرى هذا التفاوض وفقا للمادة 218 (الفقرة 3) من "معاهدة عمل الإتحاد الأوروبي".

4- لا يحق للدولة المنسحبة المشاركة في المناقشات أو القرارات المتصلة بها والتي يجريها الاتحاد بشأن انسحابها.

5- إذا أرادت الدولة المنسحبة من الإتحاد الانضمام مجددا إليه؛ فإن طلبها يخضع لنفس الإجراءات المنصوص عليها في "المادة 49" من معاهدة لشبونة.

[1] - Journal Officielle de l'Union Européenne, ***versions consolidées du traité sur l'Union Européenne et du traité sur de le fonctionnement l'Union Européenne***, C83,30 mars 2010 ,P. 43,44

ولما كانت نتيجة المفاوضات سلبية، أعلنت رئيسة الوزراء البريطانية "تيريزا ماي" بتاريخ 2 أكتوبر 2016 ، أن المملكة المتحدة ستفعّل المادة 50 من معاهدة ليشبونة في مارس من سنة 2017 ، وهذا ما حدث فعلا.

وبتاريخ 17 جانفي 2017، ألقت رئيسة الوزراء " تيريزا ماي **Theresa May** " في "لانكشر هاوس **Lancaster House**"، كلمة شرحت فيها دوافع المملكة المتحدة للإنسحاب من الإتحاد الأوروبي، والتي تتطلع الحكومة البريطانية إلى الإستناد إليها في التفاوض للخروج من الإتحاد الأوروبي.

ومن أهم الدوافع التي جاءت في رسالة " **تيريزا ماي Theresa May** " والتي بعثت بها إلى رئيس مجلس الإتحاد الأوروبي "**دونالد توسك Donald tusk** " تخبره فيها بقرار المملكة المتحدة بالإنفصال عن الإتحاد الأوروبي (وهذا حسب الفقرة الأولى من المادة 50 من معاهدة ليشبونة)، ما يلي:

***«... ومن أسباب قرار المملكة المتحدة الخروج من الإتحاد الأوروبي:***

***الكثيرون في المملكة المتحدة شعروا بأن مكان المملكة المتحدة في الإتحاد الأوروبي، كان على حساب روابطها العالمية، وعلى حساب تأسيس تجارة حرة أكثر جرأة من العالم الأوسع.***

***وهناك أسباب أخرى هامة كذلك، فهناك اختلافات في تقاليدنا السياسية ، فخلافا لما هو الحال في دول أوروبا الأخرى ليس لدينا دستور مكتوب، بل إن مبدأ السيادة البرلمانية لدينا يقوم على أساس تسوية دستورية غير مكتوبة،ويتوقع الشعب مساءلة حكومته مباشرة، وبالنتيجة فإن المؤسسات فوق القومية كالتي أسسها الإتحاد الأوروبي، تجد نفسها غير مرتاحة تماما لتاريخنا السياسي وطريقة حياتنا،.....***

***وتصويتنا للخروج من الإتحاد لم يكن رفضا للقيم التي نشترك بها ،....بل تصويتنا بالخروج من الإتحاد ،كما نراه،***

***هو لاستعادة ديمقراطيتنا البرلمانية، وتقرير مصيرنا وطنيا، ولكي نصبح أكثر عالمية ودولية بالفعل والروح.***

***– ضبطُ قوانيننا بأنفسنا: ذلك يعني أن نكون مسؤولين عن شؤوننا الخاصة بنا، وقد طالب الملايين ممن صوتوا للخروج من الإتحاد الأوروبي، بأن نفعل ذلك.وبالتالي سوف نستعيد التحكم بقوانيننا، ونضع نهاية لولاية محكمة العدل الأوروبية على المملكة المتحدة، الخروج من الإتحاد يعني سن قوانيننا في ويستمنستر وإندبرة وكارديف وبلفاست. وسوف يفسر ذلك قضاة في محاكم في بلدنا وليس في لوكسمبورغ. حيث لن نخرج حقا من الإتحاد الأوروبي إن لم نكن نتحكم بقوانيننا بأنفسنا.***

***– ضبط الهجرة: ضبط هجرة القادمين إلى المملكة المتحدة باستقطاب المواهب الدولية بالشكل الذي يخدم المصالح الوطنية، وبالتالي سوف نتحكم بعدد القادمين إلى المملكة المتحدة من الإتحاد، بالشكل الذي يضمن سد النقص في المهارات دون أن ترتفع أعداد المهاجرين أكثر من اللازم.***

***–...ونظرا لاننا لن نكون بعد خروجنا من الإتحاد الأوروبي عضوا في السوق الموحدة، لن يتعين علينا المساهمة بمبالغ طائلة في ميزانية الإتحاد. قد تكون هناك برامج أوروبية معينة قد يكون علينا المساهمة فيها ، وفي هذه الحالة، وسيكون هذا القرار قرارنا، سيكون من المنطقي أن ندفع مساهمة بالمناسبة....***

***– إن نسبة التجارة بمقابل إجمالي الناتج المحلي، شهدت ركودا بشكل عام منذ انضمامنا للإتحاد الأوروبي، لهذا السبب حان وقت انطلاق المملكة المتحدة إلى العالم ومعاودة اكتشاف دورها كأمة تجارية عالمية عظيمة. وذلك يشكل أهمية كبيرة بالنسبة لي ، لدرجة أنني حين توليت منصب رئيسة الوزراء أسست لأول مرة وزارة التجارة الدولية التي يرأسها الوزير ليام فوكس. نريد الإنطلاق إلى العالم الأوسع، وأن نتاجر ونقيم علاقات عمل في كافة أنحاء العالم.وهناك دول مثل الصين والبرازيل ودول الخليج أعربت عن اهتمامها بالتوصل لاتفاقيات تجارية معنا.وقد بدأنا مباحثات بشأن الروابط التجارية مستقبلا مع دول كالولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ونيوزيلندا والهند.***

***كما ستواصل المملكة المتحدة العالمية التعاون مع شركائها الأوروبيين في مجالات هامة كمكافحة الجريمة والإرهاب وكذلك بمجال الشؤون الخارجية، حيث نواجه جميعنا في أوروبا تحديات متمثلة بالجريمة العابرة للحدود، والتهديد الإرهابي القاتل، وجميعنا نشترك بنفس المصالح والقيم،....وهذا يحتم علينا العمل معا لأجل صدها.***

***وإنني أفتخر بالدور الذي لعبته المملكة المتحدة، وستواصل لعبه، في الترويج لأمن أوروبا. فقد كان لالمملكة المتحدة دورا رائدا في التدابير اللازمة لحماية أمن قارتنا ، سواء أكان ذلك في تطبيق عقوبات ضد روسيا بعد عمليتها في القرم، او العمل لأجل السلام والإستقرار في دول البلقان، أو تأمين الحدود الخارجية لأوروبا.***

***وسنواصل العمل مع حلفائنا الأوروبيين بمجال السياسة الخارجية والدفاعية حتى بعد خروجنا من الإتحاد الأوروبي. »[1]***

[1] – "المملكة المتحدة العالمية: غايات الحكومة البريطانية في تفاوضها بشأن الخروج من الإتحاد الأوروبي" ، من موقع الحكومة البريطانية على الرابط: **www.gov.uk/government/speeches/the -governments-negotiating-objectives-for-exitings-the- eupm-speech.ar** (2017/04/ 21)

*نص الرسالة كاملا باللغة الإنجليزية، ملحق رقم 1

ومن تحليلنا لرسالة تريزا ماي، نستنتج أن أسباب المملكة المتحدة في اتخاذ قرار الإنفصال عن الإتحاد الأوروبي تتراوح بين الأسباب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.

**أولا: الأسباب الإقتصادية**

– للجانب الإقتصادي دافع كبير في جعل المملكة المتحدة تتخذ قرار الخروج من الإتحاد، حيث تَعتبِر دخولها للسوق الأوروبية المشتركة كلّفها غاليا، وأن مساهمتها في ميزانية أوروبا غير متكافئة مع باقي البلدان الأوروبية فهي تفوقهم بكثير نظرا لقوة اقتصادها الذي يفرض عليها ، حسب قوانين السوق المشتركة، أن تساهم بنسبة أكبر من باقي الدول الأوروبية، وهذا ما أشارت إليه سابقا رئيسة الوزراء البريطانية **مارغريت تاتشر*** **Margaret Tahtchar** في قمة رؤساء الدول الأوروبيين أين قالت مقولتها الشهيرة: « **I want my money back** » "**أريد عودة أموالي**"، و بخروج المملكة المتحدة يمكنها أن تحتفظ بـ 350 مليون جنيه إسترليني أسبوعيا[1].

– إضافة إلى الإقرار بأن الأورو هي «العملة الوحيدة» للاتحاد، وبأنه محور اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، شكّل حساسية كبيرة لدى الدول غير الأعضاء في منطقة اليورو، وعلى رأسها المملكة المتحدة، خاصة وأن سياسات البنك المركزي الأوروبي تصب في خدمة مصالح دول منطقة "الأورو" رغم مساهمة كل الدول الأعضاء في ميزانية الإتحاد دون استثناء.

– إن الدافع الأسمى هو إتجاه المملكة المتحدة للعالمية،وبالتالي تريد أن تفتح باب الإستثمار والتجارة مع دول أخرى غير الدول الأوروبية، مثل دول الخليج ، وكذا توسيع مجالات التعاون بينها وبين الولايات المتحدة

1 - Andrew Rossiter, , ***op . cit***

***مارغريت تاتشر:** رئيسة الوزراء البريطانية من 1979 إلى 1990 ، توفيت عن عمر يناهز 87 سنة، وخلال توليها منصب رئيسة الوزراء لُقبت " بالمرأة الحديدية" بسبب السياسة الاقتصادية اللبرالية "العنيفة" التي اتبعتها في تسيير شؤون المملكة المتحدة،و جرأتها السياسية وصرامتها وذكائها في اتخاذ القرارات وتمريرها .

الأمريكية ، إضافة إلى التعاون مع روسيا في مجال تحقيق الأمن ومحاربة الإرهاب والمجال الإقتصادي والمبادلات التجارية، والذي سيعمل على تحسين العلاقات بين المملكة المتحدة وروسيا بعد توترها لعدة سنوات.[1]

**ثانيا: الأسباب السياسية والأمنية**

أما في مجال في السياسة الخارجية والدفاع ، يمكننا القول أن المملكة المتحدة تريد أن تمارس سيادتها الكاملة على سياستها الخارجية، دون إملاءات المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي، فلا طالما اعترضت قيام سياسة خارجية مشتركة للإتحاد الأوروبي، كما أنها تُعارض إنشاء قوة عسكرية أوروبية موحدة، مخافة أن تعطي دورا عسكريا أكبر للاتحاد الأوروبي، وتُقوّض دور حلف شمال الأطلسي في الدفاع عن المصالح الأوروبية، وبالتالي تقلّص من النفوذ الأمريكي الذي يعتبر الحليف الإستراتيجي للمملكة المتحدة.

ومن خلال رسالة رئيسة الوزراء " **تيريزا ماي Theresa May** " ، يتبين لنا أن المملكة المتحدة لم ولن تكون راضية على معاهدات الإتحاد الأوروبي فهي "لا ترقى إلى مستوى طموحات دولة مثل المملكة المتحدة" – حسب الحكومة البريطانية– ويتعيّن على حكومات الإتحاد إصلاحها، وإلا فإنها ستنسحب من الإتحاد، خاصة فيما يخص الإلتزام بالعملة الموحدة، حيث قال وزير المالية البريطاني جورج اوزوبورن في هذا السياق : " يتعين تغيير معاهدات الاتحاد الاوروبي لحماية الدول الأعضاء التي لا تستخدم اليورو مثل المملكة المتحدة".

كما نلاحظ من خلال مضمون الرسالة أن الحكومة البريطانية ترى في نظام الإتحاد الأوروبي أنه يفتقر إلى الديموقراطية المعمول بها في النظام البريطاني، واعتبرت أن المؤسسات فوق القومية كالمفوضية الأوروبية غير المنتخبة تتميز بصلاحيات واسعة على حساب البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية.

[1] – إلينا أنانيفا، "المملكة المتحدة وروسيا مساع لتحسين العلاقات ولقاء قريب بين بوتين وماي"، في:
http://katehon.com/ar/article/brytny-wrwsy-ms-lthsyn-llqt-wlq-qryb-byn-bwtyn-wmy (2017/02/02)

– وتسعى المملكة المتحدة إلى التحرر من قيود وبروتوكولات الإتحاد الأوروبي، نظرا للطبيعة العالمية لتاريخ وثقافة المملكة المتحدة، والتي تطمح إلى العالم الأوسع خارج أوروبا.[1]

**ثالثا: الأسباب الإجتماعية**

– تعتبر أزمة المهاجرين من الدوافع الرئيسية للإنسحاب من الإتحاد، حيث تعاني المملكة المتحدة من تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين حيث يدخل للمملكة حوالي335.000 مهاجر سنويا، وهذا ما تسبب بممارسة ضغوطات على القطاع الخدماتي، ويتسبب في ارتفاع نسبة البطالة نتيجة استحواذ المهاجرين على المناصب، وهذا يهدّد استقرارها الداخلي وأمنها الإجتماعي، خاصة مع تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.[2]

– إن توقف المساهمة في ميزانية الإتحاد، والتي تعدّ أكبر ثاني مساهمة بعد ألمانيا، يمكّن المملكة المتحدة من استرجاع تلك المبالغ وتخصيصها لتطوير قطاعات اجتماعية هامة، مثل القطاع الصحي.

❖ شرحت هذه الرسالة التي وجهتها الحكومة البريطانية إلى أوروبا حكومة وشعبا، بعض أسباب اختيار الخروج من الإتحاد الأوروبي، لكن وراء هذه السطور من الرسالة، تكمن أسباب خفية أوحتها بعض الكلمات التي استعملتها تريزا ماي في رسالتها مثل "المملكة المتحدة العالمية" ، "أمّة"، "تاريخنا السياسي" ، "طريقة حياتنا" فتوظيف هذه الكلمات لم يأت اعتباطا بل تدل على أن المملكة المتحدة تريد أن تذكر أوروبا أنها "الإمبراطورية العظمى" التي تتحكم بمصيرها وحدها، كما تريد الإحتفاظ بهويتها البريطانية وتاريخها وتقاليدها ولا تريد الإنصهار في أوروبا لأنها المملكة المتحدة "العظمى" والتي كانت ولمدة طويلة من الزمن إمبراطورية تمتد على مشارق الأرض ومغاربها، ومن هنا جاءت تسميتها بالأإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس"، فكيف لهذه الدولة القوية اقتصاديا وسياسيا وقيميا واحتماعيا وثقافيا ودبلوماسيا أن تقبل أن تتحكم فيها قوى أخرى هم

[1]- تيريزا ماي ، في الكلمة التي ألقتها يوم 17 جانفي 2017 في لانكشر هاوس، تشرح فيها دوافع الإنسحاب.

[2] - سهام لحروري ، ***مرجع سابق***، ص. 348

أقل منها تاريخا؟ وكيف ترضى لهذا التاريخ الطويل والهوية المتميزة التي بنتها على مدار قرون أن تنصهر في الهوية الأوروبية؟

**المطلب الثاني: تبعات قرار الإنسحاب على المملكة المتحدة**

إن تفعيل المادة خمسين من معاهدة ليشبونة، والبدأ في تجسيد قرار "البريكست Brexit " من خلال المفاوضات الجارية بين الطرفين، قد أوضح أن هذا الإنفصال ليس بالسهل ولا بالهيّن، بل هو انفصال معقد ومتشابك، ويمكن وصفه بأهم إنفصال تاريخي طبَعَ القرن الواحد والعشرين.

ومثّلت نتائج الإستفتاء صدمة بالنسبة إلى الكثيرين، وبدأت تبعات الخروج تتفاعل على عدة مستويات :

- **المستوى الاقتصادي:** ومن تبعات الخروج على الإقتصاد نذكر:[1]

– فقدان العملة البريطانية أكثر من % 10 من قيمتها خلال يوم واحد، بينما شهدت أسواق الأسهم والسندات والبورصات الأوروبية، خاصة بورصة لندن، حالة من الفوضى بعد إعلان نتائج الاستفتاء، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار نتيجة منطقية لانخفاض قيمة الجنيه الاسترليني، وزيادة تكلفة أسعار الواردات.

– تأثّر لندن العاصمة البريطانية بهذا الإنسحاب بشكل خاص، لأنها تعد أكبر مُقدِّم للخدمات المالية في الإتحاد الأوروبي، حيث أن بنوكاً ومؤسسات مصرفية عالمية كثيرة تدير جزءاً من أعمالها من المملكة المتحدة لضمان ما يُعَرف بـ«حقوق جواز السفر» أي بإنشائها فروعاً لها في لندن، ستتمكن من الدخول إلى السوق الأوروبية كلها، ولكن بعد انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد ستضطر هذه المؤسسات والبنوك إلى إنشاء فروع لها في دول أوروبية أخرى؛ الأمر الذي سيؤدي إلى هبوط بنسبة 50% في الخدمات المالية المقدمة من لندن إلى الاتحاد الأوروبي، أي خسارة 10 مليارات جنيه إسترليني سنوياً .

[1] – "خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي :التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية"، ***المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات***، يوليو2016 ، ص 3-4

– سيتأثر الإقتصاد البريطاني نتيجة قرار الإنفصال ، بحكم أنّ الإتحاد الأوروبي يُعد الشريك الأول للمملكة المتحدة ، وتُعدُّ دول الإتحاد الأوروبي أسواقا لتصريف المنتوجات التجارية للمملكة المتحدة ،إذ بلغت صادراتها إليه في عام 2015 ما نسبته 44 % من إجمالي صادراتها، علما أن الميزان التجاري بين الطرفين يميل لمصلحة الإتحاد الأوروبي، ولا يبدو أنّ ثمة مصلحة له بالتنازل عن ذلك حتى بعد الإنفصال.

– كما يعني الخروج إعادة الجمارك، فسيصبح الإستيراد والتصدير أغلى حيث ستخسر المملكة المتحدة نحو 3% من الدخل القومي الإجمالي.

– ترتّب عن "البريكسيت Brexit" فاتورة خروج ، أطلق الإعلام عليها تسمية " فاتورة الطلاق" ،إذ تطالب المفوضية الأوروبية الحكومة البريطانية بمبلغ يتراوح مابين عشرين **(20)** إلى **(60) مليار أورو**، وهو المبلغ الذي يعادل القيمة التي تعهدت المملكة المتحدة دفعها في إطار مساهمتها في ميزانية الإتحاد حتى عام 2020، غير أن المملكة المتحدة ترفض دفع هذا المبلغ الكبير جدا، ولن تزيد عن دفع 20 مليار أورو فقط، خاصة وأن المادة 50 من معاهدة ليشبونة لا تُلزِم الدولة المنسحبة بدفع تعويض.

❖ **المستوى السياسي والأمني:**

– أدت نتيجة التصويت لصالح الخروج إلى إرباك ومفاجأة الجميع، حتى من هم في السلطة، فليس هناك من لديه خطة للخروج، حتى رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كامرون" الداعي إلى هذا الإستفتاء،لا يملك مخططات لدولته بعد "البريكسيت" ، بل اكتفى بتقديم الإستقالة من منصبه ورحل، وترك وراءه المملكة المتحدة حائرة في تطبيق المادة خمسين من إتفاقية ليشبونة بعد التصويت لصالح الخروج من الإتحاد الأوروبي.

✓ ومن الناحية الأمنية، قد يقود خروج المملكة المتحدة إلى تعقيد العلاقة مع جيرانها، فربما تقوم إسبانيا بإغلاق حدودها مع جبل طارق **(GIBRALTAR)** الذي تبلغ مساحته حوالي 7 كيلومترات، والملتصق بإقليم الأندلس حيث يعيش حوالي 33 ألف بريطاني، وهو منطقة بريطانية تتمتع باستقلال ذاتي. تخلت إسبانيا عنها لصالح التاج البريطاني عام 1713 بموجب معاهدة أوترخت، وتحاول إسبانيا استعادتها، لكن المملكة

المتحدة ترفض ذلك، وكذا سكان المنطقة المؤيدين لالمملكة المتحدة يرفضون ذلك، فقد صوت غالبيتهم في 2002 بنسبة 99% رافضين أية سيادة إسبانية عليهم.

وتشكل حقوق الصيد في المياه الإقليمية المتنازع عليها أحد مصادر الصراع والتوتر بين البلدين. ففي جويلية 2013، باشرت سلطات جبل طارق ببناء رصيد إسمنتي إصطناعي لحماية ثروتها السمكية، فاتهمتها إسبانيا بمنع وصول صياديها إلى منطقة تزخر بالأسماك وثمار البحر، ردت الحكومة الإسبانية بعد ذلك بإجراء تحقيق جمروكي صارم عند حدودها مع جبل طارق مما يؤدي الإنتظار طويلا لأجل العبور.

وقد رأى الإتحاد الأوروبي أن هذه الإجراءات الجمروكية غير مبالغ فيها، وقد زاد توغل السلطات الإسبانية المتكرر في المياه الإقليمية البريطانية حول جبل طارق من حدة التوتر في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فإسبانيا لا تعترف بحقوق جبل طارق فيما يتعلق بالمياه الإقليمية.[1]

والآن مصير إقليم جبل طارق معلق، ريثما تنتهي مفاوضات الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي، حيث تنص وثيقة المفاوضات أنه لا يمكن تطبيق أي اتفاق حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على جبل طارق دون موافقة من إسبانيا، مما يعطيها حق النقض، كما اقترحت إسبانيا سيادة مشتركة مع المملكة المتحدة تسمح لسكان جبل طارق بالحفاظ على بعض مزايا عضوية الاتحاد الأوروبي مع تمكين إسبانيا من "رفع علمها" هناك.

وفي المقابل المملكة المتحدة ترفض التخلي عن سيادتها لجبل طارق أو حتى تقاسمها وهي مستعدة لإعلان الحرب للدفاع عن سيادتها في الإقليم مادام سكان جبل طارق مؤيدين للسيادة البريطانية.[2]

– تذبذب الإستقرار داخل أقاليم المملكة المتحدة، وتهديد وحدتها، نتيجة إعادة طرح مسألة استقلال إسكتلندا، (نُظم الإستفتاء الأول سنة 2014، وتم التصويت لصالح بقاء اسكتلندا متحدة مع المملكة)، إذ يسعى دعاة

[1]- فيديو من اليوتوب على الرابط: **https://www.youtube.com/watch?v=RlWh89o7nx4** (18/ 2017/04)

[2] - فيديو على ***قناة الـ بي بي سي***، على الرابط: **http://www.bbc.com/arabic/world-39466388** (2017/04/04)

استقلالها إلى بقائها عضوا في الإتحاد الأوروبي. وقد جاء التوجه هذا عبر رئيسة وزراء إسكتلندا **نيكولا سترجن** التي صرحت أنّ تنظيم استفتاء جديد حول استقلال إسكتلندا بات مرجحًا جدًا، لأنها لا تريد أن يصبح الإسكتلنديون خارج الإتحاد الأوروبي رغمًا عنهم، بوصف أكثريتهم صوتت لمصلحة البقاء فيه. [1]

وقد يكون هذا القرار ورقة ضغط معنوية من رئيسة الوزراء الإسكتلندية إلى رئيسة الوزراء البريطانية لحملها على التراجع عن قرار الخروج من الإتحاد، وكذا حملها على الموافقة على مطالب اسكتلندا بحق الدخول إلى السوق المشتركة وإقامة علاقات مع الإتحاد الأوروبي بمعزل عن المملكة المتحدة، غير أن المملكة المتحدة لا تود العودة إلى الإتحاد من الباب الخلفي.

– كما ستعاود أزمة غلق الحدود بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا الظهور مجدداّ، بعد أن وجدت لها سبيلا للخلاص في إطار الإتحاد الأوروبي، وقد يتأزم الوضع بين البلدين في حال لم تتمكن مفاوضات الخروج إيجاد صيغة مناسبة لهذه المسألة التي أسفرت عن 3500 ضحية في وقت مضى.[2]

❖ **المستوى الإجتماعي:** وتتمثل بعض تبعات الخروج في المستوى الإجتماعي فيما يلي:

– **تنقل الرعايا البريطانيين داخل الإتحاد الأوروبي:** إذ يوجد نحو 1.26 مليون بريطاني يعيشون في دول أوروبية من بينها 381 ألف في إسبانيا ،253 ألف في إيرلندا ، 172 ألف في فرنسا، في ألمانيا حوالي131 ألف ، وفي إيطاليا حوالي 73 ألف.

فالعضوية في الاتحاد الأوروبي تمكّن المواطن البريطاني من التنقل بحرية، والعمل داخل دول الإتحاد من دون الحاجة إلى تصريحٍ خاص، أما الآن فسوف يحتاج إلى تأشيرة دخول لزيارتها، بالإضافة الى تكبد أعباء مالية

[1] - فيديو بعنوان " البرلمان الإسكتلندي يقرر تنظيم استفتاء حول الإستقلال عن المملكة المتحدة"، على الرابط:
**https://www.youtube.com/watch?v=Ski3IIohvYs**

[2] - Jérôme Gazzano et Andi Mutafaj,"le désenchantement du Brexit ou la mise en lumière des coûts de la sortie de l'Union", ***questions d'Europe***,N° 432 (02/05/2017),dans le cite internet officel de la fondation Robert Schuman

إضافية للسفر. وفضلًا عن ذلك، هناك شكوك وتساؤلات حول مصير عددٍ كبيرٍ من الموظفين البريطانيين الذين يعملون في مؤسسات أوروبية، وعلى وجه الخصوص في بروكسل (بلجيكا). [1]

– مصير الأوروبيين المقيمين في المملكة المتحدة والبالغ عددهم نحو **ثلاثة (03) ملايين شخص** ، حيث ترفض رئيسة الوزراء البريطانية **تيريزا ماي** التفاوض بشأنهم قبل الحصول على ضمانات **لـ1,2 مليون بريطاني** يعيشون في الاتحاد الاوروبي.

– إن الخصوصية التي تتمتع بها المملكة المتحدة، أدت إلى أنّ اندماجها الثقافي لم يكن بقوة وتأثير اندماجها الاقتصادي، فلا طالما كانت المملكة المتحدة كيانا اتحاديا خاصّا، تختلف علاقاته مع أوروبا عن علاقات أوروبا البينية، سواءً في الوقت الراهن ام في الماضي، الأمر الذي ساعد على التوصل لنتيجة الاستفتاء هذه.وبخروج المملكة المتحدة من الإتحاد،تكون قد تخلصت من المنظومة التي خنقتها طيلة أربعة عقود، وهذا سيمَكنها من انتهاج سياسة الإنفتاح على العالم الخارجي كدولة وطنية مستقلة بقراراتها.[2]

**المطلب الثالث: تبعات قرار الإنسحاب على السياسة فوق القومية للإتحاد الأوروبي**

أما بخصوص تداعيات خروج المملكة المتحدة على السياسة فوق القومية للإتحاد الأوروبي، فيُرجَّحُ أن تكون كبيرة أيضًا على الرغم من محاولات احتوائها، وتتجلّى هذه التداعيات على المستويات الآتية:

**أولا: المستوى الإقتصادي** : ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:[3]

– إنّ غياب المملكة المتحدة كدولةٍ غير عضو في منطقة الأورو ، والمعارضة الدائمة لسياسات البنك المركزي الأوروبي حول هذه العملة الموحدة، سيغير من طبيعة العلاقة بين أعضاء منطقة اليورو 19 دولة والدول

[1] - "الموافقة على البريكسيت بداية النهاية"، ***أخبار مصر*** ، في: **http://www.egynews.net**

[2] - رشا الجندي ،وائل اللحام، "الإستفتاء في المملكة المتحدة، الخلفيات والتداعيات الإقتصادية والسياسية"، في: **http://www.orientresearchcentre.com** (2017 /04/12)

[3] - خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة ، ***مرجع سابق***، ص. 5

الأوروبية غير الأعضاء في منطقة اليورو (8 دول ) لمصلحة التركيز أكثر على منطقة اليورو بوصفها محركا لمزيد من الاندماج الأوروبي في المستقبل.

✓ إن توقف مساهمة المملكة المتحدة في ميزانية الإتحاد يؤثر عليه، ويجعله يخسر أكبر مساهم من بين أعضائه حيث، وحسب الإختصاصيين،فإن عجز ميزانية الإتحاد الأوروبي سيتراوح مابين 10 و 17 مليار أورو. فخروج المملكة المتحدة سيخفض الدخل الوطني الخام للإتحاد الأوروبي إلى 1% حتمًا سيعمل الإتحاد الأوربي على الرفع في نسب مساهمات دوله وخاصة الدول التي تتمتع بإقتصاد قوي (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا)، أو قد يعمل على تخفيض مصاريفه، أو قد يجمع بين الزيادة في مساهمات الدول والتخفيض في المصاريف. غير أن هذه الإجراءات تتطلب إصلاح أو تعديل القرارات داخل الإتحاد والتي لا يجوز تعديلها إلا بالاجماع عليها ثم المصادقة عليها من قبل البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء. كما أن خروج المملكة المتحدة من الإتحاد وتوقفها عن المساهمة في ميزانيته يعني توقُّف العمل بمبدأ "الخصم" في ميزانية المساهمة، وبالتالي ستتأثر كل من النمسا، ألمانيا، هولندا والسويد،لأن هذه الدول تستفيد أيضا من الخصم في نسبة المساهمة في الميزانية. [1]

✓ إنكماش النمو الإقتصادي للإتحاد الأوروبي مقارنة بالمملكة المتحدة، وهذا تبعا لمعدل النمو الديمغرافي الأفضل الذي تتمتع به المملكة المتحدة مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى أين نجد نسبة كبيرة من السكان مسنّين، فمنتصف العمر يرتفع في ألمانيا من 40 سنة حاليا إلى 48 سنة في عام 2050، وفي فرنسا من 28 سنة إلى 45 سنة ، وفي هنغاريا من 38 سنة إلى 50 سنة. وتبعا للمفوضية الأوروبية، فإن إرتفاع معدل الإعالة الإجتماعية يخفّض نسبة النمو السنوي بمقدار ثلاثة أرباع بحلول عام 2040، فتبعا لتقديرات عدم توازن الأجيال

[1] -Jorg haas et Eulalia Rubio **," BREXIT ET BUDGET DE L'UE :MENACE OU OPPORTUNITE ?"** Cette publication s'inscrit dans le cadre du projet de recherche « Repair and Prepare: Strengthen the euro » mené par la Fondation Bertelsmann et le Jacques Delors Institut – Berlin, publiée le 16 janvier 2017.p9

في الأنظمة المالية للإقتصاديات العالمية، تحتاج الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بصورة عاجلة إلى زيادة الضرائب أو تخفيض الحويلات الحكومية.[1]

✓ وفي تقرير لصحيفة "ديرشبيغل" الألمانية،فإن أثر الخروج البريطاني على ألمانيا سيؤثر على رجال الأعمال في المملكة المتحدة وألمانيا قبل كل شيء، حيث توجد أكثر من 2500 شركة ألمانية في المملكة المتحدة، يعمل فيها 370 ألف شخص وتملك المملكة المتحدة 3000 شركة في ألمانيا. ولكن خروج المملكة المتحدة من الإتحاد سيعود بفائدة على ألمانيا، حيث ستكون صاحبة النصيب الأكبر من التأثير والزعامة في أوروبا كلها[2].

**ثانيا: على المستوى السياسي والأمني**

✓ المملكة المتحدة قوية ومؤثرة جدا في الثقافة والإقتصاد والمجالات العسكرية، وسيكون الإتحاد الأوروبي أضعف وأصغر من دون المملكة المتحدة، وسيضطرب التوازن السياسي الذي كان يضمنه وجودها مع ألمانيا وفرنسا داخل الإتحاد، كما ستتأثر السياسة الخارجية للإتحاد حيث قد يتناقص ثقل أوروبا في علاقتها مع الولايات المتحدة والصين وحتى مع الدول الناشئة مثل الهند والبرازيل.، وسيفقد الإتحاد دولة من أصل دولتين تتمتعان بحق الفيتو في الأمم المتحدة، كما سيفقد إحدى دولتيه النوويتين. [3]

---

[1] - نيل فرجوسون، ***الصّنم، صعود وسقوط الإمراطورية الأمريكية***، تر: معين محمد الإمام (المملكة العربية السعودية: مكتبات ونشر العبيكان، 2006)، ص. 249

[2] - د.صياح عزام، " الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي...خلفياته وتداعياته"، من الموقع الإلكتروني: **http://alwatan.sy/archives/60184** (2017/04/14)

[3] - Matthias Matthijs ,"Europe After Brexit, a les perfect union",in: **http://www.foreignaffairs.com/modal_forms/nojs/link-form/pdf/1118831** (19/04/2017)

✓ سيفقد الإتحاد الأوروبي جزءا هاما من قوته العسكرية والسياسية والمالية والدبلوماسية، بانفصال المملكة عنه، وبالتالي سيفقد جزءا هاما من القدرات التفاوضية لمؤسساته،وسيكون ضعيفا أمام الأزمات التي تعترضه من الخارج كالأزمة المالية العالمية والأوروبية، وأزمات دول الجوار التي تنعكس على الإتحاد الأوروبي.[1]

✓ أما فيما يتعلق بعملية صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي، فإنّ خروج المملكة المتحدة سوف يستدعي إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد؛ إذ إنّ خروجها سوف يؤدي إلى فقدان 29 من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي وكذلك 73 مقعدًا في البرلمان الأوروبي ( 8.5% من الوزن النسبي للتصويت ) ما يتطلب إعادة تحديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة، الأمر الذي سيؤدي حتمًا إلى تغيّر في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي تمتلك تمثيلًا أكبر في مؤسسات الإتحاد في عملية صنع القرار الأوروبي (ألمانيا وفرنسا وايطاليا)

✓ كما تتنامى الخشية الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في أوروبا بما يدفع الأحزاب اليمينية إلى المطالبة بأن تحذو حذو المملكة المتحدة، وبخاصة في الدول التي تعاني أزمات اقتصادية( اليونان، إسبانيا، المجر، إيطاليا ) كما دعا "حزب الحرية " المتطرف بهولندا و"الجبهة الوطنية" بفرنسا لمنح مواطني بلديهما فرصة الإستفتاء للخروج من الإتحاد الأوروبي، خاصة وأن أوروبا ستشهد سلسلة من المواعيد الإنتخابية التي قد تجعل مصير الإتحاد الأوروبي غامضا خاصة بعد صعود قوى اليمين المتطرف.

ونذكر هنا نتيجة الإنتخابات الفرنسية التي جاءت لصالح الإتحاد الأوروبي بفوز المترشح الوسطي "**إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron** " برئاسة الجمهورية الفرنسية، حيث أكد ماكرون في حملاته الإنتخابية على ضرورة تغيير آليات عمل مؤسسات الإتحاد الأوروبي حتى ترقى إلى مستوى تطلعات شعوبها وحتى تكون ملزمة للدول الأعضاء في الإتحاد.

[1] –Marek Dabrowski," brexit : quelles conséquences pour l'UE ?", ***confrontations Europe***, n°113 (avril – juin 2016), p .10

والموعد الإنتخابي القام سيكون في المملكة المتحدة في شهر جوان 2017، تزامنا مع انطلاق مفاوضات الخروج، وبعدها ستشهد أوروبا الإنتخابات الإتحادية في ألمانيا بين شهري أوت و أكتوبر 2017 .

✓ كما تطالب دول أوروبا الشرقية منذ فترة طويلة، بمنحها حقوقا خاصة، ومزايا مالية هائلة بالمليارات كالتي حصلت عليها المملكة المتحدة والدانمارك، ومن هنا ستعمل هذه الدول على استغلال نتائج الإستفتاء البريطاني لتحقيق مطالبها، حيث بعد خروج المملكة المتحدة لم يعد الآن من السهل على الإتحاد الأوروبي رفض مطالب الدول الشرقية بالحصول على امتيازات خاصة.

✓ من زاوية أخرى، يمكن القول أن انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي ، يمكن أن يصب في صالح هذا الأخير في بعده السياسي والأمني، علما أن المملكة المتحدة كانت على الدوام تعارض قيام سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وتعارض إنشاء حلف أوروبي ينافس حلف الشمال الأطلسي، أما من الجانب الإقتصادي فستتنفّس الدول الأعضاء من التفاوض مع المملكة المتحدة بشأن تخفيض المساهمة في الميزانية والتفاوض لتكييف معاهدات الإتحاد مع مصالح المملكة المتحدة، ومن هنا يكون الإتحاد الأوروبي قد تخلَّصَ من معرقِل له في استكمال مسار التجربة التكاملية، وتحقيق الأهداف المنشودة والتي لم تكن تشكل نفس أهداف المملكة المتحدة.

**ثالثا: على المستوى الإجتماعي**

✓ سيفقد الإتحاد الأوروبي مع خروج المملكة المتحدة حوالي 12% من سكانه، وبالتالي سينخفض نصيبه في التعداد السكاني العالمي بنحو 7%، وتكون قد فقدت بذلك قوة عاملة مؤهلة وماهرة.[1]

✓ كما يعتبر عامل الإنسجام بين الشعوب المكونة للاتحاد عنصراً هاماً في تحديد وزن ومستوى قوة الإتحاد على الساحة الدولية، فهناك تعدد في الثقافات واللغات بل وفي التمسك بالهوية الوطنية، وبالتلي فإن مستقبل الاتحاد الأوروبي يبقى خاضعاً لعامل مصلحة الدول الأعضاء ورهينا لحجم المكاسب التي تجنيها الشعوب على مستوى كل دولة، لذا سيستمر التمسك بالسيادة الوطنية والإستقلال السيادي للدولة الواحدة لأن ثقافة شعار نحن الهولنديون، أو نحن الإنجليز، أو نحن الألمان، أو نحن الفرنسيون، سيبقى يخيم على النخبة.

[1] – ***ibid***

**خلاصة:**

من خلال ما سبق ذكره بالشرح والتحليل والتفصيل، نستنتج أن دولة المملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية قد استأثرت الخروج من الحاضنة الأوروبية رغم الإمتيازات التي تتمتع بها داخل الإتحاد الأوروبي ورغم المعاملات التجارية الهامة بينها بين دول الإتحاد.

وتعتبر هذه الخطوة لحظة تاريخية، بحيث لم يشهد الإتحاد الأوروبي من قبل انسحاب أية دولة عضو، ولهذا فتفعيل المادة الخمسين (50) من معاهدة ليشبونة التي تكفل حق الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي للدول الأعضاء، هو بمثابة مغامرة وترقب للإتحاد الأوروبي، فغياب تجربة سابقة عقّد من بدأ المفاوضات،

أما عن تداعيات خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على توجهات السياسة فوق القومية، فقد ظهر جزء منها حتى قبل تفعيل المادة 50 وقبل الخروج البريطاني بصفة نهائية من العضوية في الإتحاد. فتداعيات الخروج لم تقتصر على المملكة المتحدة وحدها ، ولا على الإتحاد الأوروبي وحده، بل ينكس هذا القرار على الطرفين معا،غير أن المملكة المتحدة مستعدة للمواجهة هذه التداعيات التي كانت مستعدة لها من قبل فهي ليست بالمفاجِئة للمملكة المتحدة ، على عكس الإتحاد الأوروبي الذي وضعه قرار "البريكسيت"، ولأول مرّة في تاريخه، أمام تحديات تطبيق المادة خمسين من معاهدة ليشبونة.

وبقرار انفصال المملكة المتحدة عن الإتحاد الأوروبي ، تكون قد فتحت بابا للسؤال حول مدى نجاح أو فشل السياسة فوق القومية التي بناها الإتحاد على أساس تعقيد مؤسساتي صارم؟

وقد يكون صعبا إطلاق حكم الفشل على التجربة التكاملية للإتحاد الأوروبي في هذا الوقت المبكر، خاصة وأن المفاوضات على الخروج لم تبدأ بعد، ولكن مؤسسات الإتحاد الأوروبي أثبتت فشلها في احتواء أزمات ورغبات أعضائه، وما هذا التعقيد المؤسساتي أو حتى هذا الكيان الأوروبي والهياكل السياسية والاقتصادية الموجودة فيه إلا لخدمة أهداف ومصالح قومية تحت غطاء فوق القومية.

# خـــــاتـــمـــــة

# خاتمة

مما سبق ، ومن خلال ما تعرضت له الدراسة من عرض وتفسير وتحليل لمجموعة من المعلومات والمؤشرات والحقائق، يتضح لنا أن المملكة المتحدة قد وجهت ضربة قوية للإتحاد الأوروبي باتخاذها قرار الإنفصال عنه ، وبالتالي تكون قد وضعت مصداقيته ومشروعيته في كفّة الميزان، حيث اتضح من خلال ما تقدم سالفا، أن الإتحاد الأوروبي لم يأت لتحقيق رفاهية الشعوب بالقدر الذي جاء لتحقيق مصالح منفعية قومية، قصد الوقوف في وجه النفوذ الأمريكي ومنعه من السيطرة على أوروبا التي كادت أن تُبتلع من طرف أمريكا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفترة الحرب الباردة.

كما لاحظنا أن الإتحاد الأوروبي هو تسمية مُظلِّلة لشعوب أوروبا، خاصة وشعوب العالم بصفة عامة، فهو لا يشكّل اتحادا حقيقيا في إطاره الوحدوي والإندماجي، وإنما تأسَّسَ ليكون غطاء تستعمله الدول الأوروبية القوية اقتصاديا وسياسيا في سبيل تمرير سياساتها التي تخدم مصالحها القومية، وتؤمّن لها البقاء، فأهداف التكامل التي أتت بها نظريات العلاقات الدولية، تبقى في الأساس أهدافا نظرية، إذ أن المحرك الأساسي لتجمّع الدّول الأوروبية ما هو إلاّ حتمية اقتصادية، بُنيت على إيديولوجية منفعية محضة، تضْمَنُ الدّولُ الأوروبية من خلالها السيطرة الإقليمية والتوغّل العالمي، قصد التصدي للنفوذ الأمريكي في أوروبا ومنافسته على مناطق النفوذ العالمية، و ضمان مكانتها في الساحة الدولية في ظل تصاعد قوى اقتصادية جديدة أفرزها نظام العولمة. ومن هنا نؤكد فرضية الدراسة القائلة أن المداخل النظرية لتحقيق التكامل والوحدة، لا تفسر المعنى الحقيقي للتكامل، بل هي مجرد نظريات أتت بحلول آنية لمّا كانت أوروبا تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فوجدت الدول الأوروربية الخلاص في التعاون فيما بينها, ورغم النتائج المحققة في المجال الإقتصادي من رخاء وازدهار ووحدة، إلا أن الوحدة السياسية والأمنية والإجتماعية لم تتحقّق ولن تتحقق.

وبالعودة إلى رغبة الشعب البريطاني بالإنفصال عن الإتحاد الأوروبي، والذي فعّلته الحكومة البريطانية بمباشرة المفاوضات حول إنهاء عضويتها في الإتحاد ، فقد استنتجنا من خلال المعلومات المستقاة من الكتب والدراسات والأبحاث، أن الدافع وراء هذه الرغبة وهذا القرار، هو دافع الهوية البريطانية بصفة أولية، فالفئة المؤيدة للخروج من الإتحاد، تؤكد أن الهوية والخصوصية البريطانية ستزول إن بقيت حبيسة الإتحاد الأوروبي، وحبيسة قرارات المفوضية الأوروبية، ولكن بالإنفصال يمكنهم المحافظة على

الطابع الثقافي والهوية البريطانية، كما أن المملكة المتحدة تريد استرجاع الجزء المتنازل عنه من السيادة بشأن قراراتها الداخلية، والتحرر من قيود قوانين المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي، وكذا ممارسة سياستها الخارجية بكل راحة، واتخاذ قراراتها بكل حرية، ودون العودة إلى مؤسسات صنع القرار الفوق قومية. وهنا نؤكد الفرضية الرئيسية للدراسة القائلة بأن رغبة الشعب البريطاني في الخروج من الإتحاد الأوروبي هي تعبير عن فشل الإتحاد كمؤسسة فوق قومية من تخليص الدول المنضوية تحت لوائها من النزعة القومية.

ولا يمكن حصر تبعات قرار خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي على توجهات السياسة فوق القومية، في فشل هذه المؤسسة من تكوين اتحاد فعلي قائم على تحقيق الرفاه لشعوب الدول المنتمية إليه مع المحافظة على خصوصية وحرية كل دولة، بل تتعداها إلى إمكانية أن تتفكك هذه المؤسسة الفوق قومية التي انكشفت هشاشتها أمام عدة أزمات مرت بها خلال مسيرتها التكاملية، حيث كانت في كل مرة تحاول حل المشاكل والنزاعات بحلول آنية لتهدئة الأوضاع فقط، ولكن ومع تنامي النّزعة القومية وتصاعد الشعبوية، ومع غياب التضامن بين الدّول الأوروبية، رغم أننا في عصر العولمة الذي يلغي الحدود الجغرافية والإنتماءات العرقية ويحفّز على النزعة التعاونية، نرى أن الإتحاد الأوروبي غير قادر على تحقيق هدفه الجوهري المتمثل في الوصول إلى الوحدة السياسية والأمنية والثقافية والإجتماعية لدول أوروبا، الأمر الذي شجّع تنامي النزعة الإنفصالية لبعض دول الإتحاد مثل المملكة المتحدة التي لم يكن دخولها إلى الإتحاد عن قناعة منذ البداية، وهذا إثبات للفرضية الثالثة للدراسة القائلة بإمكانية تفكك الإتحاد الأوروبي مستقبلا، حيث يمكن أن نُطبّق عليه في هذه الحالة نظرية الدومينو.

ومن خلال هذه الدراسة، خلُصنا إلى النتائج التالية:

– إن قرار انفصال المملكة المتحدة عن الإتحاد الأوروبي، سيجعل الإتحاد يشهد جملة من الإستفتاءات مستقبلا للمطالبة بالإنفصال، ما يؤدي إلى إضعافه في الحاضر وتفككه في المستقبل، خاصة إذا كانت نتيجة للمفاوضات التي ستدوم عامين كاملين وقد تمتدّ أكثر، لن تكون لها إرتدادات كبيرة على المملكة المتحدة.

# خاتمة

– إن مستقبل المملكة المتحدة ومستقبل الإتحاد الأووربي، والعلاقة الثنائية بينهما، ليست واضحة المعالم بعد، فالطرفان يستعدّان لإطلاق المفاوضات في الأيام القليلة المقبلة، هذه المفاوضات التي قد تطول لأكثر من العامين، في حال موافقة أعضاء المجلس الأوروبي على تمديد المدة، وهذا نظرا لطبيعة العلاقة التي تربط الطرفان ببعضهما، فالإتحاد الأوروبي هو أكبر سوق لتصريف المنتجات البريطانية، كما أن المملكة المتحدة وبالتحديد مدينة لندن، تمثل مصرف أوروبا، فالملفات الكثيرة والمسائل العالقة بين الطرفان تحتاج لوقت طويل لأجل حل تفاصيلها،بحكم مدة العضوية الطويلة نسبيا للمملكة المتحدة في الإتحاد الأوروبي، ومن هنا فمن مصلحة الطرفان أن يُبقيا على علاقات الود والتعاون بينهما لضمان تحقيق المصالح القومية.

– لا تزال النزعة القومية تسيطر على دول العالم، وخاصة الدول الكبرى التي تمتلك تاريخا عريقا فالمملكة المتحدة التي كانت قديما إمبراطورية بريطانيا العظمى، تريد استرجاع مجدها ونفوذها وهيمنتها في النسق الدولي،فلا يمكن أن تدع لتاريخها الطويل وحضارتها العريقة وقوة نفوذها أن تضمحلّ وتنصهر في الإتحاد الأوروبي الذي يعيق من تحرّكاتها من خلال سياساته المشتركة.

– إن رغبة المملكة المتحدة في الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي، تفيد أن أية مبادرة جادة للتكامل لا تعدو أن تكون إلاّ حيلة استراتيجية لتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح القومية، والوصول إلى مناطق ذات أهمية حيوية، وتمرير القرارات التي من شأنها خدمة المصلحة القومية أولاّ، وهذه الأسباب كفيلة أن تضحض نظريات التكامل أو الاندماج، وتمنع كل بوادر الوحدة أو الفوق قومية.

– إن هذا المسعى البريطاني سيكون له كذلك عواقب أخرى في إختلال الإقتصاد العالمي المبني على شبكة من التعاملات التجارية المتشابكة والمتداخلة بين الدول، يحكمها مبدأ المنافسة ومنطق القوة والهيمنة والنفوذ، ويطبعها التكالب والصراع بين القوى الكبرى على المناطق الحيوية التي تزخر بمصادر الطاقة ومنابع المياه والقوة العاملة. وبالتالي، فهي حرب باردة بثوب جديد بين أقطاب تقليدية وتكتلات منفعية ترمي إلى تموقعات إستراتيجية في كنف التسابق للسيطرة على أسواق المستعمرات التقليدية ، وهذا لأجل ضمان البقاء والإستمرارية.

# الملاحق

# الملحق رقم 1

## رسالة رئيسة الوزراء البريطانية

## "تيريزا ماي THERESA MAY"

## إلى رئيس مجلس الإتحاد الأوروبي

## "دونالد توسك Donald tusk "

## بتاريخ 29 مارس 2017

10 DOWNING STREET
LONDON SW1A 2AA

THE PRIME MINISTER

29 March 2017

Dear President Tusk

On 23 June last year, the people of the United Kingdom voted to leave the European Union. As I have said before, that decision was no rejection of the values we share as fellow Europeans. Nor was it an attempt to do harm to the European Union or any of the remaining member states. On the contrary, the United Kingdom wants the European Union to succeed and prosper. Instead, the referendum was a vote to restore, as we see it, our national self-determination. We are leaving the European Union, but we are not leaving Europe – and we want to remain committed partners and allies to our friends across the continent.

Earlier this month, the United Kingdom Parliament confirmed the result of the referendum by voting with clear and convincing majorities in both of its Houses for the European Union (Notification of Withdrawal) Bill. The Bill was passed by Parliament on 13 March and it received Royal Assent from Her Majesty The Queen and became an Act of Parliament on 16 March.

Today, therefore, I am writing to give effect to the democratic decision of the people of the United Kingdom. I hereby notify the European Council in accordance with Article 50(2) of the Treaty on European Union of the United Kingdom's intention to withdraw from the European Union. In addition, in accordance with the same Article 50(2) as applied by Article 106a of the Treaty Establishing the European Atomic Energy Community, I hereby notify the European Council of the United Kingdom's intention to withdraw from the European Atomic Energy Community. References in this letter to the European Union should therefore be taken to include a reference to the European Atomic Energy Community.

This letter sets out the approach of Her Majesty's Government to the discussions we will have about the United Kingdom's departure from the European Union and about the deep and special partnership we hope to enjoy – as your closest friend and neighbour – with the European Union once we leave. We believe that these objectives are in the interests not only of the United Kingdom but of the European Union and the wider world too.

It is in the best interests of both the United Kingdom and the European Union that we should use the forthcoming process to deliver these objectives in a fair and orderly manner, and with as little disruption as possible on each side. We want to make sure that Europe remains strong and prosperous and is capable of projecting its values, leading in the world, and defending itself from security threats. We want the United Kingdom, through a new deep and special partnership with a strong European Union, to play its full part in achieving these goals. We therefore believe it is necessary to agree the terms of our future partnership alongside those of our withdrawal from the European Union.

The Government wants to approach our discussions with ambition, giving citizens and businesses in the United Kingdom and the European Union – and indeed from third countries around the world – as much certainty as possible, as early as possible.

I would like to propose some principles that may help to shape our coming discussions, but before I do so, I should update you on the process we will be undertaking at home, in the United Kingdom.

The process in the United Kingdom

As I have announced already, the Government will bring forward legislation that will repeal the Act of Parliament – the European Communities Act 1972 – that gives effect to EU law in our country. This legislation will, wherever practical and appropriate, in effect convert the body of existing European Union law (the "acquis") into UK law. This means there will be certainty for UK citizens and for anybody from the European Union who does business in the United Kingdom. The Government will consult on how we design and implement this legislation, and we will publish a White Paper tomorrow. We also intend to bring forward several other pieces of legislation that address specific issues relating to our departure from the European Union, also with a view to ensuring continuity and certainty, in particular for businesses. We will of course continue to fulfil our responsibilities as a member state while we remain a member of the European Union, and the legislation we propose will not come into effect until we leave.

From the start and throughout the discussions, we will negotiate as one United Kingdom, taking due account of the specific interests of every nation and region of the UK as we do so. When it comes to the return of powers back to the United Kingdom, we will consult fully on which powers should reside in Westminster and which should be devolved to Scotland, Wales and Northern Ireland. But it is the expectation of the Government that the outcome of this process will be a significant increase in the decision-making power of each devolved administration.

Negotiations between the United Kingdom and the European Union

The United Kingdom wants to agree with the European Union a deep and special partnership that takes in both economic and security cooperation. To achieve this, we believe it is necessary to agree the terms of our future partnership alongside those of our withdrawal from the EU.

If, however, we leave the European Union without an agreement the default position is that we would have to trade on World Trade Organisation terms. In security terms a failure to reach agreement would mean our cooperation in the fight against crime and terrorism would be weakened. In this kind of scenario, both the United Kingdom and the European Union would of course cope with the change, but it is not the outcome that either side should seek. We must therefore work hard to avoid that outcome.

It is for these reasons that we want to be able to agree a deep and special partnership, taking in both economic and security cooperation, but it is also because we want to play our part in making sure that Europe remains strong and prosperous and able to lead in the world, projecting its values and defending itself from security threats. And we want the United Kingdom to play its full part in realising that vision for our continent.

Proposed principles for our discussions

Looking ahead to the discussions which we will soon begin, I would like to suggest some principles that we might agree to help make sure that the process is as smooth and successful as possible.

i. **We should engage with one another constructively and respectfully, in a spirit of sincere cooperation.** Since I became Prime Minister of the United Kingdom I have listened carefully to you, to my fellow EU Heads of Government and the Presidents of the European Commission and Parliament. That is why the United Kingdom does not seek membership of the single market: we understand and respect your position that the four freedoms of the single market are indivisible and there can be no "cherry picking". We also understand that there will be consequences for the UK of leaving the EU: we know that we will lose influence over the rules that affect the European economy. We also know that UK companies will, as they trade within the EU, have to align with rules agreed by institutions of which we are no longer a part – just as UK companies do in other overseas markets.

ii. **We should always put our citizens first.** There is obvious complexity in the discussions we are about to undertake, but we should remember that at the heart of our talks are the interests of all our citizens. There are, for example, many citizens of the remaining member states living in the United Kingdom, and UK citizens living elsewhere in the European Union, and we should aim to strike an early agreement about their rights.

iii. **We should work towards securing a comprehensive agreement.** We want to agree a deep and special partnership between the UK and the EU, taking in both economic and security cooperation. We will need to discuss how we determine a fair settlement of the UK's rights and obligations as a departing member state, in accordance with the law and in the spirit of the United Kingdom's continuing partnership with the EU. But we believe it is necessary to agree the terms of our future partnership alongside those of our withdrawal from the EU.

iv. **We should work together to minimise disruption and give as much certainty as possible.** Investors, businesses and citizens in both the UK and across the remaining 27 member states – and those from third countries around the world – want to be able to plan. In order to avoid any cliff-edge as we move from our current relationship to our future partnership, people and businesses in both the UK and the EU would benefit from implementation periods to adjust in a smooth and orderly way to new arrangements. It would help both sides to minimise unnecessary disruption if we agree this principle early in the process.

v. **In particular, we must pay attention to the UK's unique relationship with the Republic of Ireland and the importance of the peace process in Northern Ireland.** The Republic of Ireland is the only EU member state with a land border with the United Kingdom. We want to avoid a return to a hard border between our two countries, to be able to maintain the Common Travel Area between us, and to make sure that the UK's withdrawal from the EU does not harm the Republic of Ireland. We also have an important responsibility to make sure that nothing is done to jeopardise the peace process in Northern Ireland, and to continue to uphold the Belfast Agreement.

vi. **We should begin technical talks on detailed policy areas as soon as possible, but we should prioritise the biggest challenges.** Agreeing a high-level approach to the issues arising from our withdrawal will of course be an early priority. But we also propose a bold and ambitious Free Trade Agreement between the United Kingdom and the European Union. This should be of greater scope and ambition than any such agreement before it so that it covers sectors crucial to our linked economies such as financial services and network industries. This will require detailed technical talks, but as the UK is an existing EU member state, both sides have regulatory frameworks and standards that already match. We should therefore prioritise how we manage the evolution of our regulatory frameworks to maintain a fair and open trading environment, and how we resolve disputes. On the scope of the partnership between us – on both economic and security matters – my officials will put forward detailed proposals for deep, broad and dynamic cooperation.

vii. **We should continue to work together to advance and protect our shared European values.** Perhaps now more than ever, the world needs the liberal, democratic values of Europe. We want to play our part to ensure that Europe remains strong and prosperous and able to lead in the world, projecting its values and defending itself from security threats.

The task before us

As I have said, the Government of the United Kingdom wants to agree a deep and special partnership between the UK and the EU, taking in both economic and security cooperation. At a time when the growth of global trade is slowing and there are signs that protectionist instincts are on the rise in many parts of the world, Europe has a responsibility to stand up for free trade in the interest of all our citizens. Likewise, Europe's security is more fragile today than at any time since the end of the Cold War. Weakening our cooperation for the prosperity and protection of our citizens would be a costly mistake. The United Kingdom's objectives for our future partnership remain those set out in my Lancaster House speech of 17 January and the subsequent White Paper published on 2 February.

We recognise that it will be a challenge to reach such a comprehensive agreement within the two-year period set out for withdrawal discussions in the Treaty. But we believe it is necessary to agree the terms of our future partnership alongside those of our withdrawal from the EU. We start from a unique position in these discussions – close regulatory alignment, trust in one another's institutions, and a spirit of cooperation stretching back decades. It is for these reasons, and because the future partnership between the UK and the EU is of such importance to both sides, that I am sure it can be agreed in the time period set out by the Treaty.

The task before us is momentous but it should not be beyond us. After all, the institutions and the leaders of the European Union have succeeded in bringing together a continent blighted by war into a union of peaceful nations, and supported the transition of dictatorships to democracy. Together, I know we are capable of reaching an agreement about the UK's rights and obligations as a departing member state, while establishing a deep and special partnership that contributes towards the prosperity, security and global power of our continent.

Yours sincerely

His Excellency Mr Donald Tusk

# قائمـــة المراجـــع

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية:

### أولا: الكتب


1. الإمام ، محمد محمود . ***تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي***.القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998.
2. المبيضين، مخلد عبيد . ***الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة***.المملكة الأردنية الهاشمية:الأكاديميون للنشر والتوزيع،2012 .
3. العنبكي، حسن طه.حميد و العقابي، حسين زاير، نرجس. ***أصول البحث العلمي في العلوم السياسية***.العراق: دار أوما.
4. الشيمي، محمد لطفي، زكريا ، ***النظام البرلماني: البرلمان الإنجليزي نموذجا***.القاهرة: شبكة الألوكة، 2009.
5. أسعد، عطا الله، مرفت .***التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس 1869-1904***. الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب، 2004.
6. دان، تيم وآخرون. ***نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع***، تر: ديما الخضرا . طرابلس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016.
7. كردي، دحام، محمد ، ***مستقبل الإتحاد الأوروبي***, منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
8. وورهاوس، ك.م.***السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية***. تر: حسين القباني ، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.
9. ويلكينسون، بول. ***العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا*** .تر: لبنى عماد تركي. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط.1.
10. حمداوي، جميل . ***نظريات علم الإجتماع*** . شبكة الألوكة،المغرب:ط.1، 2015.
11. مشورب ،إبراهيم . ***المنظمات الدولية والإقليمية***. بيروت: دار المنهل اللبناني.
12. نافعة ،حسن. ***الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربي***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط. 1، 2004.
13. عبد السلام، جعفر . ***المنظمات الدولية***. القاهرة: دار النهضة العربية، ط.6.
14. عودة،جهاد. ***علم الإدارة الدولية: البناء التحتي للعلاقات الدولية***. منشورات المكتب العربي للمعارف.
15. فرجوسون، نيل . ***الصّنم، صعود وسقوط الإمراطورية الأمريكية***، تر: معين محمد الإمام .المملكة العربية السعودية: مكتبات ونشر العبيكان، 2006.
16. مقلّد ، صبري، اسماعيل . ***العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات*** .القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.
17. غريفيتش ،مارتن وأوكالاهان،تيري . ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*** .دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2008.


### ثانيا:الأبحاث والدراسات


18. جماز، طارق علي. "إدارة الاعمال الدولية".الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد،للدراسات العليا.
19. نوفل، أحمد سعيد ، "الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة : الواقع والتحديات". الأردن :جامعة اليرموك.
20. عبد القادر،عبد العالي ." محاضرات النظم السياسية المقارنة".جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
21. "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي :التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، يوليو 2016 .

# قائمة المراجع

## ثالثا:المقالات


22. المقداد، محمد وسرحان صايل ." الإتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، م. 19، ع. 2 (2013).
23. السعيد، ملاح ."التكامل الجهوي كآلية لتفكيك بنية النزاعات الدولية"، السياسة العالمية، ع.1، 2017.
24. حروري، سهام . "سياسات الإتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية"، مجلة المفكر ، ع. 8.
25. مقلّد،طلال، حسين. "أوربة السياسة الخارجية: جدلية الوطنية والجماعة والسياسات الأوروبية"، السياسة الدولية،ع. 198 (أكتوبر 2014).
26. مقلد، طلال، حسين ، "السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي في نظريات العلاقات الدولية–حالة تطبيقية–" جامعة بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية: مجلة الفكر، العدد التاسع.
27. تمرابط، إيمان . "رهانات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية"، "جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية"، ع. 8 (يناير / كانون الثاني، 2017).
28. محمد،على محمد. " لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الإتحاد الأوروبي"، المركز الوطني للسياسات الزراعية. سوريا: تشرين الثاني، 2016.
29. "مسار الإنتقال نحو الديمقراطية،حالة بريطانيا وإيرلندا الشمالية" ، مجلة إنتقالية واستشفاف،أشغال محاضرات من جانفي إلى جوان 1996.الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة ، 1997.


## رابعا:الأطروحات


30. بيرم ، فاطمة . ***أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة***. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010.
31. جديد ،لبنة . ***السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج*** . بحث علمي لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية. جامعة تشرين ،كلية الإقتصاد، قسم الإقتصاد والتخطيط، سنة 2004.
32. لخضر، مداني. ***تطور سياسة التعريفة الجمروكية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الإقتصادية الإقليمية*** ،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي ، 2005 –2006 .


## خامسا: الدوريات والمجلات


33. جوردون، فيليب. ***سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة***. أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة: سلسلة دراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع.25.
34. فرج ، أنور محمد.***السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط،إعلان برشلونة أنوذجا***.مجلة دراسات دولية، العدد 39.

## سادسا: المواقع الإلكترونية


35. الجندي،رشا واللحام، وائل "الإستفتاء في بريطانيا، الخلفيات والتداعيات الإقتصادية والسياسية"، في: **http://www.orientresearchcentre.com**
36. أنانيفا، إلينا . "بريطانيا وروسيا مساع لتحسين العلاقات ولقاء قريب بين بوتين وماي"، في: **http://katehon.com/ar/article/brytny-wrwsy-ms-lthsyn-llqt-wlq-qryb-byn-bwtyn-wmy**
37. جلال، محمد. "قصة تحول الإقتصاد البريطاني"، في: **http://blogs.mubasher.info/**
38. سعد الدين، أسماء. "البنك المركزي الأوروبي في فرامكفورت-ألمانيا"، في: **http://www.almrsal.com/post/427091**
39. عبد الحليم ، سميحة. " الإتحاد الأوروبي يواجه خطر التفكك"، في: **http://www.egynews.net/814414/**
40. عزام ، صياح ." الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي...خلفياته وتداعياته"، من الموقع الإلكتروني: **http://alwatan.sy/archives/60184**
41. خضر، مجد . " الدول التي تتعامل باليورو"، في: http://**mawdoo3.com/**
42. "الموافقة على البريكسيت بداية النهاية"، ***أخبار مصر*** ، في: **http://www.egynews.net**
43. الموقع الرسمي للحكومة البريطانية، "بريطانيا العالمية: غايات الحكومة البريطانية في تفاوضها بشأن الخروج من الإتحاد الأوروبي" في: **www.gov.uk/government/speeches/the -governments-negotiating-objectives-for-exitings-the-eupm-speech.ar**
44. "نواب بريطانيون: إسبانيا تخلق المشاكل بخصوص جبل طارق"، ***قناة الـ بي بي سي***، على الرابط: **http://www.bbc.com/arabic/world-39466388**
45. "ما يجب أن تعرفه عن النظام البرلماني (مثال النظام البريطاني)". ***الشروق*** ، 25 فيفري 2011، في : **http://www.turess.com/alchourouk/182614**
46. ***موسوعة مقاتل من الصحراء***. ع. الثامن عشر(سنة 2017) ،" بيانات اقتصادية"، في: **http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/United-Kin/Sec05.doc_cvt.htm**
47. "مستقبل بريطانيا بعد الخروج من بوابة الاتحاد الأوروبي" . قناة سكاي نيوز العربية، في: **https://www.youtube.com/watch?v=PROcv5uc4IQ**


## المراجع باللغات الأجنبية:

### أولا:المصادر الرسمية


48. Journal Officielle de l'Union Européenne, ***versions consolidées du traité sur l'Union Européenne et du traité sur de le fonctionnement l'Union Européenne***, C83,30 mars 2010 ,P. 43,44

# قائمة المراجع

## ثانيا: الكتب


49. BALASSA, Bela**.** ***THE THEORY OF ECONOMIC INTEGRATION***. Routledge revivals taylor and françis group,Oxon, 2011.
50. CARTOU , LOUIS. ***L'Union Européenne traités de Paris –Rome-Maastricht***.Paris : Editions Dalloz,1994.
51. Farvaque ,Etienne et Lagadec, Gael . ***intégration économique européenne : problèmes et analyses*** bruxelles : De Boeck & Larcier s.a,2002.
52. Lefebre, Maxime. ***La Politique Etrangère Européenne*** .France :presse unviversitaires de France,2011 .
53. Wiener ,Antje and Diez ,Thomas. ***European Integration Theory***.New York: Oxford University Press, E.2 ,2009.


## ثالثا: الأبحاث والدراسات


54. Gazzano, Jérôme et Mutafaj ,Andi,"le désenchantement du Brexit ou la mise en lumière des coûts de la sortie de l'Union", ***questions d'Europe***,N° 432 .
55. Haas, Jorg et Eulalia ,Rubio **." BREXIT ET BUDGET DE L'UE :MENACE OU OPPORTUNITE ?"** Cette publication s'inscrit dans le cadre du projet de recherche « Repair and Prepare: Strengthen the euro » mené par la Fondation Bertelsmann et le Jacques Delors Institut – Berlin, publiée le 16 janvier 2017.


## رابعا: المجلات


56. Bailoni ,Mark et Papin ,Delphine .***Atlas géopolitique du royaume –Uni***.Paris : Editions Autrement,2009), « un état, plusieurs nations » .
57. Dabrowski,Marek. " brexit : quelles conséquences pour l'UE ?", ***confrontations Europe***, n°113 (avril –juin 2016 ).
58. Rhein ,Catherine. "Intégration sociale, intégration spatiale" ,revue ***l'espace géographique***, n°3, 2002, p .193.


## خامسا: المواقع الإلكترونية


59. " Angleterre, Grande Bretagne et royaume uni. Quelle est la différence ?", *dans* : **http://angleterre.org.uk/definition**
60. - "Levels of Economic Integration ", in : **https://people.hofstra.edu/geotrans/eng/ch5en/conc5en/economicintegration.html**
61. "A quoi sert le budget européeen ? dans:"**http://dessinemoileco.com/wp-content/uploads/2014/03/DME-22-Budget-de-lUE.pdf**
62. KENNES, Walter, " Quelques réflexions sur l'intégration économique régionale", P.191 ,dans : **http://www.gemdev.org/publications/cahiers/pdf/25/cah_25_kennes.pdf**